أبناء العشائر في دير الزور

من الاستقرار إلى الثورة، ديناميكيات الصراع وعوامل السلم الأهلي



by PETE WILLIAMS and THE ASSOCIATED PRESS

منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice for Life Organization

JFL.ngo @JFLngo

تموز/ يوليو 2017

أبناء العشائر في دير الزور

من الاستقرار إلى الثورة، ديناميكيات الصراع وعوامل السلم الأهلي

تموز 2017

إعداد:

فيصل دهموش المشهور

إشرف وتنفيذ:

منظمة العدالة من أجل الحياة بالتعاون مع مركز جديرته للأبحاث

JFL.org

مقدمة:

شهدت مراحل مختلفة في الثورة السورية ظهوراً متصاعداً للهويات الفرعية الما قبل دولتية: "المذهبية، العرقية، العشائرية" بالتزامن مع تصاعد العنف في الحرب الدائرة ما بين نظام الأسد وفصائل الجيش الحر، وبرزت العديد من النزعات العشائرية في مناطق انتشار العشائر في شرق سوريا، دير الزور خصوصاً، حيث أن الأحداث والصراعات المتعاقبة على المحافظة أظهرت أن العشائرية ما تزال أحد الديناميكيات والمعايير الاجتماعية في الشرق. وعلى الرغم من أن بعض المراقبين يعزون إعادة إحياء الهويات العشائرية في إطار الثورة السورية إلى مآلات سياسات الدولة الاستبدادية التي كانت قائمة، إلا أن آخرون يرون أن وجود التيارات الإسلامية الجهادية بالقرب من منطقة العشائر بفترات سابقة، وتواجدها خلال مرحلة حرب فصائل الجيش الحر ضد نظام الأسد في الثورة السورية؛ هو ما أدى إلى ظهور هذه الهويات بسبب توسعها خارج إطار الدولة، لكن برأينا، مع اعتبار الآرء السابقة، أن تلك الهويات لم تغب أساساً عن الحضور في مجتمعاتنا الأهلية عموماً، وفي محافظة دير الزور خصوصاً، وإن كانت توارت عن الظهور الإعلامي، إلا أنها كانت متواجدة بصور متعددة ودرجات متفاوتة من خلال الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ضمن إطار تحالفي مع النظام القائم الذي لم يعترف بها رسمياً وإنما تلاعب بها وفق سياسات متناقضة، و جلّ ما حدث هو بروزها في ظل ضعف وانحسار سلطة الدولة، مما أدى إلى ظهورها كمعطى اجتماعي وسياسي-عسكري بصور نافرة، وهذا ما يجعلنا نبحث في أسباب ومحركات هذا الظهور المتشظي من جهة، ونعيد النظر في سياسات الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم البلاد، و ركائز نشأة الدولة السورية، خصوصاً فترة حكم نظام الأسد، ومراجعة تجارب البناء الوطني وسياسات المواطنة، وغياب المساواة في الحقوق الاقتصادية والسياسية، واستبعاد مناطق العشائر عموماً من مشاريع التنمية.

محافظة دير الزور:

- الموقع الجغرافي والمناخ:

تقع محافظة دير الزور أقصى شرق سوريا، ويقسمها نهر الفرات إلى قسمين، جنوبي يمتد إلى بادية "الحماد" السورية ويسمى "الشامية"، وشمالي متصل مع منطقة "الجزيرة" السورية ويسمى "الجزيرة". وتعتبر ثاني أكبر محافظة سورية من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها (33) ألف كم^2، ويتمركز الغالبية العظمى من سكان المحافظة على ضفاف نهري الفرات والخابور حيث الأراضي الخصبة. وتعتبر محافظة دير الزور ذات بيئة ومناخ صحراويين، حيث يتصف مناخها بالجاف، وارتفاع درجات الحرارة صيفاً وانخفاضها الشديد شتاء، وهي ذات معدل منخفض من الأمطار. وتتركز غالبية الأنشطة البشرية في محافظة دير الزور حول سرير نهري الفرات ورافده الخابور.

- التركيبة السكانية والتقسيمات الإدارية:

يبلغ عدد سكان محافظة دير الزور (1692) ألف نسمة وفقاً لإحصائيات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2011، منهم (1،237،413) نسمة يقيمون في المحافظة حتى أواخر عام 2012، بينما يقيم (454587) نسمة خارج محافظة دير الزور[(1)]. ويقسم سكان المحافظة إلى سكان المدن: "دير الزور، الميادين، البوكمال" والبالغ عددهم (367965) نسمة، وسكان الأرياف، كما تقسم المحافظة إدارياً إلى ثلاث مناطق:

1- منطقة دير الزور: تقسم إدارياً إلى (6) نواحي: "البصيرة، الكسرة، التبني، خشام، موحسن، الصوّر" إضافة إلى مركز المنطقة مدينة "دير الزور"، وفيها مدينة واحدة "دير الزور" و(8) بلدات و(21) بلدية و(48) قرية.

2- منطقة الميادين: تقسم إدارياً إلى ناحيتين اثنتين: "العشارة، ذيبان" إضافة إلى مركز مدينة "الميادين"، وفيها مدينة واحدة "الميادين" و(7) بلدات و(14) بلدية و(10) قرى.

3- منطقة البوكمال: تقسم إدارياً إلى (3) نواحي: "هجين، السوسة، الجلاء" بالإضافة إلى مركز المنطقة مدينة "البوكمال"، وفيها مدينتين اثنتين: "البوكمال، هجين" و(10) بلدات و(5) بلديات و(18) قرية.

(1) جميع الإحصائيات الواردة في الدراسة تعتمد على الإحصائيات السكانية للمكتب المركزي للإحصاء عام 2011، وفقاً لسجلات القيد المدني.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى استجلاء صورة الواقع العشائري في محافظة دير الزور (باستثناء المدن)، بما يتيح فهم بنية العشائر فيها، من خلال قسمين، يرصد القسم الأول التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية العشائرية في أرياف المحافظة خلال مراحل استقرارها في منطقة الفرات الأوسط، وتأثير سياسات نظام الأسد على البنية العشائرية في المحافظة، ويسلط الضوء على مشاركة أبناء العشائر الثورة السورية خلال مراحل صيرورتها، وتأثير التنظيمات الجهادية: "جبهة النصرة، تنظيم الدولة الإسلامية" اللذان تواجدا في منطقة العشائر على خيارات أبنائها وتحالفاتهم، وديناميكيات الصراع ما بين أبناء العشائر، كما يهدف القسم الثاني من البحث إلى تحديد خارطة الثأر العشائري الناجمة عن الاقتتال الذي حصل ما بين العشائر وتحليل أسبابه وتداعياته، إضافة إلى البحث عن عوامل السلم الأهلي في المحافظة.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على العديد من المقابلات مع أبناء العشائر و وجهائها المقيمين في محافظة دير الزور والنازحين في مناطق إدلب وريفي حلب وحماة واللاجئين في المدن التركية، واعتمدنا في القسم الثاني على مسح موسع عبر استبيان استهدف أبناء العشائر في دير الزور للوقوف على آرائهم حيال قضايا الثأر الناتجة عن الاقتتال العشائري والطرق التي يفضلونها في حل هذه القضايا.

ونرفق مع البحث خريطة توضيحية لتوزع أبرز عشائر محافظة دير الزور:
https://www.google.com/maps/d/edit?mid=1w2cjfD5FoMpzjEdKXOTA6iDh9_o

- **البنية القبلية في محافظة دير الزور:**

المجتمع الأهلي في أرياف محافظة دير الزور هو مجتمع تقليدي عشائري، تُشكل فيه العائلة الممتدة، المؤسسة الاجتماعية الوسيطة ما بين الفرد ومحيطه، وتنقل إليه أنماط السلوك الاجتماعي، إذ أن غالبية السكان في هذه المناطق ينحدرون من خلفيات عشائرية، وتنحدر نسبة لا بأس بها من سكان المدن الرئيسية في تلك المناطق: "دير الزور، الميادين، البوكمال" من مناطق العشائر، وقد هاجروا إليها بفعل حركة هجرة الأرياف إلى أطراف المدن حيث فرص العمل والخدمات التي توفرها المدن مقارنة بالأرياف، وهؤلاء ما زالوا يحتفظون –نوعاً ما- بروابطهم الاجتماعية العشائرية مع بلداتهم وقراهم.

ويتواجد في محافظة دير الزور العديد من العشائر الريفية المتحضرة، منها القبائل الرئيسية كبيرة العدد والانتشار كالعكيدات التي تقسم بشكل أساسي إلى ثلاث عشائر: "البوكمال، البوكامل، الشعيطات" المرتبطة مع بعضها برابطة الدم والنسب وكل عشيرة تقسم إلى عدد من الفرق المتمايزة برئاسة مستقلة عن الأخرى، وقبيلة "البكّارة" والتي بدورها تقسم إلى ثلاث عشائر: "العابد، العبيد، ضنا

سلطان"، إضافة إلى عشيرة "البوسرايا" وعشيرة "البوخابور"، والعشائر الثانوية: كالبوليل والجحيش والمشاهدة، وقسم من قبيلة الدليم والمجاودة والبوحردان والبقعان والمراشدة والمراسمة والجغايفة والبو بدران، كما يتواجد في بادية دير الزور قسم من عشيرة "الفدعان" البدوية التابعة لقبيلة "عنزة".

وتتركز رئاسة القبيلة أو العشيرة داخل عائلة واحدة تسمى: "بيت المشيخة"، ويتوارث أبناءها الرئاسة، إذ لا يوجد نظاماً وراثياً محدداً لانتقال رئاسة العشيرة أو الفخذ داخل هذه العائلة، حيث يمكن أن تنتقل الرئاسة وفق خطوط عائلة عمودية أو أفقية وفقاً لعدة اعتبارات وتوازنات داخل بيت المشيخة، فمن الممكن أن يرث رئيس القبيلة أو العشيرة أخيه أو أحد أبنائه أو احد أبناء أخيه أو عمه أو أحد أبناء عمه، ويطلق على جميع أعضاء بيت المشيخة لقب: "شيخ"، وهذا ما سبب في كثير من الأحيان تنافساً داخل العشائر والأفخاذ على المكانة والدور للظفر بالزعامة والرئاسة، وغالباً ما استفادت السلطات المتعاقبة على محافظة دير الزور من هذه التصدعات الداخلية في بيوتات المشيخة لتنفيذ سياساتها وتثبيت سلطتها.

وتنعكس الانتماءات العشائرية في الثقافة المحلية ما بين أبناء العشائر في محافظة دير الزور وفقاً لمرويات شفوية عن أصول كل عشيرة وتاريخها في المنطقة، ومواقف شيوخها السياسية الوطنية، وغزواتهم وبطولات أبنائها وشجاعتهم وكثرة أعدادهم، ويتم التفاخر أو التندر، وأحياناً الذم على هذه الأسس، ويتم تصنيف العشائر من قبل البعض وفقا لسلم تفاضلي يميز فيما بينها، ويعلي شأن عشائر على عشائر أخرى. كما تتجلى العشائرية في مظاهر عدة منها؛ اللجوء إلى الأعراف العشائرية في حالات محددة عوضاً عن القانون، ودفع الدية، وجرائم الشرف، والتجمع والسكن وفقاً لقرابة الدم.

ولا بد لنا من الإشارة إلى أنه لا يمكن التعاطي مع العشيرة عموماً، وفي محافظة دير الزور خصوصاً، على أنها بنية وكيان متجانس ومنسجم وفقاً لتصورات تقليدية نمطية وتعميمية، حيث أن البنية العشائرية تعرضت خلال مراحل استقرارها على ضفتي الفرات وتعاقب السلطات الحاكمة، إلى عدد من التحولات والتغيرات الكبيرة والعميقة طالت بنيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى أنها بفعل الاستقرار تفاعلت بعض القبائل والعشائر والفرق العشائرية مع الحواضر في محيطها من خلال الأنشطة والأعمال التجارية، وارتبطت فيما بينها بصلات مصاهرة. ولكن ما يزال الطابع العشائري سائداً في المنطقة بدرجات متفاوتة. والجدير بملاحظته أن الكثير من الرافضين لتلك البنى الاجتماعية ما زالوا يسبغون هذه الهويات العشائرية على عموم أبناء القبائل والعشائر في محافظة دير الزور، ويعاملونهم على أساسها، وهذا ما قد ساهم بدفع أبناء هذه البنى العشائرية إلى التقوقع على تلك الهويات واتخاذ رد فعل عكسي بتأكيدها واتخاذ مواقف حيال الآخرين من خلال التمسك بها.

القسم الأول

أولاً: لمحة تاريخية:

-التحولات البنيوية لعشائر محافظة دير الزور:

استقرت القبائل والعشائر في محافظة دير الزور على شكلها الحالي عبر عشرات السنين، وبعد مرورها بمراحل طويلة من التحولات التي طالت تكوينها الاجتماعي-السياسي والاقتصادي، أبرزها محاولات توطين العشائر المتنقلة والمتصارعة على الأراضي والمراعي في وادي الفرات الأوسط والجزيرة السورية والبادية خلال فترة العهد العثماني، والتي هدفت إلى تحويلها إلى عشائر زراعية مستقرة، ففي مرحلة التنظيمات العثمانية الثانية عام 1856[2] التي تحولت خلالها حاضرة دير الزور من قضاء إلى سنجق ثم متصرفية تابعة مباشرة للحكومة المركزية في الأستانة[3]؛ وزعت الأراضي السلطانية على القبائل ومنح بعض شيوخها رتبة الباشوية كالشيخ"عبد الكريم باشا النجرس/عشيرة البوحسن الفرع من عشيرة البوكامل"[4] و"رمضان باشا شلاش/عشيرة البوسرايا[5]"، إضافة إلى إعفائها للمزارعين من الخدمة العسكرية ومن الضرائب الأميرية، وتخفيض المكوس على الفلاحين ومنحهم قروضاً مالية بدون فائدة، وقد أنشأت السلطات العثمانية حرساً خاصاً لحماية الفلاحين من غزوات البدو، وشكلت إدارة "الطابو" لاستصدار بيانات لشاغري الأراضي، الأمر الذي جعل الفلاحين والمزارعين يتهربون من دفع الضرائب فاستغل شيوخ العشائر و وجهاؤها وأعيان مدينة دير الزور لتسجيل الأراضي بأسمائهم[6]. نتج عن هذه السياسات نشوء فئة مالكي الأراضي الزراعية من شيوخ العشائر والأعيان في مدينة دير الزور الذين سيطروا على اقتصاد المنطقة الناشئ، وارتبطوا مع السلطات العثمانية المحلية بعلاقات سياسية واقتصادية.

أسفرت هذه الإجراءات عن استقرار نسبي لبعض القبائل والعشائر في محافظة دير الزور، حيث استقرت قبيلة "العكيدات" والعشائر المتحالفة معها على ضفاف الفرات شرق مدينة "دير الزور"

(2) وهي المحاولة الثانية لتوطين قبائل وعشائر الجزيرة الفراتية من قبل الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني التي اتجهت إلى تنمية منطقة الجزيرة السورية لأسباب اقتصادية. كانت المحاولة الأولى قد أخفقت لأسباب سياسية ومناخية في عهد السلطان سليم الأول.

(3) محمد جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى بيروت 2013، الصفحات (68،67). وقد ضمت متصرفية "دير الزور" في ذلك الوقت محافظتي الفرات: "دير الزور والرقة" ومحافظة "الجزيرة السورية العليا".

(4) ضابط في الجيش العثماني ونائب قضاء "الميادين".

(5) مواليد قرية "الشميطية" عام 1882، تخرج من مدرسة العشائر عام 1897 وتخرج بعدها من المدرسة الحربية عام 1907 برتبة ملازم خيال، انتخب عضواً في مجلس العشائر العثماني وتم تعيينه حاكماً عسكرياً للجبل الأخضر، وانتسب أثناء خدمته في مدينة "الموصل" إلى جمعية الضباط العرب الأحرار" السرية والمنادية باستقلال الدول العربية عن الدولة العثمانية، وأثناء الثورة العربية الكبرى كان قائداً للسرية الخامسة في لواء الهجانة، ومن ثم عينه الأمير فيصل بن الحسين قائداً للجيش الشمالي، ومن ثم عينته الحكومة العربية بالتعاون مع جمعية "العهد" العربية حاكماً عسكرياً على الرقة والفرات والخابور.

(6) عمر صليبي، لواء الزور في العهد العثماني_اجتماعياً واقتصادياً، مطبعة دار العلم بدمشق، الطبعة الأولى 1997، ص(19و 114).

وشمالها على ضفاف نهر الخابور؛ فتركز تواجد عشيرة "البوكمال" في منطقة "البوكمال" على الحدود العراقية-السورية، تليها عشيرة "الشعيطات" على الضفة اليسرى لنهر الفرات، وإمتدت عشيرة "البوكامل" شرقاً وشمالاً من ناحية "العشارة" إلى ناحية "الصوّر" على ضفتي نهري الفرات والخابور، باستثناء عشيرة "البوسرايا" التي استقرت بداية في بلدة "بقرص" بمنطقة "الميادين" ثم انتقل قسم كبير منها إلى الضفة اليمنى لنهر الفرات غرب مدينة "دير الزور"، بينما جاورت عشيرة "البوخابور" مدينة دير الزور شرقاً في ناحية "موحسن"، أما قبيلة "البكّارة" فاستقرت غرب المدينة على الضفة اليسرى من نهر الفرات.

بدأ أبناء العشائر بزراعة الأراضي على ضفتي الفرات والخابور. وعزز ديناميكيات هذا التحول البطيء، الانتعاش الاقتصادي لحاضرة "دير الزور" التي غدت آنذاك عقدة الطرق التجارية التي تربط الموصل وبغداد بتدمر ودمشق وحلب، وأدى إزدهار تجارة الأغنام في ذلك الوقت إلى ظهور مجموعات عشائرية غنامية. لكن شبه الاستقرار هذا لم يطل قبائل البدو الذين استمروا بمهاجمة مناطق العشائر على وادي الفرات الأوسط، فكانت العشائر شبه المستقرة تتحالف مع بعضها لتدافع عن مناطقها ضد هذه الغزوات بينما تتصارع فيما بينها على حيازات الأراضي في أوقات أخرى والتي أدت في أحيان كثيرة إلى حوادث ثأر ما بين فرقها وأفخاذها العشائرية، إذ كانت السلطات العثمانية تعزز هذه الصراعات في كثير من الأحيان وتصطف إلى جانب طرف دون آخر، فنشأت تحالفات عشائرية لمواجهة عشائر أقوى عسكرياً؛ ومن أبرز هذه الأحلاف: حلف "الثلث" العشائري[7] ما بين عشائر: "البوحسن، القرعان، البورحمة" بقيادة "عبد الكريم باشا النجرس" لمواجهة سطوة عشيرة "البوكامل" وتجاوزاتها على أراضي المراعي المشتركة في مناطقهم.

مرت العشائر بعد مرحلة انحسار سلطة الدولة العثمانية عن سوريا في الحرب العالمية الأولى، بفترة من الفوضى والاضطرابات، وكثرت خلالها الصراعات العشائرية في وادي الفرات الأوسط على حدود الأراضي ما بين العشائر، وما بين الأفخاذ داخل كل عشيرة، كما خضعت إلى استقطاب متعدد من قبل دول الحلفاء والحكومة العربية والأتراك الكماليين، الذين عملوا على توظيف القبائل والعشائر في المنطقة ضمن سياساتهم في المنطقة مستغلين اندفاع شيوخ العشائر و وجهائها في البحث عن دور سياسي ضمن الصراعات الجارية للسيطرة على تركة الدولة العثمانية؛ فانتقلت تلك العشائر ما بين الدور والوظيفة تبعاً لموازين القوى. في هذه الفترة، أعلن شيوخ العشائر في محافظة دير الزور ولاءهم للشريف "حسين" والأمير "فيصل"، وتبعيتهم للحكومة العربية في دمشق خلال اجتماعهم مع "علي بن ناصر" موفد الأمير فيصل إلى دير الزور[8]، وكان على رأس المتحالفين الشيخ "عبد الكريم باشا النجرس" الذي وقف إلى جانب الشريف حسين ضد العثمانيين منذ بداية الحرب العالمية الأولى، والشيخ "مشرف

---

(7) سمي بحلف "الثلث" لأن العشائر الثلاث المنضوية فيه يشكلون ثلث أعداد أبناء عشيرة "البوكامل" من قبيلة "العكيدات".

(8) أدهم الجندي، صفحة منسية من بطولات أبناء دير الزور، مجلة العمران، وزارة البلديات السورية، دمشق 1971، ص 988.

الدندل" الذي كلف من قبل الحكومة العربية بحشد أبناء قبيلة "العكيدات" للقيام بمهام عسكرية ضد البريطانيين في الموصل، كما شكّل "رمضان باشا شلاش" المتحالف مع الحكومة العربية في دمشق وجمعية "العهد" العربية، قوات عشائرية بالتنسيق مع شيوخ من عشائر: "البوسرايا، الشعيطات، والبكيّر، والحسون، الدميم" ضمن اتحاد "العكيدات" القبلي، إلى جانب مقاتلين من قبيلة "البقارة" على رأسهم الشيخ "أسعد البشير"، وتصدت هذه القوات لمحاولات البريطانيين إحتلال محافظة دير الزور وأجبرتهم على التراجع إلى الأراضي العراقية، ولكنها لم تنجح، رغم دعم الأتراك الكماليين، بالتصدي للقوات الفرنسية المتحالفة مع فرع عشيرة "الفدعان" برئاسة الشيخ "مجحم بن مهيد" آنذاك.

بعد سيطرة الفرنسين على مدينة دير الزور رفض أبناء عشائر: "البوسرايا، البكّارة، البوخابور، العنابزة/البكيّر" دفع الضرائب للسلطات الفرنسية، ما جعلها تقصف مناطقهم بالأسلحة الثقيلة والطيران الحربي وتخضعهم بالقوة. وعملت السلطات الفرنسية بعد إخضاع العشائر على اختراق البنى العشائرية في دير الزور وتوسيع سلطاتها من خلال سياسة تشكيل الملكيات الزراعية الخاصة في منطقة وادي الفرات الأوسط، فكان توزيع أراضي الدولة المشاع وتوفير المزيد من الأمن في مناطق العشائر وتخصيصها بأراضي رعوية في البادية؛ أن أدى إلى تصاعد الصراع والحساسيات ما بين العشائر والأفخاذ على حدود أراضي البادية المخصصة لكل منهم، وعلى الرغم من تعزيز السلطات الفرنسية لهذه النزاعات إلا أنها عملت على عقد المصالحات ما بين العشائر المتصارعة في بعض الأحيان، وإلى توزيع الإعانات على شيوخ العشائر و وجهائها ما أدى إلى المزيد من الثراء لشيوخ العشائر المتحالفين مع الأعيان الذين استولوا على الأراضي المستصلحة من قبل الفلاحين الذين تحولوا إلى العمل الزراعي بالأجرة أو بالمحاصصة[9]، وتمايز العديد من الفرق العشائرية وتنافس بعض شيوخها على المكانة والعلاقة مع السلطة المحلية. لكن أبناء العشائر لم يركنوا لسلطة القوات الفرنسية بسهولة إذ أن عشائر: "الشعيطات، الحسون، البكيّر، الدميم، البوخابور" رفضوا مجدداً دفع الضرائب، فكانت السلطات الفرنسية تستخدم، إلى جانب قواتها، مقاتلين من عشيرتي: "العمارات/عنزة، وشمر" للقضاء على تمرد أبناء العشائر[10]، وكان آخرها تمرد بعض أبناء عشيرة "البوسرايا" الذين هاجموا دورية فرنسية في منطقة "عين البوجمعة" وقتلوا ضابطان فرنسيان، فعمدت السلطات الفرنسية إلى إعدام المتمردين، ونزع رئاسة العشيرة من الشيخ "حمود الشلاش" ومنحها لأحد وجهاء العشيرة: "فياض الناصر" الذي سلّم منفذي الهجوم من أبناء عشيرته إلى السلطات الفرنسية[11]. لم يكن أبناء العشائر منفصلين عما يحدث في باقي مناطق سوريا، واستمروا بالتمرد و رفض حكم السلطات الفرنسية لمناطقهم، وشارك أبناء العشائر وشيوخها في الثورة السورية الكبرى عام 1925، والانتفاضة ضد الفرنسيين، ففي عام 1941 اجتمع عدد من شيوخ العشائر و وجهائها للتنسيق مع ثوار مدينة "دير

(9) مجموعة مؤلفين، التاريخ الشفوي-المجلد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، شباط 2015.

(10) أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، دار الفكر، الطبعة الثانية، ص 576.

(11) محمد هواش، تكون جمهوية: "سوريا والانتداب"، الطبعة الأولى 2005.

الزور" من أجل الثورة ضد الفرنسيين، ومنهم: "كسار الدندل ومشرف الدندل و رجا الدندل ودحام الدندل/عشيرة الحسون، تركي بك النجرس/عشيرة البوحسن، راغب البشير وأسعد البشير/عشيرة البكّارة، سليمان داوود الحمادة/عشيرة البكيّر، جدعان الهفل/عشيرة البوكامل، فارس الجراح وكسار الجراح/عشيرة الدميم، رمضان باشا شلاش/البوسرايا"، وكان بعضهم أعضاء في "الكتلة الوطنية" كالشيخ "سليمان الحمادة/عشيرة البكيّر"، وبعضهم دعموا الثوار من أموالهم الخاصة كالشيخ "راغب حمود البشير/قبيلة البكّارة". ولكن تخاذل بعض شيوخ العشائر وتواطؤهم من السلطات الفرنسية، أدى إلى نفي كلاً من: "مشرف ودحام الدندل/عشيرة الحسون" إلى العراق، و"سليمان داوود الحمادة/البكيّر، راغب البشير/البكّارة" إلى مدينة "سراقب" في محافظة إدلب.

تغيرات كثيرة حصلت على البنية العشائرية خلال هذه الفترات والأحداث، إذ أن السياسات العثمانية والفرنسية ساهمتا بشكل كبير في نشوء الملكية الإقطاعية، وتحوّل شيوخ العشائر إلى طبقة إقطاعية مرتبطة بعلاقات اقتصادية وسياسية مع أعيان المدن وكبار الموظفين في الدولة، فتحول النمط الاقتصادي للعشائر من الاعتماد على الغزو والغنيمة إلى الاقتصاد القائم على الإنتاج الزراعي والحيواني ودفع الضرائب[12]. وبهذا لم تعد الوجاهة والنفوذ والمشيخة مرتبطة بالعامل الوراثي والأصل النبيل والكاريزما فقط، وإنما أصبح أساس التراتب الاجتماعي والسلطوي مرتبط بملكية الأرض، وأصبحت فاعلية الشيوخ والوجهاء تتحدد بدرجة العلاقة مع السلطات المحلية، العثمانية والفرنسية، حيث أخذت هذه القيادات التقليدية تحكم وتتحكم بالمجتمع المحلي بما تمنحه لها السلطات من ميزات ونفوذ مقابل ما تستطيع لعبه من دور في السيطرة والضبط على تلك المجتمعات من جهة، ودرجة ولائها للسلطات من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس تغيرت العلاقة ما بين شيوخ العشائر وأبناء العشائر جذرياً إذ استمر شيوخ العشائر بالسيطرة على أبناء عشائرهم الفلاحين من خلال توزيع الموارد والحصص، والتحالف مع الاقطاع التجاري الناشئ في المنطقة، مما خلق حنقاً وسط أبناء العشائر الفلاحين حيال بعض الشيوخ والوجهاء والمخاتير في عشائرهم[13]. أما على المستوى البنيوي فإن انتشار القبائل على مساحات جغرافية شاسعة وكثرة عدد أفرادها واشتغالها بالزراعة وتربية الأغنام، إضافة إلى توفر الأمن في مناطق وادي الفرات الأوسط؛ أدى إلى تفكك الاتحادات القبلية في المنطقة لعدم استمرار الحاجة لاعتماد بعضها على بعضها الآخر في حماية مناطقها، وانشطارها إلى عشائر وأفخاذ عديدة وفقاً لدرجة القرابة التي غالباً ما ترتبط بالجد الخامس أو السادس ما أدى إلى بروز زعامات و وجاهات عشائرية لهذه العشائر والأفخاذ يتنافسون فيما بينهم على المكانة والقرب من السلطة. وقد تحكم في مستوى الانشطار العشائري عامل القرابة المجال الجغرافي لانتشار العشيرة أو العشيرة وطريقة رعايتها لمصالحها، حيث انعكس ذلك كنزعات عشائرية فرعية خلال صراعات العشائر والأفخاذ فيما بينها على

(12)محمد جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى بيروت 2013، الصفحات (83،82).

(13)مجموعة مؤلفين، التاريخ الشفوي-المجلد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، شباط 2015.

حدود أراضي المراعي؛ وبدأت تستقل عشائر قبيلة "العكيدات" عن بعضها البعض، وبرزت فرق عشائرية داخل كل عشيرة، فتمايز داخل عشيرة "البوكمال" عشيرتي: "الدميم/برئاسة فارس الجراح، والحسون/برئاسة مشرف الدندل" وعشيرة "البومريح/برئاسة هرسة العرب" بشكل أساسي، وداخل عشيرة "البوكامل" تمايزت فرق: "البكيّر/برئاسة سليمان الحمادة، والبوحسن/ برئاسة تركي بك النجرس[14] والقرعان/برئاسة: منادي الخليل وسرّاي المحمد، والبورحمة/برئاسة كوان الجبارة، والشويط/برئاسة ناصر حمود الجاجان"، واقتصرت تسمية "البوكامل" للدلالة على فرق: "الظاهر، الصالح الحمد، الشهاب الحمد، الطلاع الحمد وبعض الفرق الأخرى" وجميعها برئاسة الشيخ "جدعان الهفل" الذي استمر برئاسة قبيلة "العكيدات" رمزياً بسبب عدم قبول شيوخ عشائر القبيلة بانفراد "آل هفل" بقيادة قبيلة "العكيدات" عموماً، إضافة إلى أن اتساع مناطق انتشار قبيلة "العكيدات" على ضفتي نهر الفرات في ريف دير الزور الشرقي وعلى ضفتي نهر الخابور بريف دير الزور الشمالي أدى إلى إضعاف مركزية القيادة القبلية، واتخاذ كل عشيرة لخطة خاصة بها تتلاءم مع مصالحها[15]. وتمايز فرعين من عشيرة "البوسرايا" جغرافياً هما: فخذ "البومحمد" في بلدة "بقرص" شرقاً، وفخذ "البوعزام" في قرية "الشولا" جنوباً، ولكن بقيت العشيرة برئاسة "فياض الناصر"، وقبيلة "البكّارة" تمايزت إلى عشائر: "العابد، العبيد، ضنا سلطان" ولكل عشيرة وجهاؤها ولكنها بقيت أيضاً برئاسة الشيخ "أسعد البشير". وكانت علاقة العشائر والأفخاذ مع بعضها البعض تتحدد وفق مستويين اثنين: الأول عشائري عام في حال وجود عدو خارجي (البدو – الاحتلال البريطاني والفرنسي) حيث تتكاتف العشائر ويزداد التنسيق ما بين شيوخ العشائر و وجهائها متجاوزين الحساسيات العشائرية فيما بينهم، والثاني عشائري فرعي تظهر خلاله الصراعات والتنافس والانقسامات العشائرية وفق عشائر وأفخاذ وجماعات داخل العشائر وما بينها، حيث تتحرك العشائر وتتحالف العشائر والأفخاذ وفقاً لحجمها وقوتها ودرجة وطبيعة علاقتها مع السلطات المحلية.

بعد الاستقلال، ونشوء الدولة السورية، كانت العشائر قد انتقلت إلى نمط الحياة الريفية واستقرت في بلدات وقرى على طول ضفتي نهر الفرات وفقاً لخطوط النسب والقرابة، وبدأ تكبر الفرق العشائرية في مجالها الجغرافي مشكلة عشائر مستقلة لكل منها شيخ وعائلة مشيخة و وجهاء ومخاتير، وتمايز داخل كل عشيرة عشائر وأفخاذ وعصب متعددة، وانتشرت كل عشيرة في عدة قرى متجاورة، وبعضها متداخلة مع عشائر أخرى مجاورة لها، وبدأت تنتقل الوظائف الإدارية والأمنية ورعاية بعض المصالح الاقتصادية إلى الدولة الناشئة التي لم تستطع تطبيق الإصلاحات الزراعية في ذلك الوقت بسبب بنيتها البرجوازية-الاقطاعية[16]. ومع أن التاريخ السياسي لسوريا بعد الاستقلال تميّز بالتذبذب والانقلابات

(14) خريج الكلية الحربية برتبة "غول أغاسي"، تولى مشيخة عشيرة "البوحسن" خلفاً لأخية "عبد الكريم باشا النجرس". وهو أول عضو من قبيلة "العكيدات" في مجلس النواب السوري منذ عام 1923 ولغاية عام 1949.

(15) أحمد وصفي زكريا، مرجع سابق، ص 569.

(16) بسبب النفوذ الكبير لكبار الملاك على جهاز الدولة، وعدم الاستقرار السياسي للبلاد بسبب الانقلابات العسكرية المتعددة.

العسكرية، إلا أنه شهد فترات قليلة من الحياة السياسية التي كان فيها للعشائر حضوراً سياسياً من خلال الانتخابات البرلمانية عبر شيوخ العشائر، فكان لعشائر دير الزور ثلاثة نواب من شيوخها: "الشيخ راغب حمود البشير/قبيلة البكّارة، الشيخ عبود جدعتن الهفل/قبيلة العكيدات، الشيخ دحام رجا الدندل/عشيرة الحسون" في البرلمان السوري منذ عام 1947، إذ كان لثقلهم العشائري في مناطقهم دوراً أساسياً في نجاحهم بالانتخابات النيابية.

خلال هذه الفترة عانى الفلاحين من أبناء العشائر من ظلم واستبداد بعض شيوخ العشائر و وجهائها وكبار الاقطاعيين، ولم تنصفهم السلطات المحلية والمركزية في الشكاوى المقدمة لاسترداد حقوقهم من شيوخ العشائر وأعيان المدن، إذ غالباً ما كانت السلطات تقف إلى جانب الاقطاعيين، إضافة إلى معاناة المزارعين ومربي الأغنام من أبناء العشائر من قلة الموارد المالية وصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج، إذ وقعوا تحت سيطرة الاقطاع التجاري الذي استولى على بعض أراضي المزارعين من خلال القروض التي لم يستطع المزارعون من أبناء العشائر تسديدها، إضافة إلى سيطرته على أراضي الدولة المشاع من خلال عقود الآجار مع السلطات المحلية، وعلى إثر ذلك استطاع فلاحو بلدة "موحسن/عشيرة البوخابور" استغلال الخلاف ما بين الزعامة العشائرية في بلدتهم والاقطاع التجاري في المحافظة، وتمكنوا من تنظيم أنفسهم بقيادة معلمين شيوعيين، ومقاومة اعتداءات وسيطرة "محمد صالح وسعيد الهنيدي"[17] على أراضي المشاع في البلدة، وتمكنوا من إنشاء أول تعاونية فلاحية خاصة بهم في محافظة دير الزور عام 1953[18].

عند قيام "الوحدة" بين سوريا ومصر عام 1958، حل الرئيس "جمال عبد الناصر" جميع القوانين الخاصة بعشائر البدو، ولم يبق لها من مزايا سوى مقاعدهم في مجلس الشعب، وأصدر في أيلول 1958 قانون الإصلاح الزراعي، وقانون التعاون رقم (317) الخاص بالجمعيات التعاونية، والقانون (129) الناظم لعمل الغرف الزراعية، فأخذا الدولة بإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية والغنامية، وأصبح جميع الفلاحين المستفيدين من أراضي الإصلاح الزراعي أعضاء فيها. وبدأ العمل بالإصلاحات الزراعية التي قوضت سلطات شيوخ العشائر وكبار الملاكين، فكان آخر دور سياسي لعبه شيوخ العشائر في سوريا عموماً، هو وقوفهم إلى جانب الانفصال عن مصر عام 1961 بسبب إلغاء الرئيس "جمال عبد الناصر" قانون العشائر عام 1959. وبرز في تلك الفترة الشيخ "عبود جدعان الهفل" شيخ قبيلة "العكيدات" الذي كان عضواً في مجلس الأمة عام 1960، والشيخ "دحام الدندل/عشيرة الحسون"[19]

---

[17] كان "عبد الرحمن هنيدي" أحد أبناء العائلة وزيراً للزراعة في سوريا آنذاك.

[18] مجموعة مؤلفين، التاريخ الشفوي-المجلد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، شباط 2015.

[19] انتسب الشيخ "دحام الدندل" إلى حزب البعث العربي الإشتراكي عن طريق "جلال السيد"، وكان عضواً في الكتلة البرلمانية للحزب.

نائب منطقة "البوكمال"، وكلاهما كانا عضــوين في المجلس النيابي في عهد دولة "الوحدة"، إضــافة إلى الشيخ "أحمد الجاجان/ عشيرة الشويط" الذي كان عضواً في مجلس الأمة تلك الفترة.

كان حزب البعث العربي الاشــتراكي عند وصــوله إلى الســلطة في ســوريا عبر انقلاب آذار 1963 الحزب الأكثر اسـتقطاباً للفلاحين بفضـل الأيديولوجيا الاشـتراكية المسـتندة إلى تحرير الاقتصـاد من السـلطة الاقطاعية، ودعم حقوق الفلاحين والعمال، باســتثناء اختراق حققه "الحزب الشــيوعي" باســتقطابه بعض أبناء عشـيرة "البوخابور" في بلدة "موحسـن"[20]. وشـكّل اسـتمرار "حزب البعث العربي الاشـتراكي" بعملية "التحول الاشتراكي" التي بدأت في عصر دولة "الوحدة" من خلال إصلاح الملكية الزراعية وتطبيق قانون الإصـلاح الزراعي[21]، تقويضـاً لسـلطة شـيوخ العشـائر والوجهاء وكبار الملاكين بشـكل كبير عبر مصـادرة حيازاتهم من الأراضي الزراعية المشـمولة بقانون الإصلاح الزراعي، وتوزيعها على أبناء العشـائر الفلاحين والأكثر فقراً، وتنظيمهم في جمعيات فلاحية على أن يدفعوا ثمن الأرض للدولة على أقســاط ســنوية تم إعفائهم منها فيما بعد، على إثر هذا التحول فقد معظم شــيوخ العشــائر أجزاء من أراضــيهم لصـالح الفلاحين من أبناء عشـائرهم، وبذلك فقدوا جزء من سـلطتهم السـياسـية التي تحولت إلى سـلطة أخلاقية واجتماعية، وهذا ما جعلهم يســعون إلى الحصــول على مواقع في مؤســســات الدولة لضــمان اسـتمرار سـلطتهم ومكانتهم. وبدأت العشـائر في محافظة دير الزور تفقد تدريجياً من وظائفها وفاعليتها، وبدأ أبناء العشـائر يتكيّفون تدريجياً مع التغيرات التي تطرأ جرّاء سياسات الدولة، بينما شيوخ العشـائر و وجهائها أصبحوا أكثر سعياً لبناء علاقة مع الدولة وأجهزتها.

وعلى الرغم من مســاهمة هذه الإصــلاحات بتقليص تأثير مراكز الســلطة داخل العشــائر وبالتالي اســتقلالية بعض أبنائها عن التراتبية العشــائرية التقليدية بشــكل كبير، إلا طبيعة هذه الإصــلاحات القائمة على المصادرة والتعويض وإعادة التوزيع، فمن جهة لم توزع الأراضي بشكل كامل على الفلاحين، ومن جهة أخرى لم تكن هذه العملية إلا نوعاً من نقل الملكية العقارية من طبقة إلى أخرى، وبالتالي إعادة تشكيل التكوين الطبقي في المنطقة بشكل يكون فيه الفلاحين من أبناء العشائر الطرف الأضعف سياسياً، حيث بقي القانون عاجزاً عن حماية أبناء العشائر المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي من استغلال كبار المستثمرين من أعيان المدينة وبعض شيوخ العشائر و وجهائها في المحافظة، إذ لم يحدد القانون سقفاً لحيازات الأراضي المسموح باستثمارها.

---

(20) حنا بطاطو، فلاحو ســوريا-أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شــأناً وســياســاتهم، المركز العربي للأبحاث ودراســة الســياســات، الطبعة الأولى تشــرين الأول 2014، ترجمة: "عبدالله فاضل، رائد النقشبندي"، ص (239-238).

(21) تضمن قانون الإصلاح الزراعي الصادر في 27 أيلول 1958 خمس نقاط رئيسية هي: تحديد سقف الملكية الزراعية، مصادرة الأراضي من كبار الملاك الزراعيين، التعويض، إعادة توزيع الملكية الزراعية، والتنظيم التعاوني. وصــدر فيما بعد مرســومين تشــريعيين اثنين: الأول رقم (88) لعام 1963، والثاني رقم (31) لعام 1980.

ثانياً: أبرز عشائر محافظة دير الزور ومناطق توزعها:

–قبيلة "العكيدات": وهي أكبر القبائل في محافظة دير الزور، يقيمون بريف دير الزور الشرقي على ضفتي نهر الفرات حتى مدينة "البوكمال"، شامية وجزيرة، وبريف دير الزور الشمالي من بلدة "البصيرة" جنوباً حتى ناحية "الصوّر" شمالاً، وينقسمون إلى ثلاث عشائر تربطها صلة نسب: "البوكامل، البوكمال، الزامل/الشعيطات"، وانضمت إليهم فيما بعد عشائر أخرى في المنطقة، غريبة عنهم نسباً ومتعاقدة معهم بحكم القسم على المناصرة منهم: "البوخابور، البوسرايا، البوحردان، البوبدران، المشاهدة، البقعان، البوليل، المراشدة، الجحيش، المراسمة، الفليتة"[22]. وتقسم قبيلة "العكيدات" إلى ثلاث عشائر كبيرة:

1–البوكامل:

تنحصر القيادة التقليدية في قبيلة "العكيدات" في بيت "الهفل" من عشيرة "الظاهر"[23]، وتعتبر عشيرة "الظاهر" مع أفخاذ: "الشهاب الحمد، الطلاع الحمد، الموسى الحمد"[24]، هم "البو جامل" كعشيرة مستقلة يشار إليها مقابل عشائر أخرى من "البو جامل".

ويعتبر "جدعان الهفل" ومن بعده ولده "عبود" وحفيده "خليل" من أبرز شيوخ القبيلة، ولكن منذ عهد الشيخ "جدعان الهفل" تفتقد القبيلة إلى القيادة الموحدة، بسبب عدم قبول شيوخ عشائر القبيلة بانفراد "آل هفل" بالقيادة[25]. وينافس الشيخ "خليل عبود الهفل" على قيادة القبيلة أخوه "حمود الهفل" وأبناءه: "مطشر، منير"، وابن عمه "جميل الرشيد الهفل" في قرية "مويلح"، حيث أن كلاً منهم يعتبر نفسه شيخ القبيلة. وبعد وفاة الشيخ "خليل" تولى ابنه "مصعب" مشيخة القبيلة في دولة "قطر" وبحضور عدد من أبناء قبيلة "العكيدات" المقيمين في دول الخليج العربي[26]، عبر مراسم يعتبرها وجهاء عشائر "البوكامل" غير رسمية، بينما يقر قسم كبير من أبناء عشيرة "الظاهر/البوكامل" وآل "هفل" بقبول مشيخته عبر تلك المراسم بسبب أوضاع محافظة دير الزور. ومن أبرز العشائر المتمايزة عن "البوجامل":

---

(22) أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، دار الفكر، الطبعة الثانية، ص569.

(23) يسكنون في ناحية "ذيبان" التابعة لمنطقة الميادين، والواقعة بريف دير الزور الشرقي على الضفة اليسرى لنهر الفرات/جزيرة، وقرية "مويلح" التابعة لناحية "الصوّر"، والواقعة بريف دير الزور الشمالي على ضفاف نهر الخابور/جزيرة.

(24) يسكنون في قرية "شحيل" التابعة لناحية البصيرة والواقعة بريف دير الزور الشرقي على الضفة اليسرى لنهر الفرات/جزيرة، وقرية "الحريجي" التابعة لناحية الصوّر والواقعة على ضفة نهر الخابور بريف دير الزور الشمالي.

(25) أحمد وصفي زكريا، مرجع سابق.

(26) https://www.youtube.com/watch?v=-7rl0OiZgG4 .

أ–**البكيّر**: وهم عشيرة كثيرة العدد و واسعة الانتشار، شيخهم بالوراثة "عبد العزيز داوود سليمان الحمادة" من فخذ "الكبيصة" الذي خلف والده "داوود سليمان الحمادة"، ومن أفخاذها: "المحيمد، العنابزة، الركيوات، الخضيْر، العيد"، ومن وجهائهم عائلات: "الهنيدي، الجبن، الصالح، الشلال، البسيس".

ب–**البو حسن**: من عشائر حلف "الثلث"[27] داخل قبيلة "العكيدات"، شيخهم "عبد الكريم باشا النجرس" الذي خلفه أخوه "تركي بك النجرس"[28]، ومن ثمّ "اسماعيل النجرس"، حتى انتقلت المشيخة إلى "فيصل النجرس" عضو "حزب البعث" الذي تسلسل في مناصب عدة، وحاز على عضوية مجلس الشعب لدورات عديدة، أبرزها التي كان يرشح فيها مستقلاً عن الحزب ويتم فصله بعدها، وكان يمتلك علاقات واسعة داخل أجهزة السلطة الحاكمة، ويتلقى دعماً من مراكز متعددة فيها، إضافة إلى تلقيه دعماً من دول خليجية أبرزها السعودية، والذي كان العامل الرئيسي في استمرار مشيخته خلال تخلي السلطة عن دعمه، توفي عام 2008، وخلفه ابنه "صفوك".

ج–**القرعان**: من عشائر حلف "الثلث"، ولهم عدد من المشايخ، ففي قرية "الطيانة" كبيرهم بالاجماع الشيخ "تركي منادي الخليل" وهو قاضي قبيلة "العكيدات"، والشيخ "حمد الفرج"، وفي بلدة "القورية" الشيخ "تركي الحاج الحجي" والشيخ "سرّاي العبد المحمد".

د–**البو رحمة**: من عشائر حلف "الثلث" وشيخهم "كوّان الجبارة"، وخلفه ابنه "رهيمان".

هـ–**الشويط**: مشيختهم في عائلة "الجيجان" وليس لهم خلافات مع عشائر أخرى سواء داخل قبيلة العكيدات أو خارجها، ومن وجهائهم عائلتي: "الشملان، الوكاع".

2–البو كمال: من عشائر العكيدات الأساسية، وهم أبناء عمومة عشيرتي :البوكامل، الشعيطات"، ومن فروعها التي تحولت إلى عشائر مستقلة: "الدميم، الحسون، البومريح". ويتنافس داخلها عشيرتي: "الدميم، الحسون" على المكانة الاجتماعية وحيازة الدور في مشيخة منطقة البوكمال.

أ–**الدميم**: تتركز المشيخة التقليدية في عائلة "الجراح" وكبيرهم الشيخ "كسار الجراح" الذي خلفه ابنه "فارس" ومن ثم "عبود فارس الجراح"، وخلفه ابنه "ناجي"، وبعد وفاته دخلت العشيرة بحالة انقسام حول المشيخة ما بين الابن "كمال ناجي الجراح" وعمه "نايف عبود الجراح"، وحُسم الخلاف بتدخل "نواف عبود فارس الجراح" لمصلحة "كمال ناجي الجراح"، حيث يعتبر "نواف" رجل العشيرة البارز في

---

(27) حلف قبلي داخل عشيرة العكيدات.

(28) تخرج من مدرسة العشائر في الأستانة وعين ضابطاً في الجيش العثماني.

سلطة نظام الأسد، وتنقل في مفاصل وأجهزة الدولة الإدارية والأمنية[29]، وينافس بعض أبناء عائلة "الشيحان" الغنية: "خميس وحميد الشيحان" آل "الجراح" على الوجاهة داخل عشيرة "الدميم".

ب–الحسون: عشيرة لها وزن اجتماعي كبير في المنطقة، وتتركز المشيخة التقليدية في عائلة "الدندل" وكبيرهم الشيخ "مشرف المحمد الدندل"، وانتقلت المشيخة خلال حياته إلى ابن أخيه "دحام رجا الدندل" عضو حزب "البعث العربي الاشتراكي"، وكان له علاقات سياسية واجتماعية واسعة[30]، ومن ثم انتقلت إلى ابنه "أيمن دحام الدندل". وهناك خلاف داخل بيت المشيخة أطرافه الشيخ "محجم رجا الدندل" وأبنائه، وأبناء "عذال الدندل" حول تمثيل مشيخة العشيرة.

ج–البومريح: تنحصر مشيختهم التقليدية في فخذ "الخليل" آل "هرسة العرب"، ولهم وجهاء من عائلة: "الفندي، العليوي"، وهم أقرب بتحالفهم إلى عشيرة "الحسون" مقارنة بعشيرة "الدميم".

3–الشعيطات: هي أكبر عشائر قبيلة "العكيدات" عدداً وأكثرهم وفرة مادية، ليس لهم مشيخة واحدة، وينقسمون إلى ثلاثة أفخاذ: "الجدوع والعليان والخنفور"، و وجهائهم من عائلات: "الجزاع، العليان، العكلة"، يوجد قسم لا بأس به من أبناء العشيرة مغترباً في دول الخليج.

–قبيلة: "البكارة": مناطق إقامتهم بريف دير الزور الغربي جزيرة، من مدينة "دير الزور" إلى ناحية "الكسرة"، وبريف دير الزور الشرقي من مدينة "دير الزور" حتى بلدة "البصيرة"، وتقسم إلى ثلاث عشائر: "العابد، العبيد، البوسلطان"، وتتركز مشيختهم بعائلة "البشير/فخذ البوعرب/عشيرة العابد"، حيث انتقلت المشيخة من الشيخ "أسعد البشير" إلى ابن أخيه "راغب البشير" ثم إلى ابنه "نواف راغب البشير"، وكان أخويه "صالح وجاسم راغب البشير" ينافسان الشيخ "نواف راغب البشير" على رئاسة القبيلة، ومن وجهائهم: "آل الموزر العبد السالم، آل البشار، آل محمد الإبراهيم، آل عجيل، آل الشلال، وآل السلمان" يعتبر "آل سلمان" بيت الشرع العشائري في القبيلة وكبيرهم الشيخ "نجم عبدالله السلمان"، ويمتاز أبناء قبيلة "البكارة" بنزوعهم إلى الحلول السلمية أكثر من غيرهم، وبكثرة اختلاطهم عبر علاقات تجارة ومصاهرة مع أهالي مدينة دير الزور.

–عشيرة "البوسرايا": مناطق إقامتهم بريف دير الزور الغربي شامية، من مدينة "دير الزور" إلى ناحية "التبني"، إضافة إلى بلدة "بقرص" بريف دير الزور الشرقي شامية، وقرية "الشولا" في البادية جنوب

---

[29] يحمل إجازة في الحقوق، وشغل منصب رئيس فرع الأمن السياسي في اللاذقية، وفي عام 1994 شغل منصب أمين فرع حزب البعث العربي الإشتراكي في محافظة دير الزور، وعام 1998 عين محافظاً للاذقية، وعام 2000 محافظاً على إدلب، وعام 2002 محافظاً على القنيطرة، وعام 2008 عين سفيراً للجمهورية العربية السورية في الجمهورية العراقية.

[30] منهم الرئيس المصرى: جمال عبد الناصر" والرئيس العراقي "صدام حسين" وعدد من أمراء دول الخليج العربي، وكان يحظى بتقدير واحترام شيوخ عشائر محافظة دير الزور.

غرب مدينة "دير الزور"، انتقلت المشيخة من الشيخ "حمود الشلاش" إلى "فياض الناصر" أحد وجهاء العشيرة في عهد الانتداب الفرنسي[31] واستمرت بينهم، فانتقلت من "فياض الناصر" إلى ابنه "أحمد" ومن ثم إلى ابنه "فيصل" عضو مجلس الشعب لعدة دورات، ومن ثم خلفه ابنه "مهنا فيصل الفياض" بحضور "محمود الأبرش" رئيس مجلس الشعب حينها رغم وجود معارضة من بعض وجهاء عائلة "الفياض" على تنصيبه، وتمتاز عشيرة "البوسرايا" بعلاقات المصاهرة مع شيوخ وأبناء غالبية العشائر في المحافظة كـ"البكارة، البوحسن، الكبيصة/البكيّر" حيث يعتبرون أخوالاً لهم.

-**عشيرة "البوخابور"**: من عشائر محافظة دير الزور متوسطة العدد، ليس لهم مشيخة تقليدية، وينقسمون إلى أفخاذ: "البوعمر، البوحليحل، البومعيط"، ويلاحظ اهتمام أبناء العشيرة بالتعليم بنسبة كبيرة، ومنهم أيضاً منخرطون في صفوف الجيش السوري ويشغلون مراكز مختلفة فيه.

– مناطق التوزع والانتشار:

القبيلة	العشيرة	الفرق/العشائر	المناطق الإدارية لأماكن تواجدها الرئيسية	المناطق المشتركة مع عشائر أخرى
العكيدات	البو جامل	**البوكامل (الظاهر)**	ناحية "ذيبان" التابعة لمنطقة الميادين، وقرية "شحيل" التابعة لناحية البصيرة، وقرية "مويلح" التابعة لناحية الصوّر.	قريتي: غريبة، الحريجي" التابعة لناحية الصوّر.
		البكيّر	بلدات: "خشام، البصيرة، رويشد" وقرى: "بريهة، طيب الفال، كسار، حلوة، ماشخ، جديد عكيدات، جاسمي، معيجل"	قرى: "الحريجية، الحريجي، سعلو، دبلان، الصور"
		القرعان	بلدة "القورية" على الضفة اليمنى لنهر الفرات/شامية، وقريتي: "الطيانة، الشنان" على الضفة اليسرى لنهر الفرات/جزيرة	
		البورحمة	قرية: "الجرذي شرقي/غربي" جزيرة، وقرية "دوير" شامية	
		البوحسن	قرى: "سويدان شامية/جزيرة، درنج"	بلدة "العشارة"
		الشويط	بلدات وقرى: "صبيخان، الكشمة، أبو حردوب"	قرية "دبلان، غريبة"
	البو كمال	**الحسون**	قرى: "السوسة، الغبرة، حسرات، السويعية"	قرى: "السيال، الشعفة"
		الدميم	قرى: "العباس، الصالحية، الجلاء" على الضفة اليمنى لنهر الفرات/شامية، وقرية "البحرة" على الضفة اليسرى لنهر الفرات/جزيرة.	

(31) على خلفية تسليم "فياض الناصر" لـ(7) ثوار من أبناء عشيرة "البوسرايا" للسلطات الفرنسية آنذاك.

		البومريح	قرية "السيال"	
	الشعيطات		قرى: "الكشكية، غرانيج، أبو حمام" التابعة لناحية "هجين" في منطقة البوكمال	
البكارة	**العابد**		ناحية "الكسرة" وقرى: "زغير جزيرة، العلي، سفيرة، جزرة البوحميد، حوايج ذياب، حوايج البرمصعة، الصعوة، الحسينية، محيميدة" بريف دير الزور الغربي. وقرى: "جديد بقارة، مراط، مظلوم، طابية، الدحلة" بريف دير الزور الشرقي.	
	العبيد			
	ضنا سلطان			
	البوسرايا		قرى: "عياش، البغيلية، الخريطة، الشميطية، المسرب، العنبة، البويطية، الطريف" بريف دير الزور الغربي. وبلدة: "بقرص" ريف دير الزور الشرقي. وقرية "الشولا" بريف دير الزور الجنوبي الغربي.	ناحية "التبني"
	البوخابور	**البوحليحل**	بلدة "موحسن"	
		البومعيط	قرية "المريعية"	
		البوعمر	قرية "العبد"	
	البوليل		قريتي: "الطوب، القطعة"	
للاطلاع على خارطة انتشار أبرز العشائر في محافظة دير الزور يرجى اتباع الرابط التالي: https://www.google.com/maps/d/edit?mid=1w2cjfD5FoMpzjEdKXOTA6iDh9_o				

ثالثاً: سياسات نظام "الأسد" حيال عشائر دير الزور:

نظام الأسد، ومنذ وصوله إلى السلطة عبر انقلاب عام 1970، انتهج سياسة التعبئة لأبناء العشائر ضمن حزب "البعث العربي الإشتراكي" والنقابات والاتحادات المهنية التي تشرف عليها أجهزة سلطته الأمنية، حيث أوقف نظام الأسد في عام 1974 تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وأنشأ الاتحاد العام للفلاحين والاتحاد العام للعمال، وعمل على تطويق كافة الأنشطة السياسية والاجتماعية في سوريا عموماً، الفردية منها والحزبية، إلى أن قضى عليها نهائياً خلال حقبة ثمانينات القرن الماضي[32].

وعلى الرغم من عدم اعترافه بالبنى العشائرية واعتبارها عائقاً أمام سياسات "التحول الاشتراكي" وبناء الدولة خلال خطاباته الرسمية، إلا أنه شرع بالوقت نفسه بنسج علاقة جديدة مع شيوخ العشائر والاستثمار في البنى العشائرية وتوظيفها لتثبيت سلطته الناشئة آنذاك من خلال توزيع الأدوار

(32) بعد انتهاء أحداث عام 1982 مع جماعة "الإخوان المسلمين".

والوظائف استناداً إلى مرتكزات الهوية العشائرية بشكل غير رسمي، وأصبحت هذه السياسة غير المعلنة أحد سمات النظام في منطقة العشائر شرق البلاد، ويمكن تمييز سياسات نظام الأسد حيال العشائر في محافظة دير الزور وفقاً لثلاثة مستويات:

الأول: توزيع الأدوار واستيعاب بعض رموز المشيخات التقليدية للعشائر الكبيرة كأعضاء في مجلس الشعب، والعمل على تعزيز تصدعات بيوتات المشيخة من الداخل، حيث خصص نظام الأسد مقاعد "الجبهة الوطنية التقدمية"[33] لعموم أبناء محافظة دير الزور المنتسبين لأحزاب الجبهة، وكان يشغل قسماً من مقاعدها بعض أبناء العشائر وشيوخها، أما مقاعد الممثلين المستقلين من قطاعي العمال والفلاحين وباقي فئات الشعب، فتشغل دائماً من قبل شيوخ و وجهاء العشائر بالتناوب.

حيث استفاد نظام الأسد من التنافس الداخلي ضمن بيوتات المشيخة في بعض العشائر، وعززها من خلال استقطاب أحد الأطراف المتنافسة على المشيخة فيها، وإغراء بعض الأفراد الآخرين بأدوار محدودة على المستوى المحلي، فمثلاً في عشيرة "البوكامل"، منح نظام الأسد الشيخ "عبود جدعان الهفل" معقداً دائماً لعضوية مجلس الشعب حتى وفاته عام 1987، فخلفه ابنه الشيخ "خليل عبود الهفل" في عضوية مجلس الشعب بشكل دائم أيضاً حتى وفاته في حزيران 2016، بالمقابل منح أدواراً محلية أقل للشيخ "جميل رشيد الهفل" وأخيه "عبد العزيز رشيد الهفل" دون أن يمنحهما عضوية في مجلس الشعب. أما في عشيرة "البوكمال"، فبعد وفاة الشيخ "دحام الدندل" عضو البرلمان ومجلس الشعب السوريين، عمد نظام الأسد إلى استقطاب بعض أعضاء المشيخة التقليدية في عشيرة "الحسون" بالتناوب في عضوية مجلس الشعب: "مجحم الدندل، أيمن الدندل، سطام الدندل" لعدد من الأدوار التشريعية بالتناوب، وفي عشيرة "الدميم" فقد منح الشيخ "ناجي فارس الجراح" عضوية مجلس الشعب لدورين تشريعيين، ومنح دوراً أكبر لأخيه العميد "نواف فارس الجراح" في أجهزة الدولة المختلفة، حيث يسعى كلاً من العشيرتين لزعامة عشيرة "البوكمال"، أما عشيرة "البومريح" فلم يكن لها أي ممثل في المجلس رغم ترشّح الشيخ "طرفة الهرسة" لعضوية مجلس الشعب عدة مرات. وفي ما كان يسمى تاريخياً "حلف الثلث" فقد منح نظام الأسد الشيخ "فيصل النجرس/عشيرة البوحسن" عضوية مجلس الشعب لأدوار تشريعية متتالية، وكان يتمتع بعلاقات واسعة ضمن أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة، إضافة إلى علاقته مع العائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، والتي دعمته في هذا السياق عندما كانت العائلة السعودية الحاكمة تتمتع بعلاقات جيدة مع نظام الأسد؛ ففي إحدى الأدوار التشريعية، حسم تدخل الحكومة السعودية تنافس كلاً من: "نواف راغب البشير/البكّارة،

---

(33) وهي ائتلاف لعدد من الأحزاب السياسية في سوريا بقيادة "حزب البعث العربي الاشتراكي"، تشكلت عام 1972، وتم تثبيتها دستوريا عبر المادة (8) من الدستور السوري، وانضم إليها عام 1980 الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام للفلاحين.

فيصل النجرس/البوحسن" على عضوية مجلس الشعب، لصالح "فيصل النجرس"، وقد استغل الشيخ "فيصل النجرس" هذا الدعم والمكانة الكبيرين بسعيه إلى تكريس سلطته كشيخ على عشيرتي: "البورحمة، القرعان" مما أثار حفيظة وجهاء العشيرتين. أما في قبيلة "البكّارة" فقد منح النظام عضوية مجلس الشعب لكل من: "صالح راغب البشير" مستقلاً لدور تشريعي واحد، و"جاسم أسعد البشير" لثلاث أدوار تشريعية، دورين منها عبر "الجبهة الوطنية التقدمية"، و"نواف راغب البشير" لدور تشريعي واحد عبر "الجبهة الوطنية التقدمية"، وجميعهم من عشيرة "العابد/فخذ البوعرب"، ومنح المهندس "حمد شيخ الجيلات/عشيرة العبيد/فخذ الجاسم العبيد" عضوية مجلس الشعب مستقلاً لدورين تشريعيين، والشيخ "نجم عبدالله السلمان/عشيرة العبيد/فخذ البومصعة" لثلاث أدوار تشريعية، دورين منها عبر "الجبهة الوطنية التقدمية". وفي عشيرة "البوسرايا" فقد منح نظام الأسد عضوية مجلس الشعب للشيخ "فيصل أحمد الفياض" لدورين تشريعيين بشكل متقطع حتى وفاته عام 2010، وخلفه ابنه "مهنا" بالعضوية في مجلس الشعب أيضاً. وهذا ما عزز التنافس داخلها بيوتات المشيخة والوجهاء في كل عشيرة للحصول على مكانة ودور لدى السلطة بما يخدم طموح الأفراد على الانفراد في قيادة وزعامة العشيرة وفقاً للظروف والمستجدات.

الثاني: انتهج نظام الأسد سياسة التميز الاجتماعي حيال العشائر، حيث تجاهل نظام الأسد للمشيخة التقليدية والوجهاء من عشائر: "الشعيطات، البوليل، الشويط، البو رحمة، القرعان، البكيّر[34]"، الأكثر عدداً في محيطها العشائري، إذ لم يكن لشيوخ و وجهاء تلك العشائر أي دور بارز في مؤسسات وأجهزة الدولة، مما أدى إلى إضعاف القيادات التقليدية في بعض تلك العشائر، وتلاشي بعضها الآخر، بالمقابل منح أدواراً لأبناء عشائر أقل وزناً في المحافظة، كتعيين "محمد الحسين/عشيرة الجحيش" وزيراً للمالية في الحكومة. ومن الملاحظ أن سياسة التميز الاجتماعي التي طالت غالبية أبناء تلك العشائر، وتجاهل شيوخها و وجهائها، على الأرجح يعود لأسباب سياسية تتعلق بانتساب العديد من أبناء بلدات وقرى: "القورية، شحيل، غريبة، البوليل، موحسن، الجرذي" لحركة "الإخوان المسلمين"، ومشاركتهم في أحداث ثمانينيات القرن الماضي ضد نظام الأسد.

الثالث: تعزيز نفوذ سلطة النظام داخل البنية الاجتماعية في منطقة العشائر من أجل المراقبة والضبط وإضعاف مقدرة المشيخة التقليدية داخل كل عشيرة على الحشد والتعبئة، وذلك من خلال استيعاب أبناء العشائر داخل صفوف "حزب البعث العربي الاشتراكي" الذي كان الانتساب إليه شرطاً أساسياً للتوظيف في مؤسسات الدولة وسهولة التسلسل الوظيفي والإداري داخلها، إضافة إلى ربط المزارعين والفلاحين والعمال بالاتحادات والنقابات والمديريات والمصارف التي تشرف على تنفيذ وتمويل الأنشطة

(34) باستثناء الشيخ "عبد العزيز الحمادة" حيث نال عضوية مجلس الشعب السوري مرة واحدة عام 1990.

الاقتصـادية في الدولة[35]، والسـيطرة على مجالس الغرف الزراعية الممثلة للقطاع الخاص الزراعي من خلال تعيين الأعضـاء والتحكم بالترشـيحات والانتخابات من قبل فرع حزب "البعث العربي الاشـتراكي" والأجهزة الأمنية في المحافظة بالتنسيق مع القيادة القطرية للحزب.

هذا الاسـتيعاب والربط والتغلغل، سـهّل على نظام الأسـد عبر السـلطات المحلية في محافظة دير الزور تشـكيل فئة فاعلين اجتماعيين من خارج التراتبية العشـائرية التقليدية، من خلال أبناء العشـائر الذين منحتهم سـلطات النظام المحلية مراكز مختلفة داخل الفرق الحزبية والجمعيات الفلاحية والنقابات العمالية والمجالس البلدية وعضوية فرع حزب البعث في المحافظة، إضافة إلى استقطاب بعض المخاتير في البلدات والقرى، الذين لديهم الاستعداد للعب مثل هذه الأدوار و ربطهم بأجهزة السلطة المحلية عبر شـبكة علاقات أمنية ومصـالح اجتماعية-اقتصـادية، ومنحهم ميزات مختلفة داخل أجهزة ومؤسـسـات السـلطة المحلية أكثر من بعض شـيوخ العشـائر و وجهائها من الدرجتين الأولى والثانية، مما جعلهم منافسين لشيوخ العشـائر على المكانة والدور أيضاً ضمن مراكز سـلطة النظام القائم، إذ كان يلجأ إليهم أبناء العشـائر من أجل الوسـاطات وحل المشـكلات وتأمين الوظائف وقضـاء مصـالحهم في مختلف مؤسسات الدولة.

وقد كرسـت السـلطات المحلية هذا التوجه في عزل وإضـعاف تأثير بيوتات المشـيخة التقليدية من خلال أمناء فروع الحزب ومحافظي دير الزور المتعاقبين على المحافظة وفق ما أفادت شـهادات كثيرة ممن لهم معرفة بتلك الأمور، بل وحاول بعض الأفراد الذين تعاقبوا على تلك الأجهزة استغلال مناصبهم للحصول على دور اجتماعي من خلال تلك السـياسـة، كمحاولة العميد "نواف الفارس" خلال توليه منصـب أمين فرع حزب البعث في محافظة دير الزور، أن يترأس قبيلة "العكيدات"، فكان يجمع حوله بعض الوجهاء والفاعلين من عشـائر العكيدات من الدرجتين الثالثة والرابعة وأفراد من خارج تراتبية العشـائر التقليدية ويوزع عليهم أدواراً وميزات مختلفة، وأيضاً من خلال دعمه للشيخ "فيصل النجرس" لمنافسة الشـيخ "خليل عبود الهفل" على مشـيخة قبيلة "العكيدات" عموماً، من خلال إضـعاف دور المشـيخات التقليدية لعشـائر العكيدات و وجهائها البارزين آنذاك، إذ أدت تلك الحادثة إلى خلاف حاد ما بين "فيصل النجرس" و"خليل عبود الهفل" داخل فرع حزب "البعث العربي الاشتراكي" في دير الزور بحضور "نواف الفارس"، وكادت تلك الحادثة أن تؤدي إلى صدام ما بين عشيرتي: "البوحسن، البوكامل".

ولكن هذا التوظيف قابله تفاعل وتقارب في بعض الأحيان، وخصـوصـاً حينما يتأزم الوضـع السـياسي في البلاد وتبرز الحاجة إلى العشـائر في الأزمات السـياسـية الخارجية التي تعرض لها النظام، كما حصـل

(35) أحدث حافظ الأسـد "الاتحاد العام للفلاحين" في عام 1974، والذي ضـم كافة الجمعيات الفلاحية التعاونية في سـوريا وأشـرف على عملها وتنفيذ الخطط الزراعية والتسويفية، ومنح نظام الأسد لرئيس الاتحاد مقعداً دائماً في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية.

بداية الخلافات السورية-العراقية، حيث عمد نظام الأسد إلى الاهتمام ودعم العشائر الحدودية المتداخلة اجتماعياً مع العشائر العراقية لضمان عدم تحالفها مع نظام البعث العراقي، وكذلك في عام 2005 إبّان الحصار السياسي على نظام الأسد الابن على خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري"، حيث عمد "بشار الأسد" إلى زيارة محافظة دير الزور عام 2007 وألقى خطاباً أشاد فيه بالدور الوطني لعشائر دير الزور في مقاومة الاستعمار الفرنسي[36].

هذه السياسات منحت نظام الأسد أدوات السيطرة على العشائر وإضعاف مقدرة شيوخها على التأثير والتعبئة بشكل كبير؛ وبالتالي سهّل على نظام الأسد تحييد وعزل الشيوخ والوجهاء التقليديين كلما شذّ طرف عن تقديم الطاعة والولاء له، ولعل أبرز مثال في هذا السياق ما حصل للشيخ "نواف راغب البشير" عندما انحاز إلى صفوف المعارضة السياسية واستضاف في ديوانه بقرية "محيميدة" الاجتماع التأسيسي لـ"إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" المعارض عام 2005، ما جعل نظام الأسد وأجهزته الأمنية تعمل على عزله وسحب الميزات الممنوحة له لصالح أخيه الشيخ "صالح راغب البشير" وبدرجة أقل ابن عمه الشيخ "حاجم أسعد البشير"، ليعود نظام الأسد عام 2010 ويمنح "نواف البشير" بعض الميزات[37] بعد فصله من الأمانة العامة لإعلان دمشق المعارض.

لا شك أن استمرار توزيع الأراضي الزراعية (الملكية العقارية) على أبناء العشائر، والتغيرات السياسية والاقتصادية خلال عقود حكم نظامي البعث والأسد زاد من وتيرة تفكك البنى العشائرية وانتقال وظائف العشيرة الاقتصادية والأمنية والإدارية بشكل شبه تام إلى سلطة وأجهزة الدولة، وأدى أيضاً إلى انحسار سلطة العديد من شيوخها و وجهائها التقليديين الذين فقدوا العناصر المادية اللازمة لاستمرار سلطتهم، إلا أن ذلك لم يلغ رمزيتهم ومكانتهم الاجتماعية لدى أبناء عشائرهم، إذ استمر اهتمامهم بالواجبات والأنشطة الاجتماعية، وخصوصاً عقد المصالحات وحل المشكلات التي في كثير منها تلجأ إليهم الدولة والسلطات المحلية لحلّها، كما ساهمت السياسات البراغماتية لنظام الأسد في بروز فئة من الفاعلين الاجتماعيين المرتبطين مع أجهزة السلطة المحلية من خلال الجمعيات الفلاحية والنقابات العمالية التي أخذت دوراً تعبوياً سياسياً-أمنياً لصالح النظام القائم أكثر من دورها الاقتصادي المنوط بها من جهة، ومن جهة أخرى أضعف مؤسسات الدولة. وبذلك انتظمت علاقة نظام الأسد مع أبناء العشائر عبر هذه القنوات الرسمية وغير الرسمية، وعلى الأرجح، أن سمة القرابة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها هذه السياسات، وطبيعة توظيفها كوسيط ما بين أبناء العشائر ومؤسسات الدولة والسلطات المحلية، وعلاقة المؤسسات والتنظيمات الإدارية والسياسية والثقافية

---

(36) كلمة "بشار الأسد" في محافظة دير الزور بتاريخ 30 نيسان 2007، والتي يشيد خلالها بدور عشائر دير الزور في مقاومة الاستعمار الفرنسي: https://www.youtube.com/watch?v=6I8D9BsI_IQ

(37) حيث منح النظام قرضاً مالياً كبيراً للشيخ "نواف البشير" بغرض إقامة مشروع "مدجنة" في منطقة العشيرة.

مع أبناء العشائر على أساس الهوية العشائرية، هي من أهم أسباب استمرار مفاعيل الانتماء العشائري على مستوى الأفراد والجماعات بدرجات مختلفة وفقاً لدرجة تنفذ وجهاء وشيوخ أبناء بعض العشائر أكثر من غيرها داخل مؤسسات الدولة، مما خلق تنافساً في هذا السياق أيضاً، وبالتالي استمرار حضور البعد العشائري والنزعة العشائرية بشكليها الواسع والضيق في المجتمع الأهلي وداخل مؤسسات الدولة والتنظيمات المرتبطة بها.

وهذا ما يوضح الكيفية التي توسعت فيها أجهزة ومؤسسات الدولة داخل البنية الاجتماعية العشائرية في دير الزور، والتي حددت بشكل كبير نموذج علاقة مؤسساتها بالمجتمع المحلي في عهد نظام الأسد من خلال اعتماده في نشأته وتكوينه واستمراره على تعزيز الانتماءات العشائرية في محافظة دير الزور بغاية الهيمنة والسيطرة على السلطة والمجتمع، ولكننا لا نستطيع الجزم بأن تفكيك البنى العشائرية من قبل نظام الأسد وتوظيفها بهذا الشكل كان مبنياً على قرار سياسي، ولكن ما يظهر من خلال سياسات نظام الأسد حيال العشائر في محافظة دير الزور يجعلنا نستنتج أنه كان متوجساً من تهديد سلطته بشكل مباشر من قبل العشائر في محافظة دير الزور، وعلى الأغلب أن طبيعة البنى العشائرية وتركيبتها التي استقرت عليها، وخلافاتها المستمرة فيما بينها؛ قد ساعدت نظام الأسد في السيطرة عليها والتحكم بها وتوظيفها بما يخدم سياساته، مثلما سهلت هذه البنى العشائرية للسلطات المتعاقبة على المنطقة، العثمانية والفرنسية، استقطاب العشائر وضبطها ضمن وظائف محددة.

رابعاً: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأبناء عشائر محافظة دير الزور:

تأثر أبناء العشائر في محافظة دير الزور بشكل كبير وعميق بهذه السياسات والتحولات التي طرأت على بنية وهيكلية العشائر في المحافظة، وقد أسفرت عن تغيرات عديدة في نمط حياتهم، وشكل وطبيعة ارتباطهم العصبوي بعشائرهم وأفخاذهم العشائرية، خصوصاً في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين؛ فلم تعد العشيرة هي التي تحكم وتتحكم بأسلوب حياة أبنائها وخياراتهم السياسية بدرجة كبيرة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب متداخلة ومرتبطة ببعضها البعض منها:

1- تغيرت مظاهر الحياة الريفية بفعل توفر بعض الخدمات في الأرياف: "الكهرباء، المياه"، وإحداث بعض المرافق الاجتماعية والصحية والمدارس وشق الطرق.

2- ازدياد اتصال أبناء العشائر بالحواضر والمدن في المنطقة بأنشطة تجارية وأعمال مختلفة، خصوصاً العشائر المحيطة بالمدن، حيث أن أبناء قبيلة "البكّارة" الأكثر ارتباطاً مع مدينة دير الزور والأكثر

مصاهرة لعائلاتها، كما أن بعض أحياء المدينة كحي "المطار القديم" معظم سكانه من عشيرة "البوخابور" بالدرجة الأولى، وكذلك حيي: "الجورة، البوسريا" معظم سكانهما من عشيرة "البوسرايا".

3- اهتمام أبناء العشائر في التعليم والتحصيل العلمي والانخراط في مؤسسات وأجهزة الدولة، إذ يلاحظ بشكل واضح اهتمام أبناء بلدات: "القورية، العشارة، موحسن، بقرص" من عشائر: "القرعان، البو خابور، البوحسن، البوسرايا" خصوصاً بتعليم أبنائهم، وانخراط الكثير من أبناء العشائر عموماً وعشيرة "البوخابور" خصوصاً في صفوف الجيش.

4- ارتباط المزارعين والفلاحين ومربي الأغنام والعمال من أبناء العشائر بالمؤسسات الخدمية الاقتصادية (الجمعيات الفلاحية، الوحدات الإرشادية، نقابة العمال، مؤسسة الأعلاف، مؤسسة الحبوب، محلج الأقطان)، أدى إلى استقلالية أبناء العشائر بفعل رعاية الدولة للأنشطة الاقتصادية، ونشوء روابط اجتماعية-اقتصادية عائلية ضمن القرى بعيداً عن الاعتماد أو تأثيرات بيوتات المشيخة التقليدية.

هذه التحولات أدت إلى تغيرات ثقافية وسياسية واقتصادية متفاوتة العمق في مناطق العشائر بمحافظة دير الزور، أثرت على نمط حياة أبناء العشائر عموماً إلى شكل مشابه لنمط الحياة في المدن، وتغيرت بناء عليها طبيعة علاقاتهم داخل هذه البنى الاجتماعية، ما بين أفراد القبائل والعشائر مع بعضهم وعلاقة كل منهم مع تراتبيتها التقليدية التي اخترقتها تقاطعات اجتماعية-طبقية أدت إلى تغيير بنائها الاجتماعي والثقافي عبر ظهور أفراد ومجموعات مختلفة المراتب والمكانة والوظيفة والمستوى الاقتصادي، وبالتالي تغيرت طبيعة علاقات أبناء العشائر فيما بينهم داخل كل عشيرة من علاقة قائمة على الارتباط السياسي إلى علاقات ذات طابع اجتماعي واقتصادي متعدد الأوجه. هذه التغيرات البنيوية على الرغم من أنها غيرت طبيعة وشكل العلاقة ما بين أبناء العشائر وعلاقتهم بعشائرهم وبالمشيخة التقليدية فيها، إلا أن هذه العلاقة بقيت محكومة بدرجة ما بالقيم والأعراف العشائرية ببعض الفترات، حيث بقي أبناء العشائر يتذبذبون ما بين التمركز والاستقلالية عن عشائرهم وفقاً لمراحل مختلفة، وأكثر ما يلاحظ هذا التمركز وبروز النزعة العشائرية خلال الانتخابات البرلمانية –والتي وإن كانت شكلية- فإنها تحفّز النزعات العشائرية لدى غالبية أبناء العشائر بانحيازهم إلى مرشحي عشائرهم للحفاظ على تمثيلهم أمام السلطة، وخصوصاً مرشحي بيت المشيخة في كل عشيرة، وكذلك كانت تبرز النزعة العشائرية بوجه آخر من خلال الصراعات أو حوادث الثأر مع العشائر الأخرى أو بين أفخاذ العشيرة الواحدة وعائلاتها.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن (43)% من سكان محافظة دير الزور يعملون في قطاع الزراعة[38]، ويعتمدون في مداخيلهم الرئيسية وأمنهم الغذائي على إيرادات محاصيلهم الموسمية و زراعات الاحتياجات الأسرية، بينما لا يشكل أهالي محافظة دير الزور عموماً نسبة تذكر من العاملين في قطاع النفط في المحافظة.

شكّل الدعم الحكومي لقطاع الزراعة في البداية انتعاشاً اقتصادياً للفلاحين والمزارعين في وادي الفرات الاوسط عموماً، إلا أن حصر تأمين وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي وتربية الأغنام وتصديرها بالجمعيات الفلاحية ومؤسسات الدولة المختصة، قد قيد الفلاحين والمزارعين بسياسات مركزية وفقاً لدورات زراعية مفروضة، وخطة تسويقية تحدد هامش الربح للمحاصيل الأساسية: "القمح، القطن، الشوندر السكري"، جعل الفلاحين والمزارعين الحلقة الأضعف في دورة الإنتاج خصوصاً خلال الظروف المناخية السيئة، مما جعلهم يلجؤون إلى الالتفاف على الخطط الزراعية باستبدال نوع المحاصيل المزروعة وتجاوز مساحة الزراعة المحددة وفق الخطط الزراعية؛ وذلك لتوفير مداخيل أكبر، إضافة إلى التميز بكميات الأعلاف الحيوانية الموزعة والتحكم بعمليات التصدير لصالح الطبقة التجارية المسيطرة والمرتبطة بالسلطات الحاكمة والأجهزة الأمنية، وهذه التجاوزات لم تكن تتم لولا موافقة أقاربهم من أبناء العشائر القائمين على المؤسسات الاقتصادية الزراعية ذات الشأن: "الجمعيات الفلاحية، الوحدات الإرشادية، مؤسسة الأعلاف" بناء على المحاباة حيناً والرشاوى أحياناً، وهذا ما جعل من هذه المؤسسات تتحكم بالأنشطة الزراعية وفقاً للمصالح الشخصية ودرجة الولاء.

وكان لاستمرار نمط الإنتاج التقليدي البسيط، وصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج الحديثة، إضافة إلى جفاف نهر الخابور بريف دير الزور الشمالي، وإنهاك الأراضي الزراعية بمرور الزمن وخروج أجزاء منها عن الخدمة الزراعية بسبب التسبخ وانتشار الملوحة؛ أثراً سلبياً أدى إلى انخفاض إنتاجية الأرض عموماً، وعدم استقرار الفلاحين من أبناء العشائر بعلاقتهم بالأرض بشكل دائم، ولم تتخذ المؤسسات المعنية بالشؤون الزراعية أية إجراءات حيال هذه الأوضاع، ناهيك عن الفساد الإداري والمالي وتفشي المحسوبيات والاستغلال داخل هذه المؤسسات. كما سبب تقسيم الأراضي الزراعية إلى ملكيات صغيرة ومتناهية في الصغر بسبب الإرث خلال الثلاث عقود الأخيرة، انخفاض مداخيل الفلاحين بشكل كبير وتوقف عدد من المشاريع الزراعية الخاصة؛ ما أدى إلى ترك العديد منهم العمل في قطاع الزراعة والتوجه للبحث عن فرص عمل بديلة داخل وخارج محافظة دير الزور، إذ تعتبر محافظة دير الزور، وفقاً لتقرير "الهجرة الداخلية في سوريا"[39]، من المحافظات الطاردة للسكان سواء على مستوى الهجرة

---

(38) وفقاً للتعداد الزراعي السوري عام 2004، المكتب المركزي للإحصاء.

(39) الهجرة الداخلية في سوريا، دراسة صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء التابع لرئاسة مجلس الوزراء في سوريا لتحديد حجم الهجرة الداخلية في سوريا وتياراتها واتجاهاتها وأسبابها بالاعتماد على تحليل بيانات التعداد العام للسكان عامي (1994 و 2004).

من المحافظة إلى مراكز محافظات أخرى أو على مستوى الهجرة من أريافها إلى مراكز المدن في المحافظة: "دير الزور، الميادين، البوكمال"، حيث بلغ معدل المغادرة من المحافظة (3,9 و 3)% ومعدل صافي الهجرة (-2,7 و -2,2)% خلال تعداد عامي (1994 و 2004) على التوالي. ويتركز التركيب العمري للهجرة في الفئات العمرية الشابة (15-34) عاماً وبدرجة أقل في الفئة العمرية (35-44) عاماً، وتتركز أسباب الهجرة الداخلية في سوريا عموماً في: عدم توفر فرص عمل في المحافظات الطاردة للسكان، وعدم كفاية الدخل لتغطية مصروفات الأسرة، وعدم توفر أو كفاية المرافق وخدمات البنية التحتية في محيط مكان السكن، وعدم حيازة أرض زراعية أو صغر مساحتها وتدني إنتاجها. في حين لا يتوفر معلومات دقيقة عن أعداد ونوعية المهاجرين إلى خارج سوريا، حيث أن قسم غير قليل من عموم أبناء العشائر في دير الزور هاجروا إلى دول الخليج ودولة لبنان للعمل وتأمين شبكات حماية اقتصادية مستقلة لعائلاتهم.

وتعتبر محافظة دير الزور من المحافظات النامية تعليمياً وخدمياً، إذ يتدنى فيها مستوى الخدمات العامة مقارنة بغيرها من المحافظات السورية، من حيث شبكة المواصلات والخدمات الصحية والتعليمية[40]. ويأتي تقرير "الفقر في سوريا"[41] لتأكيد نتائج إهمال سياسات الحكومة السورية للمنطقة الشرقية عموماً، حيث يشير إلى أن مناطق شمال شرق سوريا: "دير الزور، الحسكة، الرقة، ريف حلب" تضم أعلى معدلات الفقر، من حيث انتشاره وشدّته وعمقه، إذ تتراوح درجة الفقر في تلك المناطق (11.2-17.9)%، وتبلغ نسبة الفقراء فيها (35.8)% من عموم السكان. كذلك ينتشر الجهل في هذه المنطقة بمعدلات عالية، إذ أن نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من أعمار بين (15-24) سنة في محافظة دير الزور عام 2004 بلغت (78.3)% بينما المعدل الوطني بلغ (92.5)%[42].

وقد ساهمت سياسات التحرر الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة السورية خلال العشر سنوات قبل الثورة السورية و رفع الدعم الحكومي عن قطاع الزراعة، بالتزامن مع رفع أسعار الوقود، إضافة إلى مواسم الجفاف من عام (2007 إلى 2010) التي مرت على البلاد عموماً؛ في عدم جدوى المردود الاقتصادي للزراعة مما شكل تهديداً في الأمن الغذائي لقطاعات واسعة من السكان وخصوصاً العاملين في قطاع الزارعة، ولم تستطع الحكومة تنفيذ مشاريع تنموية في قطاع الزراعة بسبب تذرذر حيازات الأراضي الزراعية. كما أن سوريا عموماً عانت خلال السنوات الأخيرة قبل الثورة من ارتفاع نسبة البطالة حيث بلغت (34)% ولم تستطع السياسات الاقتصادية توفير فرص عمل للشباب المنخرطين في

(40) حيث لا يوجد في المحافظة مركزاً طبياً لمعالجة الأمراض المزمنة (السكري، أمراض القلب والشرايين)، إذ يضطر أبناء المحافظة إلى السفر لتلقي العلاج والعمليات الطبية في محافظتي دمشق وحلب، ورغم المطالبات العديدة من قبل الأهالي والسلطات المحلية لإحداث جامعة في المحافظة لأبناء المنطقة الشرقية عموماً، إلا أن تنفيذ هذه المطالب لم يحدث إلا في عام 2006.

(41) الفقر في سوريا (1996-2004)، تقرير أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران 2005.

(42) التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، أيلول 2005.

سوق العمل؛ كل هذا أدى إلى اتساع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل العديد الجماعات الأهلية والعائلات، وبالتالي تدهور الأوضاع الاقتصادية لفئات عديدة من السكان الذين عانوا من فقر مدقع.

خامساً: أبناء العشائر في الثورة السورية:

من واقع عشائري مفكك بنيوياً وهيكلياً، ومخترق أمنياً، ومقيد ومنهار اقتصادياً، انطلقت الثورة السورية في ريف دير الزور، وتختلف الأسباب التي دفعت أبناء العشائر إلى الانخراط في الثورة السورية ضد نظام الأسد، ولا شك أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعبت دوراً محفزاً لدى العديد من أبناء العشائر، غير أن هذه الأوضاع وحدها لم تكن كافية لانخراط الكثير منهم في الاحتجاجات المناهضة لنظام الأسد في محافظة دير الزور؛ فأبناء العشائر المتعلمين، كانوا المتن الأساسي المنحاز إلى الثورة مبكراً والمحرك لها، هؤلاء وإن كانوا لا ينفكون عن الشرط الاجتماعي-الاقتصادي، إلا أنهم ذوو دوافع سياسية أكثر من أقرانهم من أبناء العشائر المهمشين اجتماعياً والمتضررين اقتصادياً، و أكثر حساسية لعنف نظام الأسد المجرد البعيد في مدن: "درعا، حمص، بانياس"، فانخرطوا في الثورة السورية رافعين قيم الكرامة والحرية المواطنة شعاراً لها، وشكّل أبناء العشائر المتعلمين المنحازين إلى الثورة السورية عامل استقطاب دفع عدداً من أبناء عشائرهم ذوي الدوافع الاجتماعية-الاقتصادية أكثر من غيرهم إلى المشاركة في الثورة السورية لما يتمتعون به من احترام داخل عشائرهم وأفخاذهم، وساهموا بتأجيج الاحتجاجات المناهضة لنظام الأسد في مناطقهم كقرى وبلدات: "القورية، العشارة، موحسن، شحيل"، إضافة إلى مشاركتهم بكثافة بالمظاهرات في مدن: "دير الزور، الميادين، البوكمال".

القسم الأكبر من أبناء العشائر وقفوا على الحياد في البداية على الرغم من معاناتهم من ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحفزّة للانضمام لأقرانهم المحتجين، ولم يشكل الانحياز المبكر لشيخ قبيلة البكارة "نواف راغب البشير" إلى الثورة السورية تأثيراً شعبياً واسعاً لدى هذه الفئة[43]، وإنما كان بمثابة إنذار لنظام الأسد الذي سارع عبر السلطات المحلية في محافظة دير الزور إلى تحريك شيوخ العشائر وشبكة الوجهاء الموالين له، إضافة إلى بعض المتنفذين من أبناء العشائر ضمن أجهزة البعث والسلطة والجيش مثل: "نواف فارس الجراح/عشيرة الدميم، حميدان العرسان/عشيرة البوخابور، طه

---

(43) متظاهرون في مدينة "دير الزور" يهتفون: "وين النخوة يا نواف" في مظاهرة "الجمعة العظيمة" بتاريخ 22 نيسان 2011.
https://www.youtube.com/watch?v=5YMbK7BoP4I

خليفة[44]/عشـيرة البوليل، مهيدي الجوير[45]/عشـيرة البكعان، محمود حسـن الغناش الملقب حادي الجزاع[46]/البوكامل"؛ لمحاولة احتواء انتفاضــة أبناء العشــائر والعمل على منع انضــمام آخرين إلى الاحتجاجات، وتقديم الوعود بإجراء إصلاحات سياسية شرط عدم المشاركة في الاحتجاجات المناهضة للنظام من جهة، وتنظيم المظاهرات الموالية لنظام الأسد لمواجهة المتظاهرين من جهة أخرى، ما أدى إلى حدوث صــدامات مباشــرة ما بين المتظاهرين المعارضــين وعدد من أبناء عشــيرتي: "البكّارة، البوســرايا" الموالين من أعضــاء الفرق الحزبية والجمعيات الفلاحية، كان أبرزها في مظاهرات الجمعة العظيمة يوم 22 نيسان 2011، مما صعّد النقمة لدى المتظاهرين عموماً.

في بداية أيار عام 2011 اجتمع "بشار الأسد" مع عدد من شيوخ و وجهاء العشائر منهم: "عبد العزيز الهفل/البوكامل، فواز البشير/البكّارة، مهنا الفياض/البوسرايا، رجا الدندل/الحسون"[47]، لضمان اصطفافهم ضد الثورة أو على الأقل تحييدهم عن الأحداث الجارية في البلاد، وتتالت اجتماعات السلطات المحلية في محافظة دير الزور و موفدين من القصر الجمهوري والقيادة القطرية مع بعض شيوخ و وجهاء العشائر، حيث اجتمع "خليل عبود الهفل/شيخ قبيلة العكيدات" و"حاجم أسعد البشير/قبيلة البكّارة" و"مهنا فيصل الفياض/شيخ البوسرايا" وعدد من وجهاء العشائر مع موفدي نظام الأسد في فرع حزب "البعث العربي الاشتراكي" في مدينة دير الزور، لتنظيم المظاهرات الموالية لنظام الأسد، ومنع المتظاهرين من أبناء العشائر من المشاركة في مظاهرات مدن: "دير الزور، الميادين، البوكمال"، كما حاول نظام الأسد خلق صدام مباشر ما بين أبناء العشائر والمتظاهرين في مدينة "البوكمال"، إذ اجتمع ضابط في الحرس الجمهوري لنظام الأسد مع وجهاء عشيرتي: "الدميم، الحسون" في مطار "الحمدان" بمدينة "البوكمال"، تلاه اجتماع آخر لوجهاء العشيرتين مع "شهناز فاكوش/عضوة القيادة القطرية في حزب البعث العربي الاشتراكي" بمدينة "البوكمال" حيث كان لبعض وجهاء العشيرتين موقفاً مضاداً لاستخدام الأجهزة الأمنية العنف ضد المتظاهرين، وطالبوا بإلغاء المادة الثامنة من الدستور السوري[48]، وكان على رأسهم "رجا دحام الدندل/الحسون"، ولكن أجهزة النظام في مدينة "البوكمال" تجاهلت تلك المطالب و سلحت بعض أبناء آل"الجراح" من عشيرة "الدميم"[49] الذين تصدوا للمظاهرات المناهضة لنظام الأسد في المدينة[50] مع بعض أبناء عشيرة "المشاهدة"، وكان لـ"فراس الدندل"

---

(44) أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في دير الزور آنذاك.

(45) مختار قرية "الرمادي" بريف دير الزور الشرقي.

(46) من أكبر المهربين في المنطقة، ومقرب جداً من فرع الأمن العسكري، والعميد "محسن عفيف" منذ عام 2000، وقتل من قبل مجهولين في 9 أيار 2012 بالقرب من بلدة "الصور".

(47) مقطع على موقع "يوتيوب" يظهر فيه بعض شيوخ و وجهاء عشائر دير الزور المجتمعين مع "بشار الأسد" آنذاك. https://www.youtube.com/watch?v=Tb0mejIphJU

(48) تنص المادة الثامنة في الدستور السوري: "حزب البعث العربي الاشتراكي، هو الحزب القائد للدولة والمجتمع".

(49) مقابلة مع ثلاثة أشخاص من أبناء عشيرة "الدميم" بتاريخ 25 آذار و 7 نيسان 2017، وجميعهم أكدوا وقوع الحادثة.

(50) مقابلة مع اثنين من المشاركين في المظاهرات بمدينة "البوكمال" بتاريخ 22 شباط و14 نيسان 2017.

من عشيرة "الحسون" ذات الموقف ضد المتظاهرين أيضاً. ردّ بعض المتظاهرين على تلك المحاولات برفع شعارات خلال إحدى المظاهرات تدعو أبناء العشائر عموماً إلى التضامن وتجاوز الانتماءات والخلافات العشائرية[51]، ومحاولين استقطاب العديد من أبناء العشائر، مع استمرارهم بالمشاركة في المظاهرات المناهضة للنظام غير مبالين بالضغوط التي يمارسها عليهم الوجهاء، ولا مكترثين بالوعود لإجراء الإصلاحات، ومتجاوزين شيوخ عشائرهم و وجهائها وانتماءاتهم العشائرية نوعاً ما.

ازدياد أعداد أبناء العشائر المشاركين في الاحتجاجات، وفشل شيوخ و وجهاء العشائر في احتواء تمرد أبناء عشائرهم، أدى إلى استخدام نظام الأسد للعنف ضد المتظاهرين –الذي كان يحرص على عدم استخدامه في منطقة العشائر- ناهيك عن التعذيب والإهانة التي تعرض لها أبناء العشائر المعتقلين لدى السلطات الأمنية، فكان لسقوط أول شهيد في مدينة "دير الزور"[52]، ومقتل عدد آخر من المتظاهرين المشاركين في تشييعه[53] أثراً حاسماً في تغيير موقف العديد من أبناء العشائر الصامتين، فهذا العنف المجرد والملموس بشكل مباشر، شكّل الانعطافة الرئيسية لانخراط العديد من أبناء العشائر إلى الثورة السورية بشكل واضح، وبعد حدوث هذا التغيير سارعت قوى المعارضة السورية إلى استغلاله لتحفيز واستقطاب العشائر في سوريا عموماً للوقوف ضد نظام الأسد من خلال إطلاق اسم "جمعة العشائر" على المظاهرات بتاريخ 2011/06/10، بدون أن تدرك ماهية التغيرات البنيوية التي طالت هذه البنى الاجتماعية التي لم تعد تتحرك وفقاً للتصور التقليدي عنها.

أدى انسحاب الأمن من مواجهة المظاهرات بعد تلك الحوادث إلى تزايد مشاركة أبناء العشائر في المظاهرات المناهضة لنظام الأسد، وعمد بعض الثوار من أبناء العشائر إلى عقد اجتماعات مع شيوخ و وجهاء العشائر في محافظة دير الزور[54] للتنسيق فيما بينهم للتصدي لهجمات الأجهزة الأمنية، ومحاولة استقطابهم لصف الثورة ودعمهم لمطالبها، قابلها اجتماعات دعا إليها بعض الموالين لنظام الأسد، كالاجتماع الذي دعا إليه "مهيدي الجوير" لإعلان دعم المجتمعين لنظام الأسد، وكان آخر تلك الاجتماعات، اجتماع قرية "مويلح"، حيث حاول خلاله الثوار استنهاض شيوخ و وجهاء العشائر للتصدي لجيش الأسد المتواجد على تخوم محافظة دير الزور استعداداً لاقتحامها[55].

---

(51) مظاهرة في حي "البوسرايا" بمدينة "دير الزور" في 2011/05/28 ترفع لافتة بأسماء العشائر في المحافظة: https://www.youtube.com/watch?v=wmLBblYO1DQ

(52) الشهيد "معاذ الركاض"، قتل برصاص الأمن السوري في مدينة "دير الزور" أثناء مظاهرات جمعة "أطفال الحرية" بتاريخ 2011/06/03، وهو من أبناء "البوعمر".

(53) منهم: "عبمد المنعم الحبشان/ عشيرة البكارة، عمر خرابة/عشيرة البوبدران، حسان الدخول/عشيرة البوعمر".

(54) فيديو لاجتماع الثوار مع بعض وجهاء العشائر في بلدة "القورية" على موقع يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=Iu7uG4QTmOQ

(55) فيديو لاجتماع الثوار مع وجهاء من عشائر دير الزور قبل اجتياح جيش الأسد للمحافظة للمرة الأولى عام 2011، على موقع يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=I0LsVoGsPIc. و https://www.youtube.com/watch?v=4GGCZjxidzY.

فشل جميع محاولات احتواء انقلاب أبناء العشائر ضد نظام الأسد؛ دفعه إلى إقحام الجيش للسيطرة على المدن وبؤر التظاهر المناهضة له في المحافظة، ولتبرير إقحام الجيش ضد المتظاهرين في محافظة دير الزور أمام الرأي العام؛ اعتمد نظام الأسد على بعض شيوخ العشائر و وجهائها الذين ظهروا على القنوات الإعلامية الرسمية مطالبين بدخول جيش الأسد إلى مدن وبلدات وقرى المحافظة لإنهاء الفوضى وإعادة الأمن والاستقرار فيها حسب ادّعائهم[56]، كما روجوا لرواية نظام الأسد من جهة أخرى بأن المظاهرات ماهي إلا أعمال شغب وتخريب[57].

-مواقف بعض شيوخ عشائر دير الزور:

منذ بداية الثورة السورية في محافظة دير الزور، كان لغالبية شيوخ العشائر مواقف مختلفة ما بين الموالاة لنظام الأسد، أو الانحياز إلى الثورة السورية؛ فباستثناء شيخ قبيلة "البكّارة/نواف راغب البشير"، وشيخ عشيرة "البورحمة/رهيمان كوان الجبارة" وشيخ عشيرة "البكيّر/عبد العزيز سليمان الحمادة"، الذين انحازوا إلى الثورة السورية مبكراً، وكان لبعضهم مشاركة في بعض المظاهرات في مناطقهم، كالشيخ "رهيمان كوان الجبارة"[58]، و"نواف راغب البشير" الذي حضر في بعض المظاهرات والاعتصامات في مدينة "دير الزور"[59]، والذي اعتقلته الأجهزة الأمنية لنظام الأسد في تموز 2011، وأفرج عنه في تشرين الأول عام 2011. فقد كان داخل بعض بيوتات المشيخة مواقف متضادة تعكس التنافس الداخلي ما بين أعضائها، أوضحها في عشائر: "البوكامل، البكّارة، البوحسن، الحسون، القرعان"، ففي حين انحاز "نواف راغب البشير/شيخ قبيلة البكّارة"، و"فهد وسعود فيصل النجرس/عشيرة البوحسن"، و"أمير مشرف الدندل/عشيرة الحسون" المقيم في دولة قطر، و"دحام ودهام المنادي" من وجهاء عشيرة "القرعان" بشكل واضح إلى الثورة السورية، فقد كان لكل من: "صفوك فيصل النجرس/شيخ عشيرة البوحسن"، و"حاجم أسعد البشير" و"نجم عبدالله السلمان" عشيرة "البكّارة"، و"أيمن دحام الدندل/شيخ عشيرة الحسون" وأخيه "رجا الدندل"، و"حاج تركي الحاج" من وجهاء عشيرة "القرعان"، موقفاً وسطاً، حيث حافظوا على توازن علاقاتهم ما بين أبناء عشائرهم الثائرين وأجهزة نظام الأسد، بينما انحاز كل من: "فواز راغب البشير/قبيلة البكّارة" و"عبد العزيز الهفل/عشيرة البوكامل" و"ذيب النجرس/عشيرة البوحسن" و"سطام مجحم الدندل/عشيرة الحسون" إلى جانب نظام الأسد بشكل واضح، وحصلت خلافات حادة بين بعض الأفراد من بيت المشخية في عشيرتي: "البوسرايا، الدميم"، الذين دعوا لالتزام

(56) فيديو على موقع يوتيوب يظهر بعض شيوخ العشائر بدير الزور يطالبون بدخول الجيش إلى المحافظة:
https://www.youtube.com/watch?v=lxH7LCgse8o و https://www.youtube.com/watch?v=V5DginfuSLA .

(57) فيديو على موقع يوتيوب يظهر بعض وجهاء العشائر على قنوات إعلام نظام الأسد: https://www.youtube.com/watch?v=tizYLNY0Zrs

(58) مقطع يوتيوب، يظهر مشاركة "رهيمان كوان الجبارة" شيخ عشيرة "البورحمة" بمظاهرة في قرية "الجرذي" بريف دير الزور الشرقي:
https://www.youtube.com/watch?v=nTWV_CTZgpw

(59) مقطع يوتيوب، يظهر مشاركة "نواف راغب البشير" في مظاهرات مدينة "دير الزور" في 1تموز 2011:
https://www.youtube.com/watch?v=3kkUdY9W5Xc

الحياد، رافضين اتخاذ أي موقف علني لأي طرف من الأطراف، إلا أن "مهنا فيصل الفياض/شيخ عشيرة البوسرايا" و"كمال ناجي الجراح/شيخ عشيرة الدميم[60]" حسما الخلاف بوقوفهما إلى جانب نظام الأسد، أما في عشيرة "البوكامل" فقد كان موقف أعضاء بيت المشيخة كل من: "خليل عبود الهفل/شيخ قبيلة العكيدات" يتخذ موقفاً وسطاً، فإن "عبد العزيز الهفل/عشيرة البوكامل" انحاز إلى نظام الأسد، وتابع تنسيقه مع السلطات المحلية في محافظة دير الزور إلى أن تم اغتياله في منتصف أيار 2012 على طريق دير الزور-الحسكة أثناء عودته إلى قريته "مويلح"، و وجهت أصابع الاتهام إلى لواء "جعفر الطيار" الذي أعلن عدم مسؤوليته عن الحادثة[61]، أما موقف "جميل الرشيد الهفل/عشيرة البوكامل" كان متذبذباً؛ فبعد ظهوره عبر اتصال هاتفي على قناة "وصال" الفضائية معلناً وقوفه إلى جانب الثورة السورية[62]، اجتمع مع "بشار الأسد" برفقة وفد "الفعاليات الأهلية لمحافظة دير الزور"[63]، ليعود ويجتمع مجدداً مع عدد من شيوخ و وجهاء عشائر دير الزور مع الثوار في قرية "مويلح" قبل اجتياح جيش الأسد لمحافظة دير الزور، بينما انحاز "رامي شاهر الدوش" من وجهاء بلدة "شحيل" عشيرة "البوكامل" إلى الثورة السورية مبكراً.

تعكس هذه المواقف التصدعات داخل بيوتات المشيخة من جهة، والتنافس على المكانة الذي طال أعضاءها من خلال الاصطفافات المتضادة داخل نفس بيت المشيخة و دوافع أفرادها، إذ يلاحظ أن شيوخ العشائر الذين انحازوا إلى ثورة السوريين ضد نظام الأسد، هم من الذين همشوا من قبل سلطات النظام، غير أنه لا يمكن اعتبار ذلك دافعهم الوحيد للانحياز إلى الثورة السورية. أما بعض شيوخ و وجهاء العشائر أصحاب المواقف الوسطية حيال الأحداث، على الرغم من أن بعض أبناء العشائر يبررونها كونها المهمة والدور التقليديين لشيوخ العشائر من أجل خدمة أبناء عشائرهم عند مختلف الأطراف، إلا أن هذه المواقف لا تخلو من الانتهازية في التعامل مع الأحداث، وانتظار الفرصة المناسبة للاصطفاف ضد أو مع الثورة وفقاً لما ستؤول إليه الأوضاع، أما شيوخ و وجهاء العشائر المنحازين إلى نظام الأسد، فهؤلاء غالباً يسعون إلى الحصول على مكانة ومكاسب سلطوية أكبر، كما حظي بها المصطفين مع نظام الأسد خلال أحداث ثمانينيات القرن الماضي، ظناً منهم أن نظام الأسد سيستعيد السيطرة على الأوضاع. وكان الأمر الوحيد الذي استفاده الثوار من شبكات شيوخ العشائر و وجهائها هو إطلاق سراح بعض المعتقلين من أبناء العشائر المشاركين في الثورة لدى الأجهزة الأمنية المحلية.

---

(60) فيديو على موقع يوتيوب يظهر استقبال "كمال الجراح" لمحافظ دير الزور ولرئيس فرع الأمن العسكري "جامع جامع" في ديوانه ببلدة "الجلاء" بداية عام 2012: https://www.youtube.com/watch?v=VVGQszsdX78

(61) مقطع يوتيوب، بيان من لواء "جعفر الطيار" ينفي علاقته باغتيال "عبد العزيز الهفل": https://www.youtube.com/watch?v=Ro2d-JPQ_N8

(62) اتصال "جميل الرشيد الهفل" مع قناة "وصال" الفضائية، وقد تأكدنا من هويته من خلال عرض المقطع الصوتي على عدد من أقاربه وقد أكدوا صحته. https://www.youtube.com/watch?v=R2cDZdI41tw

(63) فيديو يظهر "جميل الرشيد الهفل" على قنوات الإعلام الرسمي لنظام الأسد: https://www.youtube.com/watch?v=4zr8SSbZHsU و https://www.youtube.com/watch?v=4zr8SSbZHsU

عموماً، فإن هذه الأحداث ذات دلالات هامة، تعكس طبيعة البنية الاجتماعية في ريف محافظة دير الزور، وحالة الانقسام والتمركز التي وصلت إليها البنى العشائرية، والتي ظهر من خلالها التمايزات والتفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية بشكل واضح على مستوى الأفراد والجماعات؛ أفقياً ما بين أعضاء بيوتات المشيخة التقليدية والفاعلين الاجتماعيين المرتبطين بأجهزة النظام وأبناء عشائرهم، وعمودياً ما بين شيوخ و وجهاء العشائر من جهة، وداخل العشائر والأفخاذ وحتى العائلات من جهة أخرى، ولأن البنية العشائرية متصدعة ومنقسمة اجتماعياً واقتصادياً، إضافة إلى أن طبيعة العلاقات داخل هذه البنى ليست سياسية؛ ولهذا فإن العشائر لم تتخذ موقفاً سياسياً موحداً، سواء بالاصطفاف إلى جانب الثورة السورية أو بدعم نظام الأسد، وإنما كان انخراط أبناء العشائر في الاحتجاجات المناهضة لنظام الأسد قرارات فردية غير خاضعة لتأثير القيادات العشائرية التقليدية التي لم يعد لها تأثيراً كبيراً في الحشد والتعبئة، بل على العكس، فقد كان لموقف بعض شيوخ العشائر و وجهائها الموالي لنظام الأسد دوراً في نشوء رد فعل أدى إلى انخراط عدد قليل من أبناء العشائر في الاحتجاجات. وعلى الرغم من أن معظم أبناء العشائر يعانون نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن الكثير منهم انتظر الشرارة التي تدفعهم لاتخاذ القرار النهائي بالوقوف مع الثورة ضد نظام الأسد، ألا وهو العنف المجرد المستخدم ضدهم، وهذا ما يفسر السلوك النفسي لدى أبناء العشائر و دور مفهومي الفزعة والانتقام في تحديد خياراتهم وانحيازهم في الدفاع عن كرامتهم، كما تعكس هذه الأحداث. وبذلك انقسم أبناء العشائر والقيادات والوجهاء التقليديين سياسياً، ما بين معارض ومؤيد وحيادي، وتعممت هذه الانقسامات السياسية على الروابط الاجتماعية داخل العشائر والأفخاذ والجماعات، مما أضاف انقساماً جديداً عمّق الانقسامات السابقة في المجتمع الأهلي.

- تشكّل المجموعات الثورية في المناطق الريفية:

بعد اجتياح جيش الأسد لمحافظة دير الزور، وخصوصاً مدن: "دير الزور، الميادين، البوكمال" وبلدات: "موحسن، القورية، البصيرة، العشارة"، وارتكابه المزيد من القتل والاعتقال بحق أبناء العشائر الثائرين، انتقل النشاط الثوري السلمي إلى بلدات وقرى ريف دير الزور، مستقطباً المزيد من أبناء العشائر الناقمين على نظام الأسد، فحملت بلدات وقرى ريف دير الزور راية الاحتجاجات ضد نظام الأسد على مدى أكثر من (6) أشهر، إذ تعتبر الأرياف بيئة ملائمة وآمنة للتخفي والنشاط بحرية أكثر من المدن. وتركزت مناطق التظاهر في تلك الفترة في بلدات وقرى: "هجين، القورية، غرانيج، الكشكية، أبو حمام، الجرذي، صبيخان، أبو حردوب، البوليل، البوعمر، الخريطة، موحسن، العشارة، بقرص، شحيل".

صعوبة وصول الأجهزة الأمنية لنظام الأسد إلى عمق المناطق الريفية وفّر قدراً جيداً من الحماية لأبناء العشائر المنشقين عن جيش نظام الأسد، وأمنت جواً ملائماً للاحتجاج والتظاهر ضد النظام في مناطقهم. كما ساهم الدعم المالي الخارجي من أبناء العشائر المغتربين والشبكات الأهلية الخليجية في توفير الأدوات

اللازمة لاستقلالية خيارات الثوار من أبناء كل منطقة وسهولة تحركهم فيها، مما أدى لنشوء روابط اجتماعية-سياسية تضامنية فيما بين أبناء العشائر الثوار داخل كل قرية وبلدة، وتشكلهم كعصب داخل كل منطقة على حدة. هذه المجموعات وإن كانت بعضها أو بعض أفرادها يرتبطون بعلاقات قرابة عشائرية إلا أن أساس تكوينها قائم في البداية على التضامن السياسي لمظلومية الأفراد. وأخذت هذه المجموعات بالتصاعد متجاهلة القيادات العشائرية التقليدية، ودون أن تنسلخ عن انتماءها للعشيرة أو الفخذ أو المنطقة، تلك المجموعات هي التي تحول قسم كبير منها إلى العمل العسكري فيما بعد، حيث سهل وجود السلاح الخفيف والمتوسط[64] قيامها بأعمال عسكرية، سواء في صد هجوم جيش الأسد على مناطقها أو الانتقال إلى مهاجمة نقاطه العسكرية في محيط تلك المناطق.

تضامن غالبية الأهالي مع مجموعات الجيش الحر المتشكلة داخل مناطقها خلال قيامها بأعمال عسكرية ضد جيش نظام الأسد والمراكز الأمنية في مناطق الريف، واستقطبت المزيد من أبناء العشائر في مناطقها وعدد من المنشقين عن الجيش، ولكن غياب التنسيق فيما بين مجموعات الجيش الحر التي بقيت مرتبطة بمناطقها بسبب صعوبة التنقل ما بين مناطق المحافظة، أدى إلى إضفاء وتعزيز طابع مناطقي عليها. وساهم بدوره عنف جيش الأسد الذي هاجم مناطق الثوار في بلدات وقرى: "موحسن، القورية، البوعمر، غريبة، الخريطة" وقتل عدداً من الثوار المنشقين عن الجيش والمدنيين المنظمين لمجموعات الجيش الحر؛ في تعزيز فكرة المقاومة المسلحة لدى طيف واسع من الثوار عموماً، ومنهم أبناء العشائر؛ فأخذت هذه المجموعات شكل فصائل عسكرية مقاتلة حاملة طابعها المحلي المناطقي. وقد أدى تصاعد الأعمال العسكرية إلى خلق انقسام آخر ضرب المجموعات الثورية المتشكلة داخل مناطق العشائر المختلفة بسبب الخلاف ما بين أولوية العمل العسكري واستمرار المظاهرات السلمية.

سادساً: أبناء العشائر في وسط التصاعد العسكري/الديني:

بدأت تتصاعد الأعمال العسكرية خلال النصف الثاني من عام 2012 أمام تراجع الناشطين المدنيين الذين حملوا على عاتقهم التعامل مع نتائج التحول إلى العمل العسكري والتي أهمها إدارة المناطق وتأمين الإغاثة وبعض الخدمات وإنشاء النقاط الطبية والإسعافية، وفي الحقيقة أن الانتقال إلى المقاومة المسلحة عززت نوعاً من الاستقطاب ما بين فصائل الثورة العسكرية والمتن المدني الثوري الذي تعرض للإخضاع حيناً والإلغاء حيناً آخر من قبل بعض الفصائل. وبنهاية عام 2012 سيطرت فصائل الجيش الحر على مناطق شاسعة من محافظة دير الزور، وبدأت إدارة مناطقها منفردة حيناً، وتاركة المجال حيناً

(64) يتواجد السلاح الخفيف بشكل طبيعي لدى أبناء العشائر في دير الزور بحكم عادة اقتنائه، وقد تزايد اقتناء أنواع مختلفة من الأسلحة المتوسطة المهربة من الأراضي العراقية خلال وبعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003.

آخر للمجالس المحلية المشكلة من أبناء البلدات والقرى في ريف المحافظة، ومن الملاحظ أن انحسار سلطة الدولة وفّر فضاء من الحرية لأبناء العشائر غير المنخرطين في الأعمال العسكرية، الذين عززوا حضورهم بأشكال مختلفة من خلال مشاركتهم في تشكيل المجالس المحلية والجمعيات الإنسانية والمراكز الإعلامية والمنظمات ذات الطابع المدني، ومارسوا عبرها العديد الأنشطة الاجتماعية والثقافية المميزة في مناطقهم، خصوصاً في بلدتي: "موحسن، القورية، العشارة". ولكن من جهة أخرى شكّل انحسار الدولة عن مناطق شاسعة في محافظة دير الزور قلقاً متزايداً لدى بعض أبناء العشائر فيها، فبدأت تظهر تشكيلات ومجموعات عسكرية عشائرية ليس لها علاقة بالمقاومة المسلحة لفصائل الجيش الحر ضد نظام الأسد، وإنما عملت على حماية مناطقها فقط، وسيطرت هذه التشكيلات العشائرية بداية شباط عام 2013، مع بعض فصائل الجيش الحر في مناطق العشائر، على الموارد والمؤسسات في المحافظة، خصوصاً آبار النفط في مناطقها، وبدأت تزداد مظاهر التسليح والتنافس على الموارد، وهذا ما ساهم في انكفاء العديد من فصائل الجيش الحر إلى مناطقها العشائرية، وأخذت النزعات العشائرية بالظهور بين هذه الفصائل والتشكيلات مع التقدم في الحرب والضغط الناتج عنها، إضافة إلى تعدد السلطات العسكرية المحلية وتنافسها، وتصاعد المجموعات العسكرية العشائرية وملحقاتها الاجتماعية التي زادت من تسليحها من إيرادات النفط. أخذت هذه المجموعات تتعصب لانتماءات عشائرية فرعية متفاوتة في شدتها، وساهم انخراطها في اقتصاد الحرب، و وجودها في وسط عشائري مسلح، في انغلاقها على هذه الهويات العشائرية-المناطقية بسبب تصدع الإطار العام للقبيلة والعشيرة. وهذه العصبويات العشائرية، في غالبيتها، لا تستند إلى أي أيديولوجيا، وإنما محمولة داخل نمط تديّن سلفي[65] أخذ بالتصاعد في المنطقة مع تقدم عمر الحرب فيها، وساهم في هذا التصاعد دافعين ذاتيين متداخلين، وآخر موضوعي: **الأوّل**، الحاجة للدين كعقيدة قتالية تعلي من الشهادة كمفهوم وقيمة دينيتين، وتلهم المقاتلين قدراً كبيراً من الاستعداد للبذل والتضحية. وتنامى أيضاً، كردّ فعل حيال القمع الوحشي والعنف غير المحدود لنظام الأسد، وممارسات عناصر جيشه ذات الصبغة الطائفية، التي أدّت إلى نشوء ردود فعل غاضبة اتّكأت على المخزون الثقافي للمجتمع، والذي يشكل الدين مرتكزه الأيديولوجي، مما جذّر عدمية انتقامية لدى شرائح شعبية واسعة[66]. **والثاني**، كحاجة نفسية، حيث يمنح الدين للإنسان الطمأنينة الميتافيزيقية في مواجهة الموت اليومي، ويعتبر ملجأ يمنحه تفسيراً كاملاً للحياة أمام عجز الثقافة المحلية السائدة عن تقديم تبريرات مقنعة للأحداث المتسارعة في الواقع المعاش. حيث تشيع السلفية كأولوية دفاعية إزاء تحديات لا قبل للإنسان بها، وتبرز بوضوح كوسيلة حماية من خلال الانكفاء على الذات والرجوع إلى الماضي[67]. **والثالث**، ساهم في تصاعد النمط السلفي الجهادي، تواجد "جبهة النصرة/فرع

(65) يشكل الدين بعداً ثقافياً اجتماعياً لدى المجتمع المحلي عموماً، ويوصف نمط التديّن السائد في أرياف محافظة دير الزور، بالشعبي، وهو نمط متنوع، وبعيد عن التشدّد والإفراط، ذلك أن نمط الإنتاج الزراعي، وطبيعة العلاقات الاجتماعية الريفية لهما دور أساسي في هذا التحديد، إضافة إلى وجود نمط التديّن الصوفي الذي يسود في المدن بشكل رئيسي، كما يوجد نمط تديّن سلفي قليل العدد، ازداد ظهوره بعد احتلال العراق عام 2003.

(66) فيصل محمد مصطفى، مقال: "تصاعد جبهة النصرة وعطالة الثورة"، موقع الجمهورية، شباط 2013.

(67) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سكيولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الطبعة التاسعة 2005.

تنظيم القاعدة" في المنطقة، إذ ازداد توتر النمط السلفي الجهادي من خلال استخدامه من قبل الفصائل العسكرية في المنطقة كأداة للتنافس والمزايدة مع "جبهة النصرة" في هذا المضمار، لاكتساب الشرعية في السيطرة وإدارة المنطقة واستثمار مواردها، كما أن شبكات الدعم السلفية المحلية والإقليمية[68]، أسفر تدخلها إلى تكثيف مظاهر المنط السلفي الجهادي كامتداد لتلك الجهات، إذ لجأت غالبية فصائل الجيش الحر والتشكيلات العسكرية العشائرية إلى هذا النمط من التدين وإن كان ظاهرياً.

وعموماً شكل حضور الدين، بنمطه السلفي خصوصاً، والمحمول فوق نزعات عشائرية فرعية؛ كتجلّ فكري ومعرفي لأزمة الهوية لدى المجتمع الأهلي الذي تعرضت لهزات عنيفة ضربت بنيته الاجتماعية وصدعتها، وفي ظل غياب أي سندٍ فكري، أو إرث سياسي، إضافة إلى افتقاد الهوية الوطنية، أصبح الدين تعبيراً ملائماً عن الذوات، وتمثل في الوعي الجمعي للمجتمع الأهلي الممزق كهوية ناجزة؛ فالمجتمعات في مرحلة الأزمة يتغير إطارها القيمي أمام المشكلات والهزات العنيفة، وتبرز على السطح حركة العودة إلى الوجدان بكل معانيها المختلفة باسم العقيدة أو التراث أو الماضي في صورة أسطورية.

المجتمع الأهلي في محافظة دير الزور عموماً، فبدأ يعيش حالة من الاستقلالية أكثر مما كان الحال عليه تحت سلطة نظام الأسد، وأعاد إنتاج شروط حياته الاجتماعية والاقتصادية بعيداً عن أي تدخّل مؤسساتي خارجي، ولكن عبر تغيّر شكل النشاط الاقتصاديّ في منطقة العشائر، حيث أصبح عماده الأعمال المرافقة للحرب، والعمالة في تجارة وتكرير النفط، إضافة إلى استيراد وتهريب البضائع والمواد المختلفة بلا ضوابط، مما أثّر سلباً على النشاط الزراعي والرعوي، وهو النمط المميز لاقتصاد تلك المنطقة، وبالتالي تراجعت نسبة مساحة الأراضي المزروعة، واستنزفت الثروة الحيوانية بشكل كبير. وأخذت بعض الفصائل العسكرية وغالبية التشكيلات العسكرية العشائرية تستقل عن بيئاتها الاجتماعية بفعل مصادر التمويل الخارجية، والسيطرة على طرق التجارة والتهريب، والموارد النفطية في مناطقها، وأصبحت ترعى مصالحها وأعمالها التجارية، وتدير حروبها وفقاً لمصادر التمويل بعيداً عن أهدافها التي تشكلت لأجلها، وبشكل متناحر أحياناً. وهذا ما خلق حنقاً اجتماعياً متفاوتاً في شدته وسط بيئاتها الاجتماعية التي تُركت بدورها من قبل هذه الفصائل والتشكيلات العسكرية لمواجهة التغييرات في أوضاعها الاقتصادية والإنسانية.

1- العشيرة الحاضرة/الغائبة:

شكلت العشائر مع استمرار الحرب شبكات أمان وتضامن اجتماعي لأبنائها، خصوصاً النازحين من المدن إلى مناطقهم، وحتى لنازحي المدن الذين ليس لهم امتداد عشائري في مناطق العشائر. لكن البنية

(68) الإخوان المسلمون، جمعية حفظ التراث الإسلامي، جماعات أهلية سلفية خليجية.

العشـــائرية انقلبت تراتبيتها التقليدية وتداخُل الأفراد فيها، إذ أصـــبحت هوامش العشـــائر هي المركز الفاعل في البنية العشـائرية، وأُجبرت القيادات التقليدية للعشـائر على التنحي عن المشـهد العام مقابل ظهور طبقة فاعلين اجتماعيين-عسـكريين بآن، ذوو نزعات فردية، وباحثين عن تأسـيس شـرعيات جديدة، ومكاسـب اقتصـادية متنوعة، مما جعلهم متناحرين داخل المنطقة/العشـيرة الواحدة، ومتناقضـين بتحالفاتهم خارجها. هؤلاء الفاعلين الجُدد، قلة قليلة منهم من الأفراد المتداخلين بالتراتبية القديمة لمشـيخة العشـيرة، والكثير منهم من خارجها، وبعضـهم من الفئات الفقيرة والمهمشـة في عشـائرهم، هذا الانقلاب في البنية العشـائرية لم تتوفر لدى فاعليه الجُدد الإمكانيات والخبرات اللازمة لإعادة تشـكيله وتنظيمه وفق نسـق اجتماعي قيمي في المنطقة، بل أخذ بالتشـكل وفق مركبات طبقية/اقتصادية-عسكرية/عشائرية، ما أدّى إلى خلق تفاوت وتنافس كبيرين ما بين الأفراد والجماعات داخل العشـيرة الواحدة، وإلى اتسـاع دائرة الصـراع الذي يعكس حالة أزمة التوازن الاجتماعي داخلها بسـبب غياب التنسـيق الذي كانت ترعاه الدولة عبر شـيوخ و وجهاء العشـائر في بعض الأحيان، إلا أن وجود العشيرة في وسط عسكري مضطرب، ومتنافس للسيطرة على الموارد، إضافة إلى تحول العشيرة – بالحد الأدنى- إلى شـبكة أمان وتضـامن اجتماعي لأبنائها النازحين أبقاها بنية اجتماعية مدركة ومعاشـة في ظل غياب الدولة والقانون وإن كانت فاعليتها ضعيفة، أدّى بدوره إلى المحافظة بشكل ما على وجودها اجتماعياً وعسكرياً بفاعليها الجُدد مقابل عشائر وأفخاذ عشائرية أخرى.

بقي معظم شـيوخ العشـائر في مناطقهم بدون أي تدخل أو تأثير في مسـار الأحداث باسـتثناء وجهاء عشـيرة: "الدميم" الذين اتخذوا قراراً بالعمل على حماية مناطق العشـيرة، وحذروا أبناء العشـيرة من المشـاركة في الأعمال العسـكرية ضـد نظام الأسـد ومشـاهدة القنوات التي تنقل أحداث الثورة[69]، ولكن هذا لم يمنع بعض أبناء العشـيرة من المشـاركة فرادى في بعض الفصـائل العسـكرية الثورية، كما لم يشـكل انشـقاق العميد "نواف الفارس" عن نظام الأسـد في تموز 2012[70] أي تغيّر يذكر بموقف بيت المشـيخة الذي حافظ على ولائه لنظام الأسـد، وحاول "رجا الدندل/عشـيرة الحسـون" إقامة علاقات مع بعض فصـائل الجيش الحر في مدينة "البوكمال" لكنه قوبل بالرفض من قبل قادة تلك الفصـائل، في حين انتقل "صـفوك النجرس/شـيخ عشـيرة البوحسـن" إلى مناطق سـيطرة نظام الأسـد، واسـتمر "خليل عبود الهفل/شـيخ قبيلة العكيدات" و"مهنا الفياض/شـيخ عشـيرة البوسـرايا" بالتنقل ما بين مناطق سيطرة الثوار ومناطق سيطرة نظام الأسد.

المكانة الاجتماعية والرمزية لشـيوخ العشـائر وسـط أبناء عشـائرهم، سـاهمت في عدم تعرّض الثوار لهم أثناء تنقلهم وإقامتهم في مناطق سـيطرتهم، بل على العكس برزت العصـبيات العشـائرية لدى أبناء

(69) مقابلة مع عدد من أبناء عشيرة "الدميم" بفترات مختلفة أكدوا جميعهم هذا الموقف من قبل وجهاء عشيرتهم.

(70) فيديو انشقاق "نواف الفارس" عن نظام الأسد: https://www.youtube.com/watch?v=wLmCMnb8Pvk

العشائر عموماً بشكل جلي في حماية شيوخ و وجهاء عشائرهم في حال تعرض أحدهم للمضايقة أو الاعتداء بصرف النظر عن مواقفهم السياسية، كما حصل لـ"مهنا الفياض/شيخ البوسرايا" الموالي لنظام الأسد، والذي اعتقل لمرتين، الأولى أثناء عودته من مدينة دمشق حيث اعتقله عناصر الجيش الحر بالقرب من قرية "الشولا"، وفي المرة الثانية اعتقل من منزله في بلدة "الشميطية" من قبل حركة "أحرار الشام" بسبب إطلاق نار على دورية تابعة لهم أثناء مرورها في البلدة(71)، ورغم مساهمة بعض أبناء فخذ "البوعزام" وبعض أبناء عائلة "الشلاش" في الاعتقالين على التوالي، إلا أن أبناء عشيرة "البوسرايا" عموماً سعوا للإفراج عنه وضمان عدم مساسه بسوء. أما شبكة الأفراد من أبناء العشائر المرتبطين مع نظام الأسد فبعضهم انتقل إلى مناطق سيطرة نظام الأسد خوفاً من انتقام الثوار، بينما وفّر الامتداد العشائري لبعضهم الآخر الحماية أثناء تواجدهم في مناطق الثوار.

2- ديناميكيات الانقسامات والتحالفات العسكرية:

على الرغم من غلبة المسميات الثورية والمناطقية، وتواري المسميات العشائرية على أغلب فصائل الجيش الحر وبعض التشكيلات العسكرية العشائرية، إلا أن تحالفات وسلوك الأفراد والجماعات داخلها لم يكن منفصلاً عن البيئة العشائرية التي ينتمون إليها، والتي هي غالباً ما تكون بنية لا شعورية قارّة في أعماق الأفراد، ولم يكن الانتماء العشائري لوحده هو المحرك لسلوك أبناء العشائر، حيث أن علاقات القوة وتوازناتها في ريف محافظة دير الزور أولاً، والسعي إلى الكسب المادي والسيطرة على الموارد أو أجزاء منها لدى الأفراد والمجموعات ثانياً، إضافة إلى دور التمويل الخارجي الذي فرض شروطه وخياراته في التوظيف السياسي ثالثاً؛ كل هذا أنتج سلوكيات متناقضة للجماعات والأفراد برزت فيها الخصوصيات الاجتماعية المناطقية/العشائرية، وسبب انشقاقات متعددة للكثير من الفصائل العسكرية على مستوى الأفراد أو المجموعات؛ فمثلاً كان أكثر هذه القوى تعرضاً للانشقاقات على أساس السعي للحصول على مكاسب مادية وتنافس الأفراد على القيادة، هو لواء "جعفر الطيار" الذي كان يقوده "سليّم الخالد" من أبناء عشيرة "البوكامل"، من تجمع عدة كتائب تنحدر من مناطق عشائرية مختلفة في المحافظة(72)، وتلقى دعمه من مجموعات أهلية خليجية(73) ومن المجلس العسكري في المنطقة الشرقية، ومن مجلس "ثوار دير الزور"، ثم اعتمد على عائدات بيع النفط من آبار حقل "الورد" النفطي(74). وتعرض اللواء لعدة انشقاقات، أبرزها انشقاق "لواء الإخلاص"، الذي معظم

(71) مقطع على موقع "يوتيوب" بثته حركة "أحرار الشام" لاعتقال "مهنا الفياض": https://www.youtube.com/watch?v=J3PexISGOmw

(72) تشكل في 2012/01/23 من كتائب: "أبو عبيدة ابن الجراح، الحمزة، زيد بن حارثة، أسود الجزيرة والفرات، كتيبة الحارث"، وانضمت فيما بعد كتائب: "شهداء الفرات، المثنى، أبو سعيد الخدري، أبو دجانة، محمد الفاتح، المنصور بالله، الإخلاص، أسود السنة، ثوار الشعيطات".

(73) عن طريق "عبد التواب الروضان"، وهو شيخ دين من أبناء قرية "أبو حمام" كان مغترباً في دولة الكويت.

(74) من أكبر حقول النفط في محافظة دير الزور، ويقع في بادية البوكمال.

عناصره من قرية "شحيل/عشيرة البوكامل" بسبب خلافات على توزيع عائدات آبار النفط التي يسيطر عليها أبناء قرية "شحيل/البوكامل"، وانشق عن اللواء أيضاً كتيبتي: "الحمزة، ثوار الشعيطات" المؤسستين له، ومعظم عناصرهما من أبناء عشيرة "الشعيطات"، واللتان انشقتا عن اللواء بسبب عدم قبولهما قيادة اللواء من قبل أحد أبناء عشيرة "البوكامل"، ولتحصلا على مخصصات أكبر من عائدات النفط من حقل "التنك" النفطي الذي سيطر عليه أبناء عشيرة "الشعيطات"، وفي النهاية تحالف القسم المتبقي من لواء "جعفر الطيار" مع "جيش الإسلام" وقاتل تنظيم "الدولة الإسلامية".

وأكثر هذه القوى تصدعاً على أساس تنافس الأفراد واختلاف خياراتهم وتحالفاتهم وفقاً لانتماءاتهم العشائرية الفرعية وتأثير الأيديولوجية الدينية، هو لواء "القعقاع"[(75)] الذي تشكل كقوة عسكرية ثورية في بلدة "القورية" وغالبية عناصره من أبناء عشيرة "القرعان" بقيادة "علي مطر"[(76)]/من فخذ "البوعواد"، وقائده العسكري "عبيدة الأحمد/فخذ الحمد المحمد"[(77)] وهو الفخذ الأكبر في البلدة، وتعرض اللواء للانشقاق الأول بعد تحالفه مع تجمع "أحفاد الرسول"[(78)] تحت اسم "فرقة القعقاع"؛ مما أدى إلى انشقاق القائد العسكري "عبيدة الأحمد" بسبب خلافات على طبيعة التحالف و وجود "صدام الجمل" في التحالف، فشكّل "كتائب الفرات الإسلامية" التي انضمت إلى "جبهة النصرة". وحدث الانشقاق الثاني بعد اغتيال قائده "علي مطر" وتولي أخوه "محمود مطر" القيادة، فانقسم اللواء مجدداً إلى ثلاث فصائل: "جبهة القعقاع، القعقاع 112"، بسبب التنافس على القيادة وتمثيل الفصيل العسكري أمام الجهات الداعمة، وبقي قسم تحت مسمى "لواء القعقاع الإسلامي" بقيادة "محمود مطر" الذي بايع تنظيم "الدولة الإسلامية".

أما كتائب المجلس العسكري في المنطقة الشرقية المرتبط بهيئة أركان الجيش الحر، والذي أنشئ لتوحيد الدعم وتنظيم العمل العسكري ضد نظام الأسد، فاقتصر على كتائب الجيش الحر في ناحية "موحسن"[(79)]، بعد نزع اعتراف أغلب فصائل الجيش الحر والقوى العسكرية في المحافظة بالمجلس كممثل عسكري للمحافظة، بسبب المحسوبية في توزيع الدعم وتخصيص كتائب الجيش الحر في بلدة "موحسن" بالقسم الأكبر منه، كما لا يخلو المجلس العسكري من التنافس ما بين الضباط المنشقين عن الجيش والقادة العسكريين المدنيين من أبناء عشيرة "البوخابور" على قيادة العمل العسكري في منطقة "موحسن" ومحافظة دير الزور عموماً، ولم يكن التنافس داخل المجلس العسكري بناء على

(75) تشكل في 2012/03/21 من تجمع عدة كتائب في بلدة "القورية".

(76) اغتيل برصاص مجهولين في مدينة القورية 2013/04/10، وكانت تتوجه أصابع الاتهام نحو جبهة النصرة، وأبناء الشيخ فيصل النجرس بسبب خلافهم مع "علي مطر"، قبل أن تتكشف بعض المعلومات التي تدل على ضلوع تنظيم "الدولة الإسلامية" في حادثة الاغتيال.

(77) الملقب أبو الحارث، قتل على يد تنظيم الدولة الإسلامية بسبب حيازته أسلحة وقتاله التنظيم بجانب جبهة النصرة.

(78) تجمع واسع لأكثر من (40) فصيل مقاتل في سوريا عام 2012، وتلقى دعماً مباشراً من الحكومة القطرية.

(79) تشمل بلدة "موحسن" وقريتي: "البوعمر، المريعية".

أفخاذ عشيرة "البوخابور" وإنما على خيارات الأفراد وأهدافهم الشخصية، وفي الواقع أن الحساسيات العشائرية حيال وجود المجلس العسكري في بلدة "موحسن/عشيرة البوخابور" له دور أيضاً في نزع الاعتراف به من قبل العديد من فصائل الجيش الحر من باقي العشائر في المحافظة عموماً.

وأبرز الفصائل العسكرية التي تعرضت لانشقاقات على أساس الهويات العشائرية الفرعية هي: "جيش القادسية" في منطقة البصيرة، بقيادة "ابراهيم العطية-أبو بكر/عشيرة البكيّر"، وهو مكون من أبناء عشيرة "البكيّر" وقبيلة "البكّارة" المتجاورتين بشكل أساسي، وانشق عنه لواء "ذي قار" غالبية عناصره من عشيرة "العابد/قبيلة "البكّارة". وكذلك تعرض لواء "جنود الحق" بقيادة الرائد "حمد المحمد"، وجميع عناصره من أبناء قبيلة "البكّارة"، لعدة انشقاقات وفقاً لخطوط عشائرية، وبسبب خلافات على القيادة؛ فانشق عنه لواء "شهداء بدر" بقيادة الملازم "ثامر شحاذة" ليمثل فخذ "البوعرب"، وسرية "العرعور" بقيادة "حسين العبدالله"[80] ليمثل فخذ "الحمد العابد"، ولواء "فرسان الخلافة" غالبية عناصره من فخذ "العبد الجادر" إلا أن قائده "عامر البشير"[81] من فخذ "البوعرب".

أما الفصائل العسكرية في منطقة عشيرة "الشعيطات"، فكانت المثال الأوضح على القوى العسكرية المتنافسة منذ تشكيلها على أساس الهويات العشائرية الفرعية في مناطقها، كلواء "ابن القيم" ذي الطابع السلفي المحلي، وكتيبة "أحفاد عائشة" بقيادة "خالد الأحمد ومحمد الخضر"، وغالبية عناصرهما من قرية "غرانيج". و"جيش الأمة" بقيادة "أبو سيف الشعيطي"[82]، ولواء "الحمزة" بقيادة "مهيدي الجعيلة/أبو صالح شعيطات"[83]، وغالبية عناصرهما من قرية "أبو حمام". حيث أن بين أهالي هذه القريتين خلافات كبيرة على حيازات الأراضي نجم عنها ثارات متعددة فيما سبق. وكانت تتلقى الدعم من مصادر مختلفة، كالمجلس العسكري في المنطقة الشرقية بشكل محدود، ومن مجموعات أهلية سعودية، والدعم الأكبر الذي يشكل مصدر التمويل الأساسي لها هو آبار النفط في مناطقها "حقل التنك" النفطي، وكانت هذه القوى، باستثناء لواء "الأمة"، مؤسساً رئيسياً في تشكيل مجلس شورى مجاهدي الشرقية[84].

---

(80) أحد أبناء قبيلة "البكّارة" كان يعمل قبل الثورة في لبنان.

(81) موظف سابق في حقول النفط وأحد أبناء بيت المشيخة في قبيلة "البكّارة".

(82) محمد حسين الغدير، من قرية "الكشكية"، كان عاملاً في "المملكة العربية السعودية" وطرد منها لأسباب أخلاقية، انضم إلى تجمع "أحفاد الرسول" ومن ثم بايع تنظيم الدولة الإسلامية.

(83) كان مغترباً في دولة الكويت قبل الثورة، وكان يعتبر المرجع الأول لكافة القوى العسكرية في عشيرة "الشعيطات".

(84) تحالف عدة قوى عسكرية تشكل بعد بداية الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية.

وهناك الفصائل العسكرية التي تشكلت في مناطقها واصطبغت بمرور الزمن بهوياتها العشائرية الفرعية واستمرت على هذا النحو، مثل لواء "الأحواز"[85] بقيادة الملازم أول "إسماعيل العبدالله/أبو اسحاق"، وغالبية عناصره من "فخذ الكبيصة/عشيرة البكيّر"، الذي تحالف مع حركة "أحرار الشام" وقاتل تنظيم "الدولة الإسلامية"، وتجمع كتائب "عبد الله بن الزبير" الذي تشكل من عدة كتائب مقاتلة في بلدة "خشام" وغالبية عناصره من فخذ "العنابزة/عشيرة البكيّر". إضافة إلى الفصائل العسكرية في منطقة عشيرة "البوسرايا" مثل، لواء "طارق بن زياد" بقيادة "ابراهيم الطه"[86]، ولواء الشهيد "معاذ الركاض" بقيادة "محمد الصالح"[87] وغالبية عناصرهما من فخذ "البوشعيب" بشكل أساسي، بينما أبناء عمومتهم من فخذ "البومحمد" في بلدة "بقرص" فكانوا من المنضمين بكثافة إلى حركة "أحرار الشام". وفي منطقة عشيرة "البوكامل" هناك لواء "مؤتة"[88] بقيادة "صدام النوفل"[89] الذي تشكل في بلدة "شحيل" من أبناء عشيرة "البوكامل" وتحالف مع "جبهة النصرة" في بداية ظهورها، ثم استقل عنها بسبب خلافات على توزيع الموارد النفطية في المنطقة. وهناك أيضاً بعض القوى العسكرية البارزة في مناطقها، والتي كانت عبارة عن تحالف عسكري متنوع من أبناء العشائر، كان المحرك الأساسي في تحالفاتها هو خلافات الأفراد على القيادة والسعي لتشكيل فصائل عسكرية أكبر لتأمين الحماية والدعم، كجيش "أهل السنة والجماعة" الذي تشكل من فصائل عسكرية منشقة عن جبهة الأصالة والتنمية[90] بسبب خلافات على القيادة والتمويل، مع فصائل عسكرية مستقلة، بقيادة الملازم "أبو المنتصر"، وكان يتلقى الدعم من مجموعات أهلية سعودية.

أما أكثر القوى العسكرية تنوعاً وتحالفاً وتنسيقاً مع بقية الفصائل والتشكيلات العسكرية في محافظة دير الزور وخارجها فهو لواء "بشائر النصر"[91] بقيادة "طلاس السلامة"[92]، والذي يضم خليطاً متنوعاً من أبناء عشائر ناحية "العشارة"، وتلقى الدعم في البداية من المجلس العسكري الثوري، ثم انتسب لجبهة "الأصالة والتنمية" التي تتلقى دعماً من "جمعية حفظ التراث الإسلامي" عن طريق "خالد الحماد"[93]، قاتل ضد نظام الأسد، وشارك مع "جبهة النصرة" في قتال قوات الـ(PYD) في ريف الحسكة، وقاتل ضد تنظيم "الدولة الإسلامية".

---

(85) تشكل في نيسان 2012 من إندماج كتائب: "جنود بيت المقدس، ذو الفقار، بابا عمرو، أنصار السنة".

(86) سلفي ومعتقل سابق في سجن "صيدنايا" ومنعته الأجهزة الأمنية في دير الزور من الخطابة في مساجد القرية.

(87) موظف سابق في شركة "رودكو".

(88) تشكل في 5 أيار 2012، وانضمت إليه فيما بعد كتائب: "ابن تيمية، مجاهدي الشحيل، صرخة الإسلام، الشهيد أحمد الجاملي".

(89) قتل خلال معارك "جبهة النصرة" وحلفائها ضد مسلحي قرية "المسرب".

(90) تشكل في تشرين الأول 2013 بتحالف ألوية "أهل الأثر، أسود السنة، أهل الراية، الفتح".

(91) تشكل في آذار 2012 في بلدة "العشارة".

(92) من أهالي العشارة يعمل في التجارة الحرة قبل الثورة.

(93) الأمين العام لجبهة الأصالة والتنمية في سوريا.

3- أبناء العشائر وتنظيم القاعدة/"جبهة النصرة":

يؤكد الكثير من الناشطين أن أول تواجد لتنظيم القاعدة في محافظة دير الزور كان في قرى: "شحيل، غريبة، جديد عكيدات" على يد بعض أبناء المنطقة من عشائر: "البوكامل، البكيّر" بشكل رئيسي، الذين جاهدوا في العراق عام 2003، وبسبب وجود العديد من أبناء القرية في "المملكة العربية السعودية" الذين يمتلكون علاقات مع مجموعات سلفية جهادية على رأسهم "محمود الهجر/أبو دجانة شحيل"، وانضم إليهم بعض الأفراد من أبناء العشائر الذين أفرج عنهم نظام الأسد من سجن "صيدنايا" منتصف عام 2011. وتواجدت "جبهة النصرة" في البداية على شكل خلايا سرية في تلك القرى، وظهرت بشكل علني بعد تحرير غالبية مناطق محافظة دير الزور من سيطرة جيش الأسد، وتركز تواجدها الرئيسي في قرية "شحيل"[94]، وعملت "جبهة النصرة" عبر أبناء العشائر المتنفذين فيها على عقد تحالفات مع بعض أبناء العشائر في المنطقة باستخدام الأيديولوجية الدينية، وعلى الرغم من تصريح قادتها المتنفذين، وعلى رأسهم "أبو ماريا القحطاني"[95]، بنبذ العشائرية و وصفها بالجاهلية، إلا أن "جبهة النصرة" حافظت على التوازنات العشائرية في المنطقة، واستفادت من شبكة العلاقات التي توفرها العشائر للتغلغل والانتشار؛ فاستطاعت من تشكيل مجموعات تابعة لها في غالبية مناطق دير الزور، حيث تتكون كل مجموعة من أبناء العشيرة أو الفخذ في منطقتها فقط.

من خلال المقابلات مع العديد من أبناء العشائر، يظهر أن احتضان "جبهة النصرة" من قبل بعض أبناء عشيرة "البوكامل" في قرية "شحيل" تحديداً ما هو إلا توظيفاً متبادلاً من الطرفين، فبالنسبة لـ"جبهة النصرة" فنعتقد أنه على الأغلب كان خياراً من قبل قادة تنظيم "القاعدة" كون عشيرة "البوكامل" تمثل عصبة عشائرية لها رمزيتها على مستوى قبيلة "العكيدات"، وذلك للدلالة على طابع الالتحام داخل "جبهة النصرة"، وضمان استمرارها وتمددها. أما بالنسبة لعشيرة "البوكامل" فعلى الأرجح بأن رغبة أبناء عشيرة "البوكامل" في استعادة سطوتهم و زعامتهم على عشائر قبيلة "العكيدات"، هو أحد الدوافع الرئيسية لاحتضانهم "جبهة النصرة"، ولكونهم من خارج التراتبية التقليدية لمشيخة "البوكامل/آل هفل" فقد تمسكوا بتنظيم "جبهة النصرة" لتبرير وتمويه مثل تلك الأهداف، ولهذا السبب اصطبغت "جبهة النصرة" بطابع عشائري في المنطقة إذ أصبحت تعرف لدى أهالي المنطقة بجبهة "البوكامل" على الرغم من وجود أفراد من عشائر أخرى كـ"البورحمة، الشويط، البوسرايا، القرعان، البوخابور، البكّارة" ضمن صفوفها.

(94) تعتبر قرية "شحيل" بريف دير الزور الشرقي معقل "جبهة النصرة" في سوريا في تلك الفترة، وتنفّذ فيها عناصر من عشيرة "البوكامل"، حيث يطلق عليها الكثير من أهالي المنطقة "جبهة البوكامل".

(95) ميسر بن علي الجبوري القحطاني، من قرية "هرارة" في العراق، أحد مؤسسي "جبة النصرة" في سوريا، وكان يشغل منصب الشرعي العام فيها وأمير المنطقة الشرقية في سوريا.

4- السيطرة على الموارد وتوظيفاتها:

سيطر بعض أبناء العشائر والفصائل والتشكيلات العسكرية العشائرية على آبار النفط وفقاً لمناطق توزعها الجغرافي، مبررة ذلك بأنها تقع ضمن أراضيها، وكذلك انطلاقاً من تعويضها عن سنوات حرمانها من مردود هذه الثروات على مدى عقود من حكم نظام البعث ونظام الأسد، في حين بررت التشكيلات العسكرية سيطرتها لتمويل أعمالها العسكرية ضد النظام.

حيث سيطرت الفصائل العسكرية لعشيرة "الشعيطات" على حقل "التنك" النفطي الواقع في أراضي العشيرة في البادية، في حين سيطر بعض أبناء عشيرة "القرعان" على بعض الآبار في أراضيها، وكذلك فعل بعض أبناء عشيرة "البكير" من فخد "الكبيصة والمشرف" بالاشتراك مع أبناء عشيرة "البوكامل" بالسيطرة على معمل "غاز كونوكو"، بينما سيطر بعض أهالي بلدة "خشام" وفصائلها العسكرية من فخذ "العنابزة" التابع لعشيرة "البكيّر" على حقل "كونوكو" النفطي، في حين سيطرت عشيرة "البو كامل" على بعض الآبار النفطية بالقرب من قريتي: شحيل، الحريجي" إضافة إلى سيطرتهم على حقل "العمر" النفطي[96] من خلال "جبهة النصرة"، وسيطرت بعض فصائل الجيش الحر في قبيلة "البكّارة" على بئر "المالحة" في مناطقهم بينما سيطر بعض أبناء فخذ "المشهور/قبيلة البكّارة" على حقل "ديرو" النفطي، وكذلك سيطر بعض أبناء عشيرة "الشويط/عشيرة البوكامل" على بعض الآبار في مناطقهم، وسيطرت كتائب المجلس العسكري في ناحية "موحسن/عشيرة البوخابور" على حقل "التيّم" ومحطة توليد الكهرباء التابعة له. بينما سيطر لواء "الأحواز" من فخذ "العنابزة/عشيرة البكيّر" على صوامع الحبوب في منطقة الـ(10) كم، وسيطرت "جبهة النصرة" على صوامع الحبوب في منطقة الـ(7) كم وصوامع "حوايج البومصعة" إضافة لسيطرتها على المطحنة في المحافظة.

وحصلت خلافات متعددة ما بين أبناء العشائر حول اقتسام الموارد، سواء داخل التشكيلات العشائرية المسلحة أو في الفصائل العسكرية، أو ما بين الأهالي، خصوصاً في قرى وبلدات عشيرة "الشعيطات"، وفي بلدة "خشام" فخذ "العنابزة/ عشيرة البكيّر"، نتج عنها اقتتالاً ما بين أبناء العشيرة الواحدة، وسقط فيها العديد من القتلى.

عزز أبناء العشائر والتشكيلات العسكرية سيطرتها على مكاسبها الجديدة بالمزيد من التسليح، وانخراط أفراد من العشيرة لحماية الآبار، وخصوصاً بعد وضوح نوايا "جبهة النصرة" من السيطرة على كافة حقول النفط عبر "الهيئة الشرعية المركزية" بحجة تنظيم إدارة حقول النفط، والتوزيع العادل

(96) أكبر الحقول إنتاجاً في محافظة دير الزور، سيطرت عليه "جبهة النصرة" بعد طرد تنظيم "الدولة الإسلامية" من المنطقة وتأمين انسحاب جيش نظام الأسد إلى حاجز "الميلبية" باتجاه محافظة "الحسكة".

للإيرادات على الأعمال العسكرية والخدمات والإغاثة، وهذا ما سبب مواجهات دامية سنتعرض لها لاحقاً. بينما انتهجت بعض العشائر مبدأ توزيع العائدات على أفراد العشيرة بالتناوب وفقاً لعدد أفراد الفخذ الواحد، ومنهم عشيرة "القرعان"، وقسم من فخذ "الكبيصة" من عشيرة "البكيّر"، وقسم من عشيرة "الشويط"، بينما استخدمت فصائل الجيش الحر في قبيلة "البكّارة" قسماً كبيراً من الموارد لدعم الكتائب وبعض الأعمال المدنية عن طريق بعض المجالس المحلية في مناطقها.

سابعاً: الصراعات العشائرية وسط الفوضى والتشظي:

1- ديناميكيات النزعات العشائرية:

-هجوم "جبهة النصرة" على قرية "المسرب":

تجسد أول اختبار للعشيرة في الحرب ما بين "جبهة النصرة" وبعض أبناء فخذ "العساف/عشيرة البوسرايا" في قرية "المسرب" بريف دير الزور الغربي بسبب مقتل أمير "جبهة النصرة"[97] وأسر عنصرين آخرين على أيدي عناصر فصيل مسلح وبعض أبناء قرية "المسرب" من فخذ "العساف" على خلفية مطالبته باستعادة صهريج "المحروقات" الذي سرقه عناصر فصيل مسلح من أبناء القرية[98] وعدد من أبناء عشيرة "البوسبيع" من بلدة "التبني".

ولهذه الحادثة خلفيات أخرى متراكمة قد تفسر وصول الأمر إلى هذه الدرجة من الاستعصاء وإن كانت لا تلغي أسباب الاقتتال المباشرة، تتعلق هذه الديناميكيات في إحدى جوانبها بمنع الفصيل المسلح التابع لفخذ "العساف" لعناصر "جبهة النصرة" من الدخول إلى القرية وإدارة مساجدها بالتنسيق مع مختار القرية الموالي لنظام الأسد الأمر الذي لاقى استحساناً لدى العديد من أهالي القرية، ومن جهة أخرى تتعلق بمقتل "طه الياسين من فخذ "العساف" بسبب خلافات مع "جبهة النصرة"[99] التي كان متحالفاً معها، إضافة إلى الخلاف الحاد الذي كاد أن يصل لتبادل إطلاق نار ما بين عناصر الفصيل المسلح

(97) مقطع على موقع "يوتيوب" يظهر المشاجرة التي أدت إلى مقتل "قسورة" أمير "جبهة النصرة" في ريف دير الزور الغربي على يد بعض أبناء قرية "المسرب/فخذ العساف": https://www.youtube.com/watch?v=RVNW1nv8-lc

(98) فصيل "معاذ بن جبل" تشكل بعد بدء الأعمال العسكرية ضد نظام الأسد في الريف الغربي وشارك في بعض معارك الجيش السوري الحر في ريف دير الزور الغربي: "تحرير منجم الملح"، ومن ثم امتهن قطع الطريق والسرقة في المنطقة.

(99) قائد فصيل "أسود السنة" الذي كان مبايعاً لجبهة النصرة في مدينة "الطبقة"، حيث قتلته "جبهة النصرة" بعد فك البيعة بالقرب من بلدة "المنصورة" بريف الرقة الغربي بعد عودته من مدينة "الطبقة" حيث كان مجتمعاً مع قيادات "جبهة النصرة" في المدينة لتصفية مسائل عالقة فيما بينهم.

وعناصر لواء "مؤتة" من قرية "شحيل/عشيرة البوكامل" بسبب سرقة شاحنة محملة بالطحين رفض بعض أبناء قرية "المسرب" إعادتها.

حشدت "جبهة النصرة" حلفاءها من فصائل عشيرة "البو كامل" وبعض فصائل عشيرة "البكارة" للهجوم على القرية، وتدخل وجهاء عشيرة "البو سرايا" لحل الخلاف في منزل الشيخ "مهنا الفياض" بقرية "الشميطية"، واتفقت جميع الأطراف على عدم حماية المطلوبين المتهمين بحادثة القتل وعددهم (6) مقابل دفع مبلغ (3) ملايين ل.س من فخذ "العساف" كدية لجبهة النصرة والإفراج عن أسرى "جبهة النصرة" لدى أبناء قرية "المسرب"، لكن هذا الاتفاق لم يكتمل عندما أصرّ أمراء "جبهة النصرة" على شرط إضافي يقضي بدخول عناصر الجبهة إلى القرية وتسجيل بيان مصور لشرح ما جرى، قابله رفض قاطع من قبل أهالي القرية، ما أدى إلى انهيار الاتفاق وحصول الاقتتال الذي استمر لمدة (10) أيام وأسفر عن مقتل (36) قتيلاً من "جبهة النصرة" وحلفائها و(6) قتلى من فخذ "العساف" جميعهم من المدنيين، في حين لم يشارك الغالبية العظمى من أبناء قرية "المسرب" في الحرب إلى جانب أبنائهم، ولا فصائل الجيش الحر من أبناء عشيرة "البوسرايا" أيضاً لم يشاركوا في القتال مع أبناء عمومتهم، بل على العكس شارك أفراد من أبناء قرية "الخريطة/فخذ البوشعيب/البوسرايا" إلى جانب "جبهة النصرة".

لم يساند غالبية أبناء قرية "المسرب" وأبناء عشيرة "البوسرايا" لأبناء عمومتهم من فخذ "العساف" لأسباب أخلاقية، وهذا ما أكده بيان وجهاء قرية "المسرب" وعشيرة "البوسرايا" بالتبرؤ من المجرمين وهدر دمهم خارج القرية[100]، وهذا ما كان له ارتدادات عشائرية أثرت فيما بعد على علاقة أبناء قرية "المسرب" مع باقي أبناء العشيرة وخصوصاً أبناء قرية "الخريطة" من فخذ "البوشعيب"، فبعد انتهاء المواجهات عاد مسلحو قرية "المسرب" إلى الظهور في محيط القرية بالتنسيق مع السلطات المحلية لنظام الأسد في المحافظة بعد أن زودتهم بالأسلحة عن طريق مختار القرية، وقاموا بقطع الطريق على أبناء قرية "الخريطة" من فخذ "البوشعيب" واعتقلوا بعضهم، فردّ أبناء فخذ "البوشعيب" بالمثل إلى أن تدخل بعض وجهاء عشيرة "البوسرايا" للتهدئة والإفراج عن المعتقلين.

بقي مسلحو فخذ "العساف" في منطقتهم وتحالفوا مع "جبهة النصرة" و"أحرار الشام" أثناء قتالهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية، الأمر الذي يظهر دور توازنات القوة في تحديد الخيارات والتحالفات المتناقضة لتلك المجموعة المسلحة.

[100] بيان وجهاء ومشايخ عشيرة "البوسرايا" إلى إخوانهم في "جبهة النصرة" على موقع يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=39hJR4ngb_E

-اقتتال عشيرة "البكارة" مع عشيرة "طي":

تسكن عشيرة صغيرة من عشيرة "طي" في قرية "جزرة الميلاج" بريف دير الزور الغربي بجوار قرى عشيرة "البكارة" بحكم علاقة نسب مع فخذ "العبد الجادر. حصل الاقتتال على خلفية مقتل (3) من أبناء عشيرة "البقارة" الذين حاولوا نقل مولدات كهربائية من محطة ضخ المياه في قرية "جزرة الميلاج" من أجل تشغيل محطة ضخ المياه في قرية "حوايج البومصعة" وذلك بناء على قرار المجلس المحلي فيها، حيث اعترضهم أهالي قرية "جزرة الميلاج" ومنعوهم من نقل المولدات الكهربائية ما أدى إلى حصول شجار تبادل خلاله الطرفان إطلاق الناري. لم يستطع أبناء عشيرة "البكّارة" قليلي العدد التصدي للحشود المتزايدة من أبناء عشيرة "طي" مما جعلهم يحتمون داخل بناء محطة المياه، وأسفرت الاشتباكات عن مقتل ثلاثة من أبناء عشيرة "البكارة" وهم أبناء أخ الشيخ "حاجم الأسعد البشير" والتمثيل بجثثهم وشتم فصائل الجيش الحر.

تجلى رد فعل أبناء عشيرة "البكّارة" بعد دفن قتلاهم بتجمّع الأهالي مع عناصر فصائل الجيش الحر أمام منزل الشيخ "حاجم الأسعد البشير" الذي كان معارضاً للهجوم على قرية "جزرة الميلاج"، لكن أبناء الشيخ "نواف راغب البشير" وقادة فصائل الجيش الحر أصروا على الانتقام للقتلى، فهاجموا قرية "جزرة الميلاج" وقتلوا (11) مسلحاً من أبناء القرية وأسروا (13) آخرين، تدخل وجهاء عشيرة "البكّارة" لحل المشكلة في منزل الشيخ "حاجم أسعد البشير" وبحضور الشيخ "نجم عبدالله السلمان"، وقضى المجتمعون بإطلاق سراح أسرى عشيرة "طي" لدى فصائل الجيش الحر من عشيرة "البكّارة" وعدم أخذ دية القتلى من الطرفين.

2- <u>بروز الحساسيات العشائرية الفرعية:</u>

ثالث حالات الاقتتال كانت على خلفية حادثة قتل أيضاً، وإنما تفاعلاتها جرت وفق حساسيات عشائرية قديمة وأخرى خلال الثورة، تتعلق الأولى بالخلافات على المشيخة وحيازات الأراضي ما بين بعض أبناء عشيرتي: "البوحسن والقرعان" الأعضاء في الحلف العشائري: "حلف الثلث" الذي يضم معهما عشيرة "البورحمة"، وهو الحلف الذي تشكّل لمواجهة تغوّل عشيرة "البوكامل" على مناطق العشائر الثلاث في أراضي البادية. أما الثانية فتعود ديناميكياتها إلى عام 2011 بعد اجتياح جيش الأسد لبلدة "القورية"، حيث تم نقل المزاد التجاري في المنطقة عامة من بلدة "القورية" إلى بلدة "العشارة"، وإقامته على أرض تعود ملكيتها "لآل نجرس"، وبذلك فقدت بلدة "القورية" مورداً هاماً جراء انتقال كافة المحال التجارية والأنشطة المرافقة لها خارج البلدة، ولم تفلح محاولات بعض أبناء بلدة "القورية"، ومنهم لواء "القعقاع" في استعادة المزاد التجاري إلى بلدتهم.

شكل مقتل "علي مطر" قائد لواء "القعقاع" العسكري من عشيرة "القرعان" في مدينة "الميادين"، محركاً للحساسية العشائرية لدى بعض أبناء عشيرة "القرعان" الذين سارعوا باتهام "سعود النجرس" المنتمي إلى بيت المشيخة في عشيرة "البو حسن" بحادثة القتل على الرغم من عدم تواجد أدلة تشير إلى منفذي الجريمة، إلا أن استعادة الماضي هو من كان يتحكم بمسار الأحداث، إذ تم اختطاف "سعود النجرس" واحتجازه في مكان غير معروف، ما أدى إلى توتر الأوضاع ما بين أبناء العشيرتين، وتدخل وجهاء عشيرة "القرعان" من آل "المنادي، السراي" أدى إلى تهدئه الأوضاع والاتفاق على تسليم "سعود النجرس" إلى الهيئة الشرعية المركزية للتحقيق في القضية، ولكن الإفراج عنه فيما بعد لعدم توفر الأدلة ضده، جعل "محمود المطر"[101] شقيق المغدور "علي مطر" يهاجم بلدة "العشارة" ويقصفها بالأسلحة الثقيلة، ما أدى إلى وقوع عدد من القتلى، فتدخلت "جبهة النصرة" وبعض فصائل الجيش الحر وبعض الوجهاء في المنطقة لإيقاف الهجوم وتهدئة الأوضاع.

تعكس الحوادث السابقة الديناميكيات التي اتخذ على أساسها أبناء عشيرة "البوسرايا" وقبيلة "البكّارة" وعشيرة "القرعان" مواقفهم خلال الصراعات، فعلى الرغم من وجود تنافس داخلي بين أفخاذ العشيرة مشحوناً بمكبوتات عشائرية قديمة، إلا أن الموقف من الصراع الخارجي في جميع الحالات، كان يحركه طبيعة الصراع وهوية الطرف المقابل، وهذا ما يفسر بروز الهويات العشائرية الفرعية وحتى العائلية في تعزيز انكفاء أبناء عشيرة "البوسرايا" عموماً وفخذ "العساف" على وجه الخصوص عن مساندة أبناء عمومتهم كونهم لصوص وقطاع طرق وكون الطرف الآخر في الصراع يضم تحالفاً واسعاً من أبناء العشائر بقيادة "جبهة النصرة"، أما موقف أبناء قبيلة "البكّارة" فيعكس دور التوازنات العشائرية على المستوى العام في حشد بعض أبناء عشيرة "البكّارة" المختلفين والمتنافسين ضد جزء صغير من قبيلة "طي" في محيط مناطقهم طلباً للثأر ورد الاعتبار بعد الاعتداء على أفراد بيت المشيخة في القبيلة، أما بعض أبناء عشيرة "القرعان" فكان موقفهم محدداً وفرعياً أكثر ضد أفراد عائلة من أبناء عمومتهم من عشيرة "البوحسن" بسبب حساسيات عشائرية تتعلق بالمشيخة والاقصاء والتنافس المحلي مع أبناء عائلة "فيصل النجرس".

3- صراع الموارد:

شكّلت آبار النفط في محافظة دير الزور مورداً جديداً تنافس عليه أبناء العشائر والتشكيلات العسكرية، إذ كانت العشائر فيما مضى تتنافس فيما بينها من جهة، وفيما بين أفخاذها من جهة أخرى

[101] تفيد بعض الشهادات فيما يتعلق بالإفراج عن "سعود النجرس" بأنه دفع مبلغاً مالياً للهيئة الشرعية للإفراج عنه، وه1ا ما اعتبره شقيق المقتول وبعض أهالي عشيرة "القرعان" تواطؤاً ضدهم، كما يرجح بعض أهالي المنطقة ضلوع "جبهة النصرة" باغتيال "محمود المطر" لأسباب تتعلق بالنفوذ والتحالفات الخاصة بلواء "القعقاع".

على حيازات الأراضي في البادية المجاورة لمكان إقامة العشيرة والتي تشكل مراع خصبة للماشية في فصل الربيع، وعلى الرغم من أن ذلك التنافس لم يعد موجوداً اليوم، إلا أن الكثير من الخلافات الناتجة عن اقتسام تلك الحيازات فيما مضى ما زال دون حلول، وما زالت تداعيات هذه الخلافات مؤثرة بشكل أو بآخر في مواقف أبناء العشائر حيال بعضهم البعض عموماً، وذلك ما شكل إحدى ديناميكيات التنافس مجدداً بعد سيطرة أبناء العشائر والفصائل العسكرية على الموارد النفطية التي كانت بمثابة حيازات جديدة، ويلاحظ هذا التنافس بأوضح صوره في المناطق التي تنتشر فيها حقول وآبار النفط دون غيرها.

-اقتتال فخذي "المشهور و الهلامي" في قبيلة "البكّارة":

شكلت المواجهات ما بين فخذي: "المشهور والهلامي" من قبيلة "البكّارة" للسيطرة على حقل "ديرو" النفطي الشكل التقليدي لصراع العشائر قديماً على حيازات الأراضي وحدودها، إضافة إلى دور المكبوت العشائري الثأري في تحريك الصراع.

يقع في حقل "ديرو" النفطي في واجهة أراضي قريتي: "زغير جزيرة، الصعوة" حيث يقطن في قرية "الصعوة" فخذ "المشهور/عشيرة ضنا سلطان" بينما يقطن في قرية "زغير شامية" فخذ "الهلامي/عشيرة العبيد"، والذين يقطنون أيضاً في قرية "العلي" وقسم من ناحية "الكسرة"، حيث أن قرى عشيرة "العبيد" تحيط بقرية "الصعوة" من ثلاث جهات.

استثمر أهالي قرية "الصعوة" آبار النفط الواقعة في واجهة أراضيهم إضافة إلى بعض الآبار الواقعة في واجهة أراضي قرية "زغير شامية" بعد شرائها من بعض أبناء فخذ "الهلامي"، وعقدوا اتفاقاً مع فصائل الجيش الحر على دفع مبلغ (1,5) مليون ل.س يومياً كعمولة لقاء استثمار الآبار. بعد مضي (6) أشهر كان بعض أبناء فخذ "المشهور" قد استثمروا غالبية آبار الحقل النفطي، و زادوا تسليحهم من إيرادات النفط خلال هذه المدة؛ اعترض (5) أشخاص من قرية "زغير جزيرة" فخذ "الهلامي" على سيطرة بعض أبناء فخذ "المشهور" منفردين على الحقل وطالبوا بإعادة توزيع إيرادات النفط بحجة وجود بعض الآبار ضمن أراضيهم، وبدؤوا يجيشون أقاربهم من عشيرة "العبيدات" من أهالي قريتي: "العلي، زغير جزيرة" وناحية "الكسرة".

استجاب بعض أبناء عشيرة "العبيد" من قريتي: "زغير شامية، العلي" ورفضوا اقتراح فصائل الجيش الحر بتخصيص جزء من عائدات النفط لصالح المجلسين المحليين في القريتين، وتمسكوا بمطالبهم بتسليم آبار النفط التي تقع في واجهة أراضيهم، الأمر الذي قوبل بالرفض من قبل المستثمرين من أبناء فخذ "المشهور"، مما جعل بعض أبناء عشيرة "العبيدات" يهاجمون أبناء فخذ "المشهور" في حقل "ديرو"

ويقتلون أحد العاملين من فخذ "المشهور"، فتدخلت فصائل الجيش الحر بالتنسيق مع الشيخ "حاجم البشير" والشيخ "نجم عبدالله السلمان" لفض الاشتباكات والعمل على حل المشكلة.

استغل بعض أبناء عشيرة "العبيدات" في قرية "العلي" هذه الأحداث لتأجيج الصراع على خلفية ثأر قديم مع بعض أبناء فخذ "المشهور"، وذلك بإطلاق النار على سيارة تابعة لأبناء فخذ "المشهور" أثناء مرورهم بأطراف قريتهم ما أدى إلى تصاعد التوتر ما بين الأهالي مجدداً وتوسيع دائرة التجييش من الطرفين، فهجم بعض أبناء فخذ "المشهور" على قريتي: "العلي، زغير جزيرة" المتكتلين بدورهم في مناطقهم، وسقط في تلك المواجهات (8) قتلى من أبناء فخذ "المشهور" و(3) قتلى من أبناء عشيرة "العبيدات". تدخلت مجدداً فصائل الجيش الحر في المنطقة وفضوا الاشتباكات وبقيت الأمور معلقة إلى حين سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" على المحافظة.

– توظيف الهويات العشائرية الفرعية في الصراع الأيديولوجي:

شكل الخلاف ما بين بعض أبناء عشيرة "البوكامل" وبعض أبناء فخذ "المشرف/عشيرة البكيّر" داخل "جبهة النصرة" من جهة، ومحاولات "جبهة النصرة" السيطرة على غالبية الموارد في المنطقة والخلاف مع قسم من فخذ "العنابزة/عشيرة البكيّر" من جهة أخرى، بالإضافة إلى الصراع ما بين "جبهة النصرة" وتنظيم "الدولة الإسلامية"؛ الاختبار الأكثر حدية في اصطفافات أبناء العشائر، وبروز النزعات العشائرية الفرعية الكامنة لديهم في السعي إلى المكاسب الشخصية والجماعية والمكانة، ودور المكبوت العشائري في تحريك وتعزيز هذه الصراعات، ناهيك عن أن هذه الصراعات كانت المثال الأوضح لتلطّي الهويات الميكرو-عشائرية خلف الأيديولوجيا الدينية.

بدأت إرهاصات الصراع بسبب الخلاف ما بين "عامر الرفدان" الذي يتزعم مجموعة من أبناء فخذ "المشرف/عشيرة البكيّر" داخل "جبهة النصرة" مع بعض أبناء عشيرة "البوكامل" المسيطرين على الغالبية العظمى من إيرادات معمل غاز "كونوكو"، وقد أتاح الخلاف ما بين "أبو بكر البغدادي و أبو محمد الجولاني"[102] الفرصة لطموحات "عامر الرفدان" بالحصول على مكاسب كبيرة، وعزز من ذلك الدور التحريضي الذي مارسه "أبو أسامة العراقي"[103]، فقاد "عامر الرفدان" انقلاباً مع مجموعة من العناصر باسم تنظيم "الدولة الإسلامية" داخل "جبهة النصرة"، فسيطروا من خلاله على معمل غاز "كونوكو" بعدما حاصروا مجموعة من عناصر "جبهة النصرة" داخله وسلبوهم مبلغاً مالياً ضخماً بعد

(102) ظهرت الخلافات ما بين تنظيم القاعدة وتنظيم "الدولة الإسلامية" إبان كلمة "أبو بكر البغدادي" في 9 نيسان 2013، ومن ثم رد "أبو محمد الجولاني" عليها في 10 نيسان 2013.

(103) عضو مجلس شورى تنظيم الدولة الإسلامية، ومقرب جداً من "أبو بكر البغدادي"، كان على خلاف حاد مع "أبو ماريا القحطاني" الشرعي العام لتنظيم "جبهة النصرة" في دير الزور. قتل "أبو أسامة العراقي" برفقة "عامر الرفدان" إثر غارة لطيران التحالف الدولي استهدفت سيارتهم على طريق دير الزور-الحسكة في 13 حزيران 2015.

رفضهم الانضمام إلى صفوفهم، شكّل هذا الانقلاب فرصة لبعض أبناء عشيرة "البو عزالدين" بقيادة "أحمد عبيد الدهام/أبو دجانة الزر" الباحث عن دور أكبر هو الآخر، للانضمام إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، وكان لهذا الاصطفاف خلفية عشائرية تتعلق بثأر عشائري قديم بينهما وخلافات على حيازات أراضي في البادية ما بين عشيرتي "البو عزالدين والبوكامل". وينحدر كلاً من: "عامر الرفدان، أحمد الدهام" من عائلتين مهمشتين اجتماعياً وسط محيطهما العشائري.

اتخذ "عامر الرفدان" من قرية "جديد عكيدات" التي يسكنها فخذ "المشرف" مقراً لتنظيم "الدولة الإسلامية" مستقطباً بعض المقاتلين من أبناء عشيرة "البكيّر" عموماً، ومن فخذ "المشرف" خصوصاً، وكان لانشقاق "يوسف القزير/أبو دجانة البلد/فخذ المشرف" عن "جبهة النصرة" صورة واضحة لكيفية تحرك العصبيات العشائرية الفرعية داخل العشيرة الواحدة على مستوى الأفخاذ والعائلات والأفراد، وتجلى ذلك من خلال سيطرة جماعة تنظيم "الدولة الإسلامية" من خلال "عامر الرفدان" على صوامع منطقة (7) كم التي كانت تحت سيطرة لواء "الأحواز" من أبناء عمومتهم من فخذ "العنابزة"، مما جعل عناصر لواء "الأحواز" يقتلون عنصرين من المهاجرين في تنظيم "الدولة الإسلامية" على إحدى حواجزهم العسكرية في محيط قرية "بريهة".

في هذه الأثناء كانت "جبهة النصرة" قد شكّلت تحالفاً عسكرياً تحت مسمى "الهيئة الشرعية المركزية" التي عملت من خلالها على السيطرة على آبار النفط في المنطقة وتنظيم توزيع عائداتها، فسيطرت على آبار عشيرة "السيّاد" الضعيفة في قرية "سكر" بريف دير الزور الشمالي، وعقدوا اتفاقاً مع أهالي القرية لتوزيع الإيرادات[104]، كذلك اتفق بعض أهالي بلدة "خشام/فخذ العنابزة" على تسليم حقل "كونوكو" النفطي وإعادة توزيع عائدات النفط وفقاً لإحصائيات العائلات، بينما رفضت الفصائل العسكرية والأهالي في بلدة "القورية" وقرية "الطيانة" من عشيرة "القرعان"، وأهالي قرية "أبو حردوب" من عشيرة "البورحمة" والفصائل العسكرية وأهالي قرى: "الكشكية، غرانيج، أبو حمام" من عشيرة "الشعيطات"، وبعض أهالي عشيرة "الشويط"؛ رفضوا تسليم آبار النفط التي يسيطرون عليها في مناطقهم، ولهذا الرفض خلفيات عشائرية تتعلق بالتنافس على حدود أراضي البادية لهذه العشائر مع عشيرة "البوكامل"، ويتضح من رفض تسليم آبار النفط من قبل بعض العشائر الكبيرة مقارنة برضوخ أخرى لطلبات "جبهة النصرة"، دور وطبيعة التوازنات والحساسيات العشائرية في المنطقة، الأمر الذي لا تستطيع "جبهة النصرة" تجاوزه.

---

(104) حيث وضعت "جبهة النصرة" الآبار تحت إدارة "لواء مؤتة/عشيرة البوكامل" وتم تخصيص أبناء عشيرة "السياد" بإيرادات النفط لمدة يومين مقابل (5) أيام لصالح "لواء مؤتة".

البعض من هذه الاتفاقيات لم يكن ثابتاً بسبب تنافس التشكيلات العسكرية داخل الفخذ الواحد، وبرز ذلك في تمرّد أحد أبناء فخذ "العنابزة" الذي يقود فصيلاً عسكرياً عشائرياً يسمى" جيش جوجو"[105]، ففي حين التزم تجمع "عبدالله بن الزبير/فخذ العنابزة" بالاتفاق المبرم، إلا أن "هويدي الضبع/جوجو" قد أحس بفقدانه لمكاسبه الضخمة، وساهمت مماطلة "جبهة النصرة" بتوزيع العائدات إلى قيام "جوجو" بأعمال تخريب لخط الغاز في محيط معمل غاز "كونوكو" بشكل متكرر والاعتداء على عناصر "جبهة النصرة" عند مرورها عبر بلدة "خشام"، ردّت "جبهة النصرة" بدورها بالهجوم على "جيش جوجو" وقصفت بلدة "خشام" بالدبابات، وقد أوكلت قيادة هذا الهجوم لأحد عناصرها "عبدالله أحمد الظاهر/أبو الليث" من فخذ "الكبيصة/عشيرة البكيّر"، والذي كانت قد عينته أميراً على المنطقة للقيام بتلك المهام من أجل ضمان عدم إثارة أبناء عشيرة "البكيّر" واصطفافهم بجانب أبناء عمومتهم من عشيرة "العنابزة". أسفر الهجوم عن مقتل مدنيين اثنين واعتقال "جوجو/هويدي الضبع" وتسليمه إلى "الهيئة الشرعية المركزية" لمحاكمته، وعلى الرغم من نجاح "جبهة النصرة" بتحييد غالبية أبناء عشيرة "البكيّر"، إلا أن هذا الاعتداء أثار حفيضة أبناء فخذ "العنابزة" الذين اعتبروا الهجوم ذو خلفية عشائرية من قبل بعض أبناء عشيرة "البوكامل" مما حدا بهم إلى اختطاف عناصر من "جبهة النصرة" والتفاوض للإفراج عن "جوجو"، أدى تدخل وجهاء من المنطقة إلى تطويق الخلاف، والإفراج عن المعتقلين لدى الطرفين مما ساهم بتهدئة الأوضاع نسبياً.

جماعة تنظيم "الدولة الإسلامية" التي أصبحت قوة لا يستهان بها في تلك الفترة، استغلت حالة السخط حيال "جبهة النصرة" بسبب تلك الحادثة وهاجموا عناصر "جبهة النصرة" في حقل "كونوكو" النفطي وصوامع منطقة الـ(10) كم والمطحنة بالاتفاق مع بعض العناصر داخل "جبهة النصرة" أثناء تبديل نوبات الحراسة، حيث قيدوا الحرس وطردوهم خارج المواقع، فما كان من "جبهة النصرة" إلا الهجوم على جماعة تنظيم "الدولة الإسلامية" لاستعادة السيطرة على تلك المواقع، و أوكلت مجدداً قيادة المعارك إلى "أبو الليث" لتضمن عدم اصطفاف أبناء عشيرة "البكيّر" مع "عامر الرفدان"، وبعد يومين من المعارك لم تستطع "جبهة النصرة" استعادة السيطرة على أي من تلك المواقع؛ حصل تفجير بواسطة سيارة مفخخة في سوق لبيع المحروقات على أطراف قرية "الصبحة" التي يسكنها أبناء فخذ "الكبيصة/عشيرة البكيّر" سقط نتيجته (18) مدنياً[106] غالبيتهم من فخذ "الكبيصة/عشيرة البكيّر"، وجرى الترويج على أن تنظيم "الدولة الإسلامية" هو من يقف خلف هذا التفجير الذي كان يستهدف مقراً لحركة "أحرار الشام" في المنطقة، تصاعدت النقمة على تنظيم "الدولة الإسلامية" لدى أبناء

---

(105) هويدي الضبع، من أبناء بلدة "خشام" فخذ "العنابزة/البكيّر"، شكل فصيلاً عسكرياً تحت مسمى "جيش جوجو" بعد سيطرة بعض أهالي بلدة "خشام" على آبار حقل "كونوكو" النفطي.

(106) مقطع يوتيوب يظهر الأضرار التي خلفها تفجير السيارة المفخخة في قرية "الصبحة": https://www.youtube.com/watch?v=clhjVQ2L_2w

عشـيرة "البكيّر" وخصـوصـاً أبناء فخذ "الكبيصـة" الذين توافدوا للانتقام من جماعة تنظيم "الدولة الإسـلامية" وحاصـروهم في معمل غاز "كونوكو" وحقل "كونوكو" النفطي، في هذه الأثناء كان عناصـر "جبهة النصـرة" وحلفائها يسـتعيدون السـيطرة على صـوامع الحبوب في منطقتي الـــ(7 و 10) كم بعد انسحاب عناصـر تنظيم "الدولة الإسـلامية" منهما، وأعدمت "جبهة النصـرة" عدداً من عناصـر تنظيم "الدولة الإسلامية" من المهاجرين في منطقة الـ(7) كم. بدوره "عامر الرفدان" طلب النجدة من "ابراهيم العطية/أبو بكر" قائد لواء "القادسـية" ومن أبناء عمومته من فخذ "الكبيصـة"، الذي تدخل مع بعض وجهاء المنطقة وفكوا الحصـار عن عناصـر التنظيم وسـهلوا خروجهم إلى بلدة "مركدة" ومنها إلى مدينة "الشدادي" بريف الحسكة الجنوبي.

بعد سـيطرتها على كامل المواقع، دفعت "جبهة النصـرة" "أبو الليث" للمرة الثالثة إلى واجهة الأحداث من خلال تفجير منازل عائلة "عامر الرفدان" في قرية "جديد عكيدات"[107]. ومن ثم سيطرت "جبهة النصرة" على حقل "العمر" النفطي بالاتفاق مع عناصـر جيش نظام الأسـد الذين انسـحبوا إلى حاجز "الميلبية" جنوب مدينة "الحسكة".

–دور التحالفات والنزعات العشائرية الفرعية في الصراع:

تتضـح حسـاسـية تنظيم "الدولة الإسـلامية" في التحرك بهذا الواقع المتغير من خلال قراءة خارطة التوازنات والحسـاسـيات العشـائرية، والتصـدعات العسـكرية بآن، فأول ما بدأه تنظيم "الدولة الإسـلامية" هو محاولة تعزيز موقعه وسـط أبناء عشـيرة "البكيّر" من خلال دعوة وجهائها إلى اجتماع في قرية "الحصين" بريف دير الزور الشـمالي، وكان على رأس المجتمعين الشـيخ "عبد العزيز الحمادة" شـيخ عشـيرة "البكيّر"، وكان مع "عامر الرفدان" في هذا الاجتماع بعض العناصـر المتنفذين في تنظيم "الدولة الإسلامية": "أبو أسـامة العراقي، أبو علي الأنباري"، وعرضـوا على الوجهاء حماية مناطق عشـيرة "البكيّر" من عشـيرة "البوكامل"، وإقامة محاكم إسلامية في المنطقة، وتخصـيص وجهاء العشـيرة وأبنائها بجزء من عائدات النفط مقابل وقوفهم إلى جانب التنظيم، قوبل العرض بالرفض من قبل الشـيخ "عبد العزيز الحمادة" وغالبية وجهاء العشـيرة، لكن التنظيم اسـتمر بالاتصـال والتنسـيق مع وجهاء من الدرجة الثالثة والرابعة من فخذي: "الكسـار و العيد" من عشـيرة "البكيّر" الذين لهم قضـايا ثأر مع عشـيرة "البوكامل" وخلافات على حيازات أراضـي البادية مع باقي أفخاذ عشـيرة "البكيّر" وفق ما يؤكد عدد من أبناء العشـيرة. كما اتبع تنظيم "الدولة الإسلامية" إزاء العشـائر والفصـائل العسكرية الأخرى، سـياسـة الاسـتقطاب والتحييد لبعض القوى العسـكرية والتشـكيلات العشـائرية عبر اللعب على تناقضـات

[107] مقطع يوتيوب يظهر تفجير بعض المنازل التي تعود ملكيتها لآل "الرفدان" في قرية "جديد عكيدات" من قبل "جبهة النصـرة": https://www.youtube.com/watch?v=smQArmKHrDw

وتنافس هذه القوى والتشكيلات تارة، ومستخدماً استنهاض النزعات العشائرية تارة أخرى، وساعده في ذلك حالة السخط حيال "جبهة النصرة" في عموم محافظة دير الزور، واعتبار بعض الفصائل العسكرية، أن الاقتتال الدائر ما هو إلا صراعاً على الموارد ليس لهم فيه شأن.

استقطب تنظيم "الدولة الإسلامية" بعض الفصائل العسكرية من أبناء عشيرة "القرعان" وعشيرة "الشعيطات" التي كانت ضمن تجمع "أحفاد الرسول" الذي قضى عليه التنظيم بالتعاون مع "جبهة النصرة" في وقت سابق وأبرزها: "لواء الأمة" بقيادة "محمد الغدير/أبوسيف الشعيطي" و"لواء القعقاع" بقيادة "محمود المطر" ابن خالة "صدام الجمل"[108] قائد لواء "الله أكبر" في مدينة "البوكمال" والذي بايع التنظيم أيضاً بسبب الحساسيات العشائرية مع عشيرة "البوكامل"، إضافة إلى تخوف قادة وعناصر هذه الفصائل العسكرية من انتقام التنظيم. كما عمل التنظيم على تحييد بعض الفصائل العسكرية وفقاً لاعتبارات عشائرية، أبرزها تجمع "عبدالله بن الزبير" في بلدة "خشام/فخذ العنابزة/عشيرة البكيّر"، الذي عقد قائده اتفاقاً مع "عمر الشيشاني" لتحييد البلدة عن القتال مقابل التزام مقاتلي التجمع الحياد، ولكن "جبهة النصرة" التي فشلت في التحالف مع التجمع لأسباب عشائرية، عملت على ضرب هذا الاتفاق من خلال بعض عناصرها من أبناء فخذ "العنابزة" وعناصر آخرين من عشائر أخرى الذين ضربوا حاجزاً عسكرياً لتنظيم "الدولة الإسلامية" كان متواجداً على أطراف بلدة "خشام"، مما جعل التنظيم يقتحم البلدة ويعدم اثنين من أبنائها، فانخرط التجمع في قتال التنظيم. كما عمل تنظيم "الدولة الإسلامية" على إضعاف جبهة "غرفة عمليات مطار دير الزور" في منطقة "موحسن" عبر اللعب على خلافات أبناء عشيرة "البوخابور" المنقسمين ما بين المجلس العسكري والمجلس الثوري، حيث كان انحياز أبناء عشيرة "البوخابور" لأحد المجلسين العسكريين وفقاً لتنافس الأفراد وليس وفقاً لأفخاذ العشيرة الفرعية. فاستغل تنظيم "الدولة الإسلامية" التهميش الواقع على المجلس الثوري في المنطقة، فعمد إلى تنسيق ودعم انقلاب عسكري من قبل فصائل المجلس الثوري بقيادة العميد "سكر الأحمد"[109] ضد فصائل المجلس العسكري، بالتزامن مع إذكاء نزعة عشائرية ضد مقاتلي عشيرة "الشعيطات" ومقاتلي لواء "بشائر النصر" المتواجدين في منطقة "موحسن" لضرب تنظيم "الدولة الإسلامية" منها عبر نهر الفرات، وكان لاغتيال كلاً من: "الملازم أول حسن الحافظ، النقيب ياسر المطلق، ثائر الحماد، لؤي الزرير" أثراً سلبياً على تماسك كتائب المجلس العسكري في بلدة "موحسن". إضافة إلى ذلك عمد التنظيم إلى استغلال الحساسيات العشائرية ما بين

(108) قائد لواء "الله أكبر" المنشق عن كتيبة "الله أكبر" والذي انضم إلى تجمع "أحفاد الرسول" وتلقى دعماً عسكرياً ومالياً من هيئة أركان الجيش الحر، لينضم بعدها إلى تنظيم "الدولة الإسلامية". وهو على خلافات كبيرة مع "جبهة النصرة" في مدينة "البوكمال" التي قتلت اثنين من أخوته بسبب تحالفاته السابقة.

(109) عميد متقاعد عين قائداً لغرفة عمليات مطار دير الزور العسكري وتم عزله من قبل قادة المجلس العسكري في المنطقة الشرقية.

أبناء عشيرتي: "البوخابور و البوليل"؛ فاستقطب بعض الفصائل العسكرية من أبناء عشيرة "البوليل" على رأسها لواء "أحفاد الصحابة"، وبذلك حاصر التنظيم منطقة "موحسن" وحيدها عن إمكانية التأثير، مما حدى ببعض فصائل المجلس العسكري إلى التزام الحياد أو مبايعة التنظيم خوفاً من الانتقام. بالمقابل شكلت "جبهة النصرة" تحالفاً عسكرياً-عشائرياً تحت مسمى مجلس شورى مجاهدي الشرقية[110]، يضم إلى جانبها كلاً من: "جيش الإسلام في المنطقة الشرقية، حركة أحرار الشام، جبهة البناء والتنمية، جيش أهل السنة والجماعة، جيش مؤتة الإسلامي/البوكامل، جيش الإخلاص/البوكامل، بيارق الشعيطات، جيش القعقاع، كتيبة المهاجرين والأنصار، لواء القادسية/البكيّر". وتعكس هذه التحالفات المركبة عدة مستويات من الديناميكيات المحددة للاصطفاف والتنافس؛ منها دور المكبوت العشائري الثأري وفقاً لهويات عشائرية فرعية وعامة حيناً، وتنافس الأفراد لحيازة الدور والمكانة حتى ضد أبناء العمومة من نفس الفخذ أو العشيرة أحياناً أخرى، إضافة إلى خيارات المجموعات والأفراد من خلفيات عشائرية فرعية في سعيهم للسيطرة على الموارد وتحقيق المزيد من الكسب المادي انتقاماً من أفراد ومجموعات عشائرية أخرى مسيطرة متحكمة بتلك الموارد.

كانت سياسات "جبهة النصرة" آخذة بالاتسام بالعصبوية العشائرية بشكل واضح ضد أبناء عشيرة "البكيّر"؛ حيث عزلت "أبو الليث" بعد توظيفه السابق، وأصبحت تمتنع أحياناً عن بيع النفط لأبناء عشيرة "البكيّر" العاملين في تكرير النفط الذي انتشر في المنطقة بكثرة؛ وهذا ما شكّل ردة فعل أدت إلى انضمام بعض أبناء عشيرة "البكيّر" إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" وإعلانهم ذلك في مناطق سيطرة "جبهة النصرة"، إضافة إلى حدوث بعض التفجيرات من قبل خلايا نائمة تابعة للتنظيم في مدينة "الميادين" وبلدة "ذيبان".

قادت "جبهة النصرة" قوة عسكرية لاعتقال بعض عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية" من أبناء عشيرة "البكيّر" في بلدة "البصيرة" على رأسهم: "خالد الكمّاز، سعيد البقجي"، فداهمت منزل "خالد الكمّاز" على أطراف البلدة والذي بدوره تبادل إطلاق النار مع المجموعة المداهمة لمنزله، وسرعان ما هرع عدد من أبناء فخذ "الكبيصة/عشيرة البكيّر" إلى الاشتراك في الاقتتال الدائر، فحاصروا عناصر "جبهة النصرة" وقتلوا منهم (13) عنصراً بينهم (8) من المهاجرين والآخرين من أبناء عشيرة "البوكامل" وأسر عناصر آخرين، بدورها "جبهة النصرة" وحلفائها حشدوا مدرعاتهم على أطراف بلدة "البصيرة" وهددوا بقصفها؛ فاستغل "عامر الرفدان" هذا التصعيد وتسلل على رأس مجموعة من عناصر "تنظيم الدولة

(110) بيان تشكيل مجلس "شورى مجاهدي الشرقية" على موقع يوتيوب: https://youtu.be/yGrD9yzvHgM .

الإسلامية" إلى أطراف بلدة "البصيرة" من جهة البادية وهدد بقصف بلدة "شحيل"؛ وهذا ما رفع من معنويات العديد من أبناء عشيرة "البكيّر" الذين التفوا حوله.

نقل "عامر الرفدان" أسرى "جبهة النصرة" إلى مدينة "الشدادي". وتصاعد الاحتقان عندما أطلق عناصر "جبهة النصرة" وفصيل "أحفاد عائشة/عشيرة الشعيطات" النار على بلدة "البصيرة" فتصاعدت الأحداث إلى قصف متبادل من الطرفين وقطع الطرقات وحدوث اعتقالات متبادلة على أساس الانتماء العشائري، هذا ما جعل فصيل "أحفاد عائشة" ينسحب إلى مناطق عشيرة "الشعيطات"، ومن ثم تدخل "ابراهيم العطية/أبو بكر" مع عدد من وجهاء عشيرتي: "البوكامل و البكيّر" وقاموا بتهدئة الأوضاع والتنسيق لعقد مصالحة بين الطرفين، بدأت بسحب جثث قتلاهما والإفراج عن جميع الأسرى لدى كل منهما.

عقد الطرفين مجلساً للمصالحة بحضور وجهاء من العشيرتين: "رامي الدوش ومحمد الباش/عشيرة البوكامل، عبد العزيز الحمادة/شيخ عشيرة البكيّر"، لدى عائلة "البرغوث" من عشيرة "البوكامل" والتي تسكن في قرية "طكيحي" بمناطق عشيرة "البكيّر"، واتفق الطرفان على عدم مسؤولية كل عشيرة عن أبنائها الذين يقتلون وهم عناصر في التنظيمات الجهادية وإسقاط حق المطالبة بثأرهم، وبذلك سقطت حقوق جميع القتلى بسبب الاقتتال الذي حصل ما بين "جبهة النصرة" وتنظيم "الدولة الإسلامية"، كما اتفق الطرفان على تقسيم موارد حقول النفط والغاز في منطقة عشائر "البكيّر والبوكامل والشعيطات" على جميع بناء عشيرة "العكيدات" وفقاً لسجلات يتم إعدادها بالاعتماد على الوثائق الشخصية، ولكن لم تلتزم "جبهة النصرة" بالبند الثاني من الاتفاق.

استمرت حالة الاحتقان والترقب بين الطرفين إذ أبقيا حواجزهما العسكرية على أطراف مناطق سيطرتهما إلى أن انفجرت الأوضاع مجدداً بسبب مقتل أحد أبناء عشيرة "البوكامل" على يد أحد أفراد فخذ "الكسار/عشيرة البكيّر" على خلفية ثأر قديم بينهما، مما جعل عمّي المقتول: "أبو الحارث" قائد جيش "أهل السنة والجماعة" و"أبو غامد" قائد مجموعة "طالبان" يقودان هجوماً مع مجموعة من المقاتلين من أبناء عشيرة "البوكامل" على عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية" في قرية "الزر" التي يسكنها أبناء عشيرة "البو عزالدين"؛ وهذا ما أدى إلى انهيار الاتفاق الهش أساساً وبدء المعارك الدموية ما بين "جبهة النصرة" وحلفائها في مجلس شورى المجاهدين، وتنظيم "الدولة الإسلامية" الذي عزز قوته العسكرية بعد انسحابه من محافظتي: "حلب، إدلب". وانتهت المعارك بسيطرة التنظيم على محافظة دير الزور، و وقع نتيجتها عدداً كبيراً من القتلى.

يمثل هذا الصراع النموذج الأكثر توتراً وتناقضاً في بروز النزعات العشائرية الفرعية والمكبوت العشائري الثأري على مستوى العائلات والأفراد، إضافة إلى توظيف واستخدام الهويات العشائرية الفرعية في تعبئة وتحريض بعض أبناء العشائر بشكل ظاهر أو خفي ضمن إطار أيديولوجي ديني، حيث أن جزء كبيراً من الشكل الذي ظهر خلاله تنظيمي: "الدولة الإسلامية" و"جبهة النصرة" في صراعهما للسيطرة على الموارد النفطية والمنطقة عموماً، هو انعكاس لواقع ميكرو-عشائري محلي مفتت، يقوده أفراد من خلفيات عشائرية متأثرين بالتهميش الاجتماعي والاقتصادي، ومشحونين بخلافاتهم وثاراتهم القديمة، لم يجدوا أمامهم خلال صراعاتهم سوى الإطار الديني الوافد إلى مناطقهم من الخارج؛ فكانت التنظيمات الجهادية ملجأ لانفجار الهويات الاجتماعية الفرعية للتعبير عن الذوات المهمشة، فعملت العصبيات العشائرية الفرعية والتنظيمات الجهادية على توظيف بعضها البعض لفرض نفسها على العصبيات الفرعية الأخرى، وإجبار المجتمع المحلي عموماً على الانصهار أو الرضوخ من خلال سياستين مختلفين، الأولى سياسة اجتماعية-اقتصادية، والثانية سياسة دموية متوحشة.

وهنا لا بد لنا من الإشارة إلى ثلاث ملاحظات في هذا السياق: **الأولى**، أنه رغم حساسية الصراعات ونتائجها الدموية في المنطقة إلا أنها لم تؤدي إلى تعبئة عموم أبناء العشائر والأفخاذ في ديناميكيتها، وإنما بقي قسم كبير من أبناء العشائر وفصائل الجيش الحر خارج دائرة الصراع معظم الأوقات. **والثانية**: يلاحظ من خلال عموم الصراعات وحوداث الاقتتال ما بين الأفراد والمجموعات العشائرية الحضور الرمزي لشيوخ العشائر و وجهائها، هذا الحضور، وإن كان غير فاعل في غالبية هذه الصراعات بسبب عدم امتلاكها للأدوات اللازمة لتثبيت التهدئة والسعي في بحث الحلول، والتي كانت تستمدها من سلطة الدولة سابقاً، إلا أن جميع فترات التهدئة كانت تمر عبر حضور شيوخ و وجهاء العشائر، وهذا يعكس المكانة الرمزية والاجتماعية للقيادات العشائرية التقليدية لدى أبناء العشائر، والتي شكلت هذه الأحداث بالنسبة لها فرصة للبحث عن موطئ قدم لاستعادة بعضاً من أدوارها. **والثالثة**: طبيعة الاتفاق المبرم ما بين الطرفين المتنازعين، كعرف عشائري يوضح طريقة معالجة مثل تلك القضايا ما بين العشائر، إذ يقضي بعدم مسؤولية العشيرة عن ثأر أبنائها الذين يقاتلون أو يقتلون تحت راية التنظيمات الجهادية.

ثامناً: مآلات المشهد العام بعد سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية":

بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على محافظة دير الزور، تغير المشهد العام برمته، العسكري خصوصاً، وتعرض لارتدادات مختلفة، كان لنتائج الصراع دوراً أساسياً في تحديد اتجاهاتها، فعدا عن القوى التي ناصرت التنظيم، والقوى العسكرية التي وقفت على الحياد، فإن بقية الفصائل والتشكيلات العسكرية التي قاتلت التنظيم تحت مسمى مجلس شورى مجاهدي الشرقية أو بشكل فردي, فإن

معظمهم غادروا محافظة دير الزور، إذ أن غالبية مقاتلي لواء "جعفر الطيار" مثلاً لجؤوا إلى تركيا، والقليل منهم اتجهوا إلى محافظة حلب وانضموا إلى "الجبهة الشامية" تحت مسمى "مجموعة الديريين". أما تشكيلات: "جبهة القعقاع, القعقاع112" في بلدة "القورية" وبعض الكتائب في قرية "الطيانة" من عشيرة "القرعان" التي التزمت الحياد وسلمت أسلحتها فيما بعد للتنظيم؛ ترك أغلب عناصرها العمل العسكري، وغادر قسم منهم باتجاه محافظة حلب، وأعادوا تجميع أنفسهم تحت مسمى "تجمع القعقاع" بقيادة "عامر النكلاوي" ومن ثم "اسماعيل عبدالله السعود" وانضموا إلى "الجبهة الشامية"، ورفضوا الانضمام إلى تجمع "أحرار الشرقية".

بينما لواء "بشائر النصر" فقد انسحب من المنطقة نزولاً عند رغبة الأهالي بحقن الدماء بعد اجتماعه معهم، واتجه إلى منطقة "القلمون" بكامل عتاده تحت مسمى: جيش "أسود الشرقية" بقيادة "طلاس السلامة" ويضم تحالفاً عسكرياً لعدد من أبناء عشائر محافظة دير الزور عموماً. وكذلك اتجه العديد من المقاتلين من قوى وكتائب مختلفة إلى محافظات "حلب، إدلب"، وفي "ريف حماة" تحت مسمى "أبناء دير الزور"، وأعلنوا عن تشكيل "جبهة الإنقاذ الثورية الإسلامية" في دير الزور والمنطقة الشرقية أواخر عام 2014[111] التي تضم خليطاً من أبناء عشائر محافظة دير الزور. ومن ثم انضم العديد من هذه الفصائل والتشكيلات العسكري إلى تجمع "أحرار الشرقية" في كانون الثاني/ يناير 2016، الذي يعمل ضمن قوات "درع الفرات"، والذي تصدع بدوره وفقاً لخطوط عشائرية إلى لواء "الأحواز" بقيادة "أبواسحق/اسماعيل العبدالله" وغالبية عناصره من "فخذ الكبيصة/عشيرة البكيّر"، وتجمع "عبد الله ابن الزبير/فخذ العنابزة/عشيرة البكيّر"، وكذلك نحى أبناء عشيرة "الشعيطات"، وبذلك اقتصر فصيل "أحرار الشرقية" على المقاتلين من أبناء عشيرة "البكّارة"، وقسم قليل جداً من أبناء عشيرة "البوسرايا".

بينما كان المشهد الأكثر دراماتيكية هو ما آلت إليه القوى العسكرية من أبناء عشيرة "الشعيطات"، إذ غادر الكثير من مقاتليهم باتجاه الأراضي التركية، وأعادوا تشكيل أنفسهم ضمن مجموعة بقيادة "أبو صالح الشعيطي" وتحالفوا مع قوات "النخبة" التي تضم مقاتلين من قبيلة "شمر" وتقاتل تحت مظلة "قوات سوريا الديمقراطية"، بينما البعض الآخر اتجه إلى القلمون وانضم إلى جيش "أسود الشرقية" الذي يضم تحالفاً متنوعاً من أبناء عشائر دير الزور، وقسم ثالث توجه إلى معسكرات نظام الأسد في مدينة "تدمر" حيث أعاد نظام الأسد تسليحهم وتدريبهم و زجهم في تشكيل "جيش العشائر"، وانشق منهم فيما بعد عدد من المقاتلين بكامل عتادهم وانظموا إلى جيش "أسود الشرقية" في منطقة

(111) بيان تشكيل "جبهة الانقاذ الثورية الإسلامية" في المنطقة الشرقية على موقع "يوتيوب": https://www.youtube.com/watch?v=2EskqsYwgUY

"القلمون"، بينما نقل نظام الأسد المقاتين المتبقين إلى جبهات القتال بمدينة دير الزور ومطار دير الزور العسكري بقيادة "عبد الباسط حمدو الرجب"[112].

أما "جبهة النصرة"، غالبية عناصرها من أبناء بلدة "شحيل/عشيرة البوكامل"، وحركة "أحرار الشام"، عناصرها من كافة أبناء العشائر، فقد توجهوا باتجاه محافظتي "حلب وإدلب" واندمجوا في هيكلياتهم التنظيمية، حيث أنشأت "جبهة النصرة" في محافظة إدلب معسكرات تدريبية للمقاتلين القادمين من المنطقة الشرقية ضمت مقاتلين من عموم أبناء محافظة دير الزور.

على الرغم من تجمع بعض أبناء العشائر بعد خروجهم من محافظة دير الزور، إلا أنهم عادوا وتفككوا وفقاً لخطوط عشائرية واضحة في بعض المناطق، وأعادوا تشكيل أنفسهم في مجموعات عشائرية-عسكرية، وربما يعود تجمعهم في البداية إلى ما يفرضه تغيّر الجغرافيا وطبيعة البيئة الجديدة على الأفراد والمجموعات بشكل أساسي، وإلى ضرورات وطبيعة التحالفات الإقليمية والدولية الذي وقعت في متاهاته المعارضة السياسية والقوى المحلية في سوريا عموماً، ولكن بعد انقضاء زمن على استقرارها في تلك المناطق عادت الهويات العشائرية إلى الفعل والتأثير في شكل وطبيعة التجمعات، وحتى في الخيارات السياسية لأبناء العشائر.

أما شيوخ العشائر و وجهائها، فقد غادر العديد منهم خارج مناطق سيطرة التنظيم مثل: "نجم عبدالله السلمان/قبيلة البكّارة" الذي غادر إلى مناطق سيطرة نظام الأسد، وهو الآن عضواً في مجلس الشعب، بينما غادر "عبد العزيز الحمادة/عشيرة البكيّر، رهيمان كوان الجبارة/عشيرة البورحمة" إلى الأراضي التركية، وعملوا مع عدد من شيوخ و وجهاء عشائر دير الزور عدة مرات على تشكيل تجمع خاص بعشائر محافظة دير الزور من خلال التنسيق ما بين مجالس العشائر المشكلة من بعض أبناء العشائر في تركيا وسوريا: "مجلس قبيلة البكّارة، مجلس عشيرة الشعيطات، مجلس عشيرة البوسرايا"، ومع شخصيات عسكرية واجتماعية من أبناء العشائر، فكان أن نتج عنها تشكيل "مجلس قبائل وعشائر دير الزور"[113] في مدينة "أورفا" التركية، أما "نواف راغب البشير/قبيلة البكّارة" الذي انشق عن صفوف المعارضة السورية، وعاد إلى سلطة نظام الأسد برعاية من قبل "حزب الله" اللبناني، فإنه يسعى إلى تشكيل حشد عشائري بالتنسيق مع نظام الأسد والسلطات الإيرانية لقتال تنظيم "الدولة الإسلامية"، وهو المشروع الذي سعى له "نواف البشير" منذ انطلاق الثورة السورية، و لاقى رفضاً وتجاهلاً من المعارضة السورية، ومن أطراف دولية وإقليمية عديدة، أبرزها "تركيا" التي أفشلت المشروع

(112) قتل في 5 آب 2015 في مطار دير الزور العسكري إثر انفجار لغم بسيارته على إحدى جهات القتال.

(113) بيان إعلان تشكيل "مجلس قبائل وعشائر دير الزور" في نيسان 2017 على موقع يوتيوب:
https://www.youtube.com/watch?v=KY5DVdzDMOM

بسبب طبيعة اتفاق "نواف البشير" مع الأمريكيين للعمل ضمن تحالف "قوات سوريا الديمقراطية" بدون علم السلطات التركية. وقد شكل نكوصه هذا ردود فعل غاضبة وسط أبناء قبيلة "البكّارة" الذين اعتبروه لا يمثل أبناء العشيرة، و وصفوا تصرفه بالخيانة، وأعلنوا رفضهم بشكل قاطع تحالفه مع نظام الأسد(114)، وهذا ما أعلنه أيضاً بعض شيوخ و وجهاء عشائر دير الزور في مدينة "أورفا" التركية(115).

وما يزيد المشهد تصدعاً وتشابكاً إضافة إلى الانفصال ما بين المكونين العشائريين، الفصائل العسكرية والقيادات التقليدية، هو النظرة الشمولية التقليدية حيال المكون العشائري في سوريا عموماً، وفي دير الزور خصوصاً، والتي صدّرها نظام الأسد للرأي العام منذ بداية الثورة في سوريا من خلال استخدامه الرمزي لبعض شيوخ العشائر و وجهائها الموالين له، بالمقابل تظهر محاولات المعارضة السورية لاستقطاب المكون العشائري أيضاً من خلال عقد مؤتمرات وتشكيل مجالس وهيئات وتجمعات تمثل المكونات العشائرية عموماً عبر الشيوخ و الوجهاء المنحازين إلى صفوف المعارضة والثورة السورية؛ ونرى أن الإصرار على تلك الطريقة في التمثيل السياسي لعشائر محافظة دير الزور، ما هو إلا نوعاً من إعادة إنتاج سلطوي لا يتناسب مع واقع المكونات العشائرية، ولا مع خيارات أبناء العشائر عموماً. وإنما من شانه أن يكرس تصدعات البنية العشائرية ويعزز تناقضاتها، وخصوصاً في مرحلة التسابق الأمريكي-الروسي للسيطرة على محافظة دير الزور.

تاسعاً: سياسة تنظيم "الدولة الإسلامية" حيال العشائر:

تنظيم "الدولة الإسلامية"، وبحكم تجربته العراقية، و وجود بعض أبناء العشائر في صفوفه، كان الأقدر على قراءة خارطة الفصائل العسكرية والواقع العشائري المتشظي في الشرق، وكان الأكثر بذلاً للمال من أجل بناء التحالفات العسكرية-العشائرية السرية منها والعلنية، فوظف الهويات العشائرية الفرعية توظيفاً ناجحاً، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات العسكرية العشائرية، واستفاد من شبكة العلاقات التي توفرها بأقصى ما يمكن في سعيه للسيطرة والقضاء على خصومه، لكن بعد ما دانت له السيطرة على عموم محافظة دير الزور اختلفت سياسته مع المجتمع الأهلي عموماً وفقاً لأهداف التنظيم المتجاوزة للأفق العشائري الضيق وصراعاته المحلية، و وفقاً لموقع العشيرة وموقف أبنائها من التنظيم.

(114) بيان مجلس قبيلة "البكّارة" للرد على تحالف "نواف البشير" مع نظام الأسد، منشور على صفحة المجلس على موقع فيسبوك:
https://www.facebook.com/967317013383155/photos/a.981210268660496.1073741828.967317013383155/1315473818567471/?type=3&theater

(115) بيان بعض شيوخ و وجهاء عشائر دير الزور حول الحشد العشائري المزمع تشكيله من قبل نظام الأسد في دمشق على موقع يوتيوب:
https://www.youtube.com/watch?v=3LSLSdPJfZY&t=6s

تكاد تكون السياسة الرئيسية لتنظيم "الدولة الإسلامية" في عموم مناطق سيطرته هي بث الخوف والرعب عبر ضرب خصومه والتنكيل بمعارضيه، وهذا ما حصل حيال أبناء قرية "شحيل/البوكامل" حيث فرض عليهم استسلاماً وفق شروطه؛ فأعلن وجهاء قرية "شحيل" عبر بيان استسلامهم ومبايعتهم لتنظيم "الدولة الإسلامية" وسلموا جميع أسلحتهم، إضافة إلى تهجيرهم لمدة (10) أيام خارج القرية. أما بعض أبناء عشيرة "الشعيطات" الذين رفضوا الصلح وقاوموا التنظيم منفردين، إذ أن نداء الفزعة الذي أطلقه أحد وجهاء عشيرة "الشعيطات" "رافع الرجو"[116] لم يلق صدى واسعاً وسط أبناء العشائر، و رغم إعلان بعض وجهاء عشيرة "الشعيطات" للتبرؤ منه[117] كمحاولة لتجنيب أبناء العشيرة مصيراً أسود، إلا أن ذلك لم يمنع تنظيم "الدولة الإسلامية" من التنكيل بأبناء عشيرة "الشعيطات" بأبشع الصور؛ فقتل العديد من أبنائهم بوحشية[118] وصادر أسلحتهم وهجرهم من قراهم: "الكشكية، غرانيج، أبو حمام" لفترات تتراوح ما بين (6 أشهر إلى عام)، وكذلك لم تنفع محاولات بعض وجهاء عشائر دير الزور طلب العفو عن أبناء عشيرة "الشعيطات" من قادة التنظيم[119].

بعد أن قمع تنظيم "الدولة الإسلامية" بؤر التمرد في مناطق سيطرته، عمل التنظيم على عدم تقييده واحتجازه داخل شبكات البنى العشائرية وصراعاتها؛ فبدأ بشكل تدريجي بفرض نفسه كتنظيم فوق البنى الأهلية في المنطقة؛ فلم يناصر التنظيم في هذا السياق بعض عناصره من أبناء عشيرة "البو عزالدين" الذين حاولوا الانتقام باسم التنظيم من أبناء عشيرة "البوكامل" في قرية "شحيل"، بل عمد إلى قطع الطريق أمامهم من خلال رعايته الصلح بين العشيرتين المتنازعتين في معمل غاز "كونوكو" بحضور وجهاء من الطرفين وعلى رأسهم الشيخ "جميل الرشيد الهفل". كما تخلى التنظيم عن وعوده التي قطعها لبعض المجموعات العشائرية، وسحب الامتيازات من مجموعاتها العسكرية؛ فصادر جميع الأسلحة من كتائب المجلس العسكري الثوري وألوية: "القعقاع، الأمة، الله أكبر" بشكل خاص، وحرص على عدم ظهور جماعة أو فئة يمكن أن تشكل كياناً ضاغطاً على سلطته، حيث فكك التنظيم الشبكة الاجتماعية-العسكرية للمدعو: "عامر الرفدان"، وجرّد كلاً من "صدام الجمل ومحمود المطر" من أتباعهما من خلال توزيع أفراد مجموعتيهما على جبهات قتال مختلفة في العراق وسوريا، وكذلك نهج مع باقي المجموعات العسكرية والعشائرية التي تحالفت معه. وبذلك فرض التنظيم واقعاً جديداً حيّد فيه دور المجموعات العشائرية كوسيط ما بين سلطته والأفراد، وأمست العشيرة، إضافة إلى خلخلة نظامها

(116) اتصال "رافع الرجو" على قناة "الآن" لتوجيه نداء إلى أبناء العشائر للوقوف مع عشيرة "الشعيطات في مقاومتهم تنظيم "الدولة الإسلامية": https://www.youtube.com/watch?v=jZQiBjjIjjw&t=5s

(117) بيان من بعض وجهاء عشيرة "الشعيطات" بالتبرؤ من "رافع الرجو": https://www.youtube.com/watch?v=WeLftpTcuJE

(118) قتل التنظيم ما يقارب من (1000) شخص من أبناء عشيرة "ألشعيطات" خلال محاولتها التمرد عليه.

(119) بيان موجه من بعض وجهاء عشائر محافظة دير الزور إلى "أبو بكرا البغدادي"، يلتمسون منه العفو عن أبناء عشيرة "الشعيطات": https://www.youtube.com/watch?v=MgvWNS_e7go

الاجتماعي وتصدعه، مجردة من أيّ دور نهائياً، إلا ما يسمح به التنظيم لبعض الوجهاء، وبذلك أصبحت العلاقة بين الأفراد وسلطة التنظيم علاقة مباشرة وشخصية، علاقة تبعية وخضوع.

و رغم عقد التنظيم لعدد من الاجتماعات لشيوخ ووجهاء من عشائر محافظة دير الزور عبر مكتب العشائر والعلاقات العامة في التنظيم، محاولاً استقطاب وجهاء وأبناء العشائر من خلال عناصره النافذين في التنظيم، فكان لتعيين "عامر الرفدان" والياً لولاية "الخير" ووممن ثم عزله وتعيين "كمال الرجا-أبو المنتصر"، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن لها تأثيراً واسعاً في استقطاب وجهاء العشائر ولا أبنائها، وما يبثه بعضها عبر قنواته الإعلامية من مبايعة عدد من شيوخ ووجهاء العشائر في دير الزور للتنظيم لا يتعدى البروباغندا الإعلامية الموجهة للخارج تحديداً، والتي يسعى من خلالها التنظيم إظهار مدى سطوته وخضوع المجتمع الأهلي لسلطته حتى وإن كانت الواقع هو عكس ما يحاول التنظيم الترويج له. لكن برأينا أن العلاقة ما بين العشائر والتنظيم تتحدد من خلال طريقة تعاطي وجهاء العشائر وأبنائها مع التنظيم كسلطة أمر واقع؛ إذ اختلف تعاطي شيوخ و وجهاء العشائر مع التنظيم ما بين التنحي من الشأن العام نهائياً والتزام منازلهم كما فعل الشيخ "خليل عبود الهفل/قبيلة العكيدات" الذي رفض مبايعة تنظيم "الدولة الإسلامية" رغم أن التنظيم عرض عليه إعادة أراضيه المصادرة وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي وإخراج الفلاحين منها، ومثله نحى العديد من الوجهاء، وما بين التعامل بعقلانية مع تلك السلطة في محاولة منهم لحماية أبناء عشائرهم وتصريف أمورها والتي لاقت ترحيباً متفاوتاً من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية" وفق ما يتيحه من تدخلات، واتبع هذا النهج الشيخ "جميل رشيد الهفل/عشيرة البوكامل" الذي منحه التنظيم دوراً وسيطاً من خلال بعض الأمراء والمتنفذين داخل سلطة التنظيم في المحافظة لحل قضايا أبناء العشيرة التي يسمح التنظيم بالتدخل فيها، وكذلك فعل الشيخ "حاجم أسعد البشير/قبيلة البكّارة" والذي كان له دوراً في الإفراج عن العديد من أبناء عشيرة "البكّارة" الذين اعتقلهم التنظيم مؤخراً بتهمة التعامل مع "قوات سوريا الديمقراطية"[120]، كذلك عمل التنظيم من خلال هؤلاء الشيوخ والوجهاء على رعاية عقد المصالحات وحل بعض الخلافات ما بين أبناء العشائر، فمثلاً أشرف مسؤولو التنظيم بحضور الشيخ "حاجم أسعد البشير" على الصلح ما بين فخذي: "الهلامي والمشهور" من قبيلة "البكّارة" وحل الخلاف بدفع دية القتلى وفق العرف العشائري في المنطقة. بينما نحى بعض الوجهاء إلى مبايعة تنظيم "الدولة الإسلامية" طمعاً في الكسب المادي والمكانة، فهؤلاء غالبيتهم من وجهاء الدرجتين الثانية والثالثة في عشائرهم. بينما اختار عدداً من شيوخ العشائر و وجهائها مغادرة مناطق سيطرة التنظيم كما ذكرنا سابقاً.

أما بعض أبناء العشائر في تنظيم "الدولة الإسلامية" فقد استغل العديد منهم سلطة التنظيم لتصفية حساباتهم الشخصية مع بعض أبناء عشائرهم أو العشائر الأخرى، إذا تعرض الكثير من أبناء العشائر

---

[120] اعتقل تنظيم "الدولة الإسلامية" (150) شخصاً من قرى عشيرة "البكّارة" للأسباب المذكورة، وأعدم منهم معتقلين اثنين وأفرج عن المتبقين بوساطة الشيخ "حاجم أسعد البشير" وبعض وجهاء العشيرة.

للتصفية الجسدية أو التنكيل والتعذيب الشديدين جراء هذه الممارسات، وليس واضحاً إن كان التنظيم يغض النظر عن مثل تلك الممارسات لضمان ولاء عناصره من أبناء العشائر، أم أن الأمر يتم من خلال التضليل وإلصاق التهم بدون معرفة مسؤولي تنظيم "الدولة الإسلامية". ولكن الأهم من هذا، هو أن أبناء العشائر يردون العديد من حالات الإعدام التي مارسها التنظيم وطالت أقارب لهم إلى تصفية خلافات شخصية وعشائرية قام بها بعض أبناء العشائر في التنظيم، وهذا ما يضيف بعداً ثأرياً أكثر فرعية على مستوى الأفراد والعائلات، يضاف إلى التصدعات العشائرية السابقة.

* * * * *

-لم تستطع سياسات السلطات المتعاقبة على منطقة العشائر، خصوصاً الدولة السورية، ومن ثم نظامي: البعث والأسد، أن يحققوا تغييراً جذرياً إيجابياً في البنية الاجتماعية العشائرية بحيث تتجاوز الانتماءات العشائرية نحو الاندماج الوطني كهوية بديلة، وكل ما أنتجته هذه السياسات هو تفكيك البنى العشائرية هيكلياً بشكل جزئي وتفتيتها بنيوياً بأشكال متناقضة أدت إلى تصدعها بمستويات عديدة، وقوضت إمكانية هذه البنى التقليدية في أن تلعب أي دور في الحفاظ على التوازن الاجتماعي؛ فلم يكن انحسار سلطة الدولة عن مناطق شاسعة من محافظة دير الزور وغياب العديد من الوظائف الخدمية والإدارية والأمنية التي كانت تقوم بها، إلا كشفاً عن واقع هذه البنى التي واجهها سؤال الهوية بشكل نافر، فانغلقت على نفسها وفق تصدعاتها وهوياتها الميكرو-عشائرية، وأعادت إنتاج علاقاتها بأشكال عصبوية عسكرية-اقتصادية متناقضة وبأدوات مختلفة وفق الظروف التي تطرأ عليها، ولم يكن عودة النزعات العشائرية إلى الظهور وانخراط أبناء العشائر مجدداً في بناهم العصبوية بأشكال متعددة إلا دليلاً على وجود العشائرية –ولو بالحد الأدنى- ثقافياً ونفسياً واجتماعياً، وعلى الأرجح أن طبيعة هذا التفكيك المتناقض، هي أحد العوامل الرئيسية التي تفسر انتشار العنف ما بين أبناء العشائر في المنطقة، إذ أن معظم ردات الفعل كانت تتم عبر ديناميكيات الفاعلين خارج إطار القيادات التقليدية للعشائر، وهذا سببه اندفاع أبناء العشائر بشكل فوضوي للتعبير عن حريتهم واستقلاليتهم كأفراد خارج إطار سطوة العشيرة وقمع الدولة اللاغيين للفرد، ولكن إرث الخلافات المكبوتة داخل الجماعات والأفراد، والاصطفافات السياسية وظروف الحرب والتعنيف الذي تعرضت له تلك البنى الاجتماعية، والتنافس على الموارد والمكاسب الشخصية؛ جميعها ساهمت بإضفاء طابع محلي عشائري على الصراع العام والصراعات الفرعية بأشكالها المختلفة، وساهمت كذلك في دفعها إلى حدودها القصوى، وهذا ما أضاف انقساماً جديداً وخطيراً يشكل الثأر محوره الأساسي.

هكذا لم تعد العشيرة كما يتصور البعض كتلة متجانسة وبنية تنظيمية يمكن أن تتخذ موقفاً سياسياً واضحاً وتتحرك وفقاً لخيارات قياداتها التقليدية، وكذلك فإن تتفكك هذه البنى ليس وفق ما يعتقده آخرون، بحيث لم يبق منها إلا بعض الوظائف المحدودة والطقوس الفلكلورية، فما زالت العشائر تؤدي بعض الوظائف الاجتماعية المحدودة، وما زال لشيوخ العشائر رمزية اجتماعية لدى العديد من أبنائها، إضافة إلى أن العديد من أبناء العشائر اليوم، صحيح أنهم يتحركون وفقاً لخياراتهم ومصالحهم واصطفافهم السياسي، لكن ما تزال النزعات العشائرية حاضرة كبنية شعورية قارة في نفوسهم، وما تزال الهويات العشائرية فاعلة ثقافياً ونفسياً واجتماعياً بحيث يمكن أن تؤثر -ولو بشكل محدود- في بعض خيارات وسلوك أبنائها.

فالواقع الحالي للعشائر في محافظة دير الزور، وفق ما عكسته الأحداث السابقة، عدا عن أنها تزيد حالة التعقيد في المشهد العام، إلا أنها أظهرت، بسبب تصدعاتها المتعددة المستويات، التناقض في التحولات السريعة لأبناء العشائر وقسم من الجماعات والأفخاذ وفقاً لموازين القوى وطبيعة الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهذا ما يجعل من الصعوبة التنبؤ بتأثيرها مستقبلاً في المشهد السوري عموماً ومستقبل منطقة العشائر في محافظة دير الزور خصوصاً. ولا بد لنا في النهاية من الإشارة إلى أن الظروف التي مرت بها العشائر خلال الحرب والصراع، منحها تجربة استخدام آليات وأدوات جديدة ستعزز مستقبلاً فرص إعادة إنتاجها من خلال سرديات الهويات العشائرية ذاتها، وإعادة تعريفها وترميم تاريخها القديم، وإضافة ما جنته العشيرة من رأس مال رمزي إلى هذه السرديات، سواء القائم منه على البطولات والتضحيات التي قدمتها، أو القائم على المظلومية التي عانتها خلال تجربتها المنصرمة. وهذا ما يفتح باباً لاحتمالات متعددة يتعلق شكل مسارها، وتتحدد اتجاهاتها بشكل كبير بطبيعة الحل السياسي في البلاد، ومدى تأثيره في منطقة العشائر، حيث يمكن أن يدفعها لإنتاج أنماط أكثر دموية، أو الدفع نحو أوضاع أكثر استقراراً من ذي قبل.

* * * * *

القسم الثاني

خيارات أبناء العشائر في قضايا الثأر العشائري في محافظة دير الزور

أدّت الأحداث المتعاقبة على منطقة العشائر في محافظة دير الزور، سواء الصراعات على الموارد والنفوذ ما بين الفصائل العسكرية العشائرية وأبناء العشائر، أم الاقتتال ما بين التنظيمات الجهادية والمتحالفين معها من أبناء العشائر والفصائل العسكرية، أم سياسات تنظيم "الدولة الإسلامية"، كل ذلك أنتج العديد من حالات الثأر الجماعية والفردية التي سببت تدميراً كبيراً في العلاقات الاجتماعية في منطقة العشائر بمحافظة دير الزور، مما سيضيف تحديات داخلية على الأفراد والعائلات يشكل الثأر والسعي إلى الانتقام محركها الأساسي، مما سيعمّق الانقسامات المتعددة في البنية الاجتماعية، ويهدد أساس الاجتماع والسلم الأهلي في المحافظة عموماً، وفي أريافها خصوصاً، وهذا ما سيزيد الأوضاع تعقيداً، إذ سيشكل الثأر أحد أهم العوامل المهددة للاستقرار في المنطقة، وأحد أهم ديناميكيات الصراعات المتوقع حدوثها فيها، والتي قد تكون أعنف وأكثر دموية من الصراعات السابقة.

ولمعرفة طرق التعامل مع قضية الثأر الناتج عن الاقتتال المحلي في محافظة دير الزور، وتحديد آليات بناء السلم الأهلي المحلي، لا بد من معرفة وجهة نظر أبناء العشائر أنفسهم حيال تلك القضية، وذلك لتجنب الوقوع في الأحكام المسبّقة والنظرة النمطية إلى مثل هذه القضايا الحساسة أولاً، ولاستجلاء صورة أولية تمكن المعنيين بقضايا السلم الأهلي من وضع خطط تهدف إلى عزل عوامل الصراع مستقبلاً ثانياً.

–استطلاع آراء أبناء العشائر بقضايا الثأر في محافظة دير الزور:

صمم "مركز جديرته للأبحاث" استبياناً لاستطلاع آراء أبناء العشائر حول قضية الثأر الناتج عن الاقتتال ما بين الأفراد والفصائل العسكرية والمجموعات العشائرية المسلحة والتنظيماتت الجهادية في محافظة دير الزور، وذلك بالاعتماد على أسئلة مفردة، ويقسم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين:

–**العوامل الديموغرافية:** وضمت (6) متغيرات تستخدم للمقارنة، خمسة منها متغيرات وصفية هي: (المستوى التعليمي، العشيرة، المنطقة، الناحية، القرية) ومتغيراً واحداً كمياً هو: (العمر).

–**محاور الدراسة:** وهي عبارة عن (13) سؤالاً، منها (4) أسئلة متعددة الإجابات.

وتم تنفيذ (472) استبانة من خلال توزيعها ألكترونياً على أبناء العشائر المقيمين في المدن التركية، ومن خلال الاستبيان المباشر مع أبناء العشائر المقيمين في إدلب وريفي حلب وحماة، وأخذنا بعين الاعتبار

أن يشمل الاستبيان قدر الامكان أبناء العشائر الذين تمسهم قضايا الثأر بشكل مباشر. أما أبناء العشائر المقيمين في محافظة دير الزور فقد تم إجراء (96) استبانة بشكل غير مباشر من خلال توجيه الأسئلة إلى المستجيبين شفهياً وبدون أن يعلموا أنهم يخضعون للاستبيان، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية في المحافظة الواقعة تحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية"، وكانت النتائج على الشكل التالي:

1- مناطق الاقتتال:

يقرّ (76.3)% من المستجيبين بحدوث اقتتال بين الفصائل العسكرية العشائرية من جهة، وما بين أبناء العشائر في الفصائل العسكرية والتنظيمات الجهادية في مناطقهم. بينما (23,7)% يقولون بعدم حدوث اقتتال ما بين أبناء العشائر في مناطقهم. وتشير النتائج إلى أن المنطقة الأكثر اقتتالاً ما بين الفصائل العسكرية العشائرية والتنظيمات الجهادية هي ناحيتي: "خشام، البصيرة" التي تسكنها عشائر: "البكيّر، البوكامل، البوعزالدين" وقسم من قبيلة "البقارة"، وكذلك مناطق عشيرة "الشعيطات" التابعة لناحية "هجين"، إضافة إلى ناحية "الكسرة" في منطقة قبيلة "البكّارة"، وناحية "التبني" في قرية "المسرب" بمنطقة عشيرة "البوسرايا". أما المناطق التي لم يحدث فيها اقتتالاً عشائرياً في مناطق انتشار عشيرتي: "الدميم، الحسون" التابعتين لناحيتي: "الجلاء والسوسة" على التوالي وهي المنطقتين اللتان لم تشاركا في الثورة السورية بمرحلتيها السلمية والمسلحة. ويلاحظ أن المناطق التي حدث فيها أبرز حوادث الاقتتال هي أماكن تواجد الموارد النفطية بشكل رئيسي، إذ لم يحدث اقتتالاً داخلياً في مناطق عشائر: "الحسون، الدميم، البوخابور". وهذا يوضح أحد أهم الأسباب المباشرة لاقتتال ما بين بعض أبناء العشائر في الفصائل العسكرية والتنظيمات الجهادية.

2- طبيعة الاقتتال والثأر الناتج عنه:

بالنسبة لطبيعة الاقتتال في محافظة دير الزور المتعلق بالعشائر، و وفقاً لجميع الإجابات المتعددة كانت نتائج الاستبيان على الشكل التالي:

م	طبيعة الاقتتال	% من عموم الإجابات
1	اقتتال ما بين أبناء العشائر مع أفراد أو مجموعات عشائرية في التنظيمات الجهادية.	68.8
2	اقتتال بين أفراد من عشيرتين أو أكثر من عشائر المحافظة.	33.3
3	اقتتال داخل العشيرة الواحدة (بين أفخاذ العشيرة).	25.8

وفي التفصيل، يرى (23,8)% من عموم أبناء العشائر أن طبيعة الاقتتال في المحافظة هو بين أبناء عشيرتين أو أكثر من عشائر المحافظة، ومعظمهم من الفئات العمرية (36-45) عاماً وأكبر من (45) عاماً، ومن المستويات التعليمية: (غير متعلم، ابتدائي، إعدادي، ثانوي). بينما يرى (31)% أن طبيعة الاقتتال هو ما بين أبناء العشائر من فخذين أو عشيرتين أو أكثر، وكذلك بين بعض أبناء العشائر وأفراد من العشائر في التنظيمات الجهادية؛ وهو ما ينطبق على الاقتتال الي حصل ما بين مسلحي فخذ "العساف" من عشيرة "البوسرايا" مع تنظيم "جبهة النصرة" وحلفائها، وما بين عشيرة "الشعيطات" وتنظيم "الدولة الإسلامية" وما بين بعض أبناء عشيرتي: "البوكامل، البكيّر" المتسبين إلى تنظيمي: "جبهة النصرة، الدولة الإسلامية" على التوالي، وغالبية المؤيدين لهذا التصنيف هم من أبناء عشائر: "البوسرايا، البوكامل، البكيّر" من الفئات العمرية (26-35) عاماً ومن مستويات تعليمية مختلفة. ويرى (19.9)% من المستجيبين أن الاقتتال هو داخل العشيرة الواحدة؛ وهو الاقتتال الذي حدث ما بين فخذي: "المشهور والهلامي" داخل قبيلة "البكّارة"، وغالبيتهم من أبناء عشيرتي: "البوسرايا، البكّارة، الحسون، الدميم" ومن الفئات العمرية (15-35) عاماً ومن مستويات تعليمية مختلفة. بينما يرى (25.3)% أن طبيعة الاقتتال مركبة ومعقدة، يدخل فيها الاقتتال بين عشيرتين/فخذين أو أكثر وداخل العشيرة الواحدة وبين أبناء العشائر والمنتسبين من أبناء العشائر في التنظيمات الجهادية معاً في تحديد طبيعة الاقتتال، وهم من أبناء عشيرة: "البوخابور، القرعان، البوحسن، البورحمة، الشويط" ومن الفئات العمرية (26-45) عاماً وأكبر من (45) عاماً ومن المستوى التعليمي المتوسط والجامعي.

وتختلف نظرة أبناء العشائر باعتبارهم عشائرهم أو أجزاء منها طرفاً في الاقتتال وفقاً للعوامل المدروسة، إذ يعتبر (34.4)% من المستجيبين أن عشائرهم طرفاً في الاقتتال، وهم من أبناء عشيرتي: "الشعيطات، البوكامل" ومعظمهم من الفئات العمرية: (15-35) عاماً، ومن من مستويات تعليمية: (غير متعلم، ابتدائي، إعدادي، ثانوي، تعليم متوسط). بينما يعتبر (39.3)% أن قسم من فخذ واحد أو عدة أفخاذ في عشائرهم هم أطرافاً في الاقتتال وهم أبناء عشائر: "البو عزالدين، البكيّر، البكّارة، البوكامل"، ومعظمهم من الفئات العمرية: (36-45) عاماً ومن مختلف المستويات التعليمية. بينما يعتبر (26,3)% أن الأفراد من أبناء عشائرهم والعشائر الأخرى -وليس الأفخاذ- هم أطراف الاقتتال في مناطقهم، وهم أبناء عشائر: البوسرايا، البوخابور، البوحسن، القرعان، الحسون، الدميم" من كافة الفئات العمرية ومختلف المستويات التعليمية.

تعكس هذه النتائج النزعة العشائرية لدى الفئات العمرية الشابة عموماً، ومن عشيرتي: "الشعيطات، البوكامل" على وجه الخصوص؛ وذلك بسبب ما عاناه أبناء تلك العشيرتين جراء الاقتتال في المنطقة وسياسات تنظيم الدولة الإسلامية، بينما الفئة العمرية (36- 45 وأكبر من 45) عاماً من عشيرة

"البوكامل" تحديداً، وعشيرتي: "البكيّر، البو عزالدين" المعنيين بالصراع، وإن كانوا ينظرون إلى الاقتتال بأنه ما بين عشائر المحافظة، وربما يعود ذلك إلى وعيهم للصراعات القديمة ما بين العشائر على حيازات الأراضي، إلا أنهم كانوا أقل نزعة عشائرية وأكثر عقلانية في تقدير الموقف في عدم اعتبار العشيرة بالكامل متورطة في الاقتتال، وذلك لما يترتب عليه من صراعات كبيرة مستقبلاً، بينما لم يكن للمستوى التعليمي للأفراد تأثيراً واضحاً على تلك الخيارات. في حين كان أبناء باقي العشائر أكثر تحديداً و وعياً لخطورة تعميم الصراع، ويعود ذلك إلى أن عشائرهم ليست أطرافاً مباشرة فيه مما يجعلهم أقل توتراً في رؤيتهم للأحداث.

أما بالنسبة للثأر الناتج عن الاقتتال وفقاً لجميع الإجابات المتعددة:

م	نوع الثأر	% من عموم الإجابات
1	ثأر شخصي	78.5
2	ثأر عشائري	69.9

وفي التفصيل، يعتبر (28)% من أبناء العشائر أن الثأر الناتج عن الاقتتال ما بين أبناء العشائر هو ثأر شخصي يتحمل مسؤوليته الأفراد وعائلاتهم دون عشائرهم عموماً؛ والغالبية العظمى من أبناء العشائر الذين ينحون بهذا المنحى هم من أبناء عشائر: "البوخابور، البوسرايا، القرعان، البوحسن، الشويط، البورحمة، الحسون، الدميم" ومعظمهم من الفئة العمرية (26-35) عاماً، وقسماً كبيراً منهم من المستوى التعليمي (المتوسط، الجامعي). بينما (20.9)% يعتبرون أن الثأر هو ثأر عشائري يتعلق بالفخذ العشائري الذي ينتمي إليه أطراف الاقتتال فقط؛ وغالبيتهم من أبناء عشائر: "البكّارة، البكيّر، البوكامل"، وغالبيتهم من الفئة العمرية (36-45) عاماً من مختلف المستويات التعليمية. في حين يعتبر (51.1)% من أبناء العشائر أن الثأر الناتج من الاقتتال العشائري في المنطقة هو ثأر شخصي وعشائري معاً؛ وهذا يعني إمكانية تعميم الثأر الشخصي إلى ثأر عام يخص عموم أبناء الفخذ أو العشيرة، ومعظم أبناء عشيرة "الشعيطات، البكيّر، البوكامل، البوعزالدين" من مختلف الفئات العمرية، ومعظمهم من المستويات التعليمية: (غير متعلم، ابتدائي، إعدادي، ثانوي، تعليم متوسط)، ويعو ذلك إلى طبيعة النزعة العشائرية التي تنتصر لقرابة الدم في مثل تلك القضية الحساسة، والتي يتماهى خلالها الأفراد في عشائرهم بالمطلق.

يتضح من خلال النتائج تأثير الفئة العمرية والمستوى التعليمي في تحديد نوع الثأر الناتج عن الاقتتال في منطقة العشائر بدير الزور، وهذا يتعلق بحجم الثأر نفسه لدى بعض العشائر دون غيرها، ويتعلق

أيضـــاً بموقف العشـــائر غير المعنية بقضـــايا الثأر مباشـــرة. ويتعلق من جهة أخرى بمدى تأثير القيم والمفاهيم العشـــائرية في وجهات النظر حيال قضـــية الثأر لدى الفئات العمرية (36-45) عاماً بغض النظر عن المســـتوى التعليمي، والتي يقل تأثيرها لدى الفئات العمرية (26-35) عاماً والمســـتويات التعليمية المتوسطة والجامعية.

3- أسباب الاقتتال:

أما فيما يخص أسباب الاقتتال وفقاً لجميع الإجابات المتعددة فكانت النتائج:

م	أسباب الاقتتال	% من عموم الإجابات
1	خلافات ما بين التنظيمات الجهادية وحلفائها من الفصـــائل العسكرية العشائرية والثورية.	74.3
2	خلافات خلال الثورة على آبار النفط والموارد.	61.4
3	خلافات شخصية.	25.8
4	خلافات عشائرية قديمة (الموارد) قبل الثورة.	10.8
5	أسباب أخرى.	3

وفي التفصـــيل، فإن (28.4)% من عموم أبناء العشـــائر المســـتجيبين يردون أســـباب الاقتتال ما بين الفصائل العشائرية إلى صراع التنظيمات الجهادية وحلفائها من الفصائل المختلفة أو من أبناء العشائر الحاملين لخلافاتهم وأهدافهم الشـخصـية، وهؤلاء معظمهم من الفئة العمرية (26-35) عاماً، ومن المســـتوى التعليمي (المتوســـط والجامعي). بينما يعتبر (46.1) من أبناء العشـــائر أن أســـباب الاقتتال تتلخص في الخلافات خلال الثورة على آبار النفط وتعزيز النفوذ والكسب الشخصي، و بسبب الاقتتال ما بين الفصـــائل العشـــائرية والتنظيمات الجهادية بآن، وغالبيتهم من الفئات العمرية(15-25) عاماً و(36-45) عاماً ومن كافة المستويات التعليمية. ويعزو (22,5)% من أبناء العشـائر، أسـباب الاقتتال إلى الخلافات خلال الثورة على آبار النفط والنفوذ والتي هي امتداد لخلافات عشـــائرية قديمة على الموارد (الأراضي والمراعي). وهؤلاء مجملهم من أبناء العشائر الذين تتراوح أعمارهم مابين (36-45وأكبر من 45) عاماً، ومن مختلف المستويات التعليمية. بينما يرى (3)% من عموم المستجيبين أن أسباب الاقتتال هي أســـباب مذهبية، وهم يشـــيرون بذلك إلى الاقتتال الذي حصـــل في قرية "حطلة" ما بين تنظيم "جبهة النصرة" وحلفائه من بعض أبناء العشائر ضد مسلحي قرية "حطلة" الموالين لنظام الأسد من المتنسبين

إلى المذهب الشيعي وغالبيتهم من الفئات العمرية (26-35) عاماً ومن المستوى التعليمي (ثانوي، تعليم متوسط، جامعي).

4- حل قضايا الثأر:

يفضل (97.8)% من أبناء العشائر أن يتم حل قضايا الثأر في المحافظة بطريقة سلمية وعادلة، بينما (2.2)% من أبناء العشائر لا يريدون حله بطريقة سلمية وعادلة وغالبيتهم من أبناء عشيرة "الشعيطات" من مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية، ويعزى ذلك إلى حجم الكارثة الإنسانية التي وقعت على أبناء عشيرة "الشعيطات"، مقارنة بباقي أبناء العشائر، من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية".

ويذهب (51.4)% من أبناء العشائر بأنه يمكن حل قضايا الثأر في المنطقة، وهم أبناء قبيلة "البكّارة" وعشائر: "البوخابور، البوسرايا، البوحسن، القرعان، الشويط، البورحمة، الحسون، الدميم"، من كافة الفئات العمرية والمستويات التعليمية. بينما (47.3)% يقرون بوجود صعوبات مختلفة تعرقل إمكانية حل قضايا الثأر في المحافظة وهم أبناء عشائر: "البوكامل، البكيّر، الشعيطات"، من كافة الفئات العمرية والمستويات التعليمية. فيما يقول (1.3)% من أبناء العشائر أنه لا يمكن حل قضايا الثأر في المحافظة أبداً. و رغم عدم وجود فروقات وفقاً لعاملي الفئة العمرية والمستوى التعليمي، إلا أنه يتضح من النتائج العشائر التي ستواجه صعوبات في حل قضايا الثأر فيما بينها وهي: "البوكامل، الشعيطات، البكيّر" وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من القتلى الذين سقطوا جراء الاقتتال في المنطقة.

أما عن التأثيرات المحتملة في حال عدم حل قضايا الثأر في المحافظة، فكانت النسبة بالترتيب وفقاً لجميع الإجابات المتعدد:

م	تأثيرات عدم حل قضايا الثأر	% من عموم الإجابات
1	نشوء مناطق نفوذ عشائرية.	82.2
2	عدم استقرار في عموم المحافظة.	77.4
3	تسلل التنظيمات الجهادية مجدداً إلى منطقة العشائر.	60.2
4	تصاعد العنف بسبب السعي إلى الانتقام.	51.6

يختلف أبناء العشائر في الطريقة التي يفضلونها لحل قضايا الثأر في محافظة دير الزور وفقاً للعوامل المدروسة، حيث يفضل (44.1)% من أبناء العشائر أن تتشكل لجنتان عشائرية وقضائية لحل قضايا الثأر في المنطقة وأن تكونان مرتبطتان بقوة عسكرية خاصة في المنطقة، وغالبيتهم من أبناء عشائر: "البوكامل، البكيّر، البوعزالدين، الشعيطات"، ومن الفئات العمرية (15-35) عاماً ومن كافة المستويات

التعليمية. بينما (20.5)% يفضلون أن تكون لجنة عشائرية مشكلة من عشائر المنطقة سواء كانت مرتبطة بقوة عسكرية أم لا، وغالبيتهم من الفئات العمرية (36-45) وأكبر من (45) عاماً، ومن المستويات التعليمية (غير متعلم، ابتدائي، إعدادي، ثانوي). و(18.3)% أيضاً يفضلون أن تتولى حل قضايا الثأر لجنة قضائية مرتبطة بقوة عسكرية خاصة بالمنطقة وغالبيتهم من أبناء عشائر: "البوخابور، البوحسن، القرعان" وبدرجة أقل أبناء عشيرتي: "البكّارة، البوسرايا"، ومعظمهم من الفئة العمرية (26-35)، ومن المستويات التعلميمية: (معهد متوسط، تعليم جامعي)، بينما يفضل (17.2)% أن تكون لجنتين عشائرية تنسق مع لجنة قضائية وغالبيتهم من أبناء عشائر: "البورحمة، الشويط، البوخابور" من الفئات العمرية (26-45) عاماً ومن مختلف المستويات التعليمية.

يعي أبناء العشائر عموماً تداعيات عدم حل قضايا الثأر الناتجة عن الاقتتال في المنطقة، وتبدي النتائج أبرز التخوفات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء مناطق نفوذ عشائرية يصعب تنقل أبناء العشائر فيما بينها، إضافة إلى عدم استقرار في عموم المحافظة مما يؤثر سلباً على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، ولا يغفل أبناء العشائر من خطورة تسلل التنظيمات الجهادية مجدداً إلى أرياف محافظة دير الزور، حيث من المحتمل أن تتحالف هذه التنظيمات مع بعض المجموعات العشائرية لتعزيز انتقامه وإدراك ثأره من خصومه في حال بقيت قضايا الثأر في محافظة دير الزور بدون حلول.

-المسؤولون عن الثأر:

يعتبر (37.6)% من أبناء العشائر، أن القادة من أبناء العشائر في التنظيمات الجهادية هم المسؤولون عن الثأر الناتج من الاقتتال العشائري في المحافظة، وغالبيتهم من أبناء عشائر: "البوسرايا، البوخابور، البكّارة، القرعان" ومن الفئات العمرية (26-35) عاماً، ومعظمهم من المستويات التعليمية (ثانوي، تعليم متوسط، جامعي). بينما (30,8)% من أبناء العشائر يعتبرون أن الأفراد مرتكبو الجرائم من كل عشيرة هم المسؤولون عن الثأر، وغالبيتهم من أبناء عشائر "البوخابور، البوحسن، الشويط، البورحمة"، ومعظمهم من الفئات العمرية (15-25 و 26-35) عاماً، ومن كافة المستويات التعليمية. فيما يعتبر (17.9)% من أبناء العشائر أن المسؤولون عن الثأر العشائري هم كل أبناء العشائر المنتسبين للتنظيمات الجهادية، وغالبيتهم من أبناء عشائر: "البوكامل، البكيّر، البو عزالدين"، ومعظمهم من الفئات العمرية (36-45 و أكبر من 45) عاماً ومن مختلف المستويات التعليمية. و(13.7)% يعتبرون أن أبناء الفخذ/الأفخاذ المشاركون بالاقتتال هم المسؤلون عن الثأر في المحافظة، وغالبيتهم من أبناء عشيرة "الشعيطات"، ومعظمهم من الفئات العمرية (26-35 و 36-45) عاماً ومن كافة المستويات التعليمية. ويرفض جميع أبناء العشائر المستجيبين اعتبار العشيرة بالكامل هي

المسؤولة عن الثأر حتى إن كان فخذاً أو أكثر من العشيرة طرفاً في الاقتتال وهم من عشيرتي: "الحسون، الدميم" ومن كافة الفئات العمرية والمستويات التعليمية.

يبدو من النتائج أن أبناء بعض العشائر غير المعنية بقضايا الثأر الكبيرة بشكل مباشر، من الفئات العمرية: (15-25 و26-35) ومن المستويات التعليمية: (ثانوي، تعليم متوسط، جامعي) هي الأكثر تحديداً في تحميل مسؤولية الثأر الناتج عن الاقتتال على أفراد وليس مجموعات أو أفخاذ عشائرية، بينما نجد أن أبناء بعض العشائر المعنية في قضايا الثأر بشكل مباشر ومن الفئات العمرية: (36-45 وأكبر من 45) عاماً يحملون مسؤولية الثأر لجميع أبناء العشائر المنخرطين في الاقتتال، وهذا يدل على موقفهم من أبناء العشائر المشاركين في الاقتتال بسبب تجاهلهم لآراء هذه الفئة العمرية.

أما بالنسبة لنطاق محاسبة المسؤولون عن قضايا الثأر في المحافظة، فكانت النسبة بالترتيب وفقاً لجميع الإجابات المتعددة:

م	المحاسبة	% من عموم الإجابات
1	محاسبة المسؤولين عن القتل من أبناء العشائر.	82.2
2	محاسبة أبناء العشائر مرتكبي الجرائم.	80.1
3	محاسبة مرتكبي الجرائم وتعويض ذوي القتلى.	64.5
4	تعويض ذوي القتلى من كل الأطراف.	59.1
5	محاسبة جميع أبناء العشائر المنتسبين للتنظيمات الجهادية.	20.4

–الحوامل الاجتماعية والقوانين المستخدمة لحل قضايا الثأر:

يرى (77.5)% من أبناء العشائر أن شيوخ العشائر و وجهائها والفاعلين الاجتماعيين الموثوقين من قبل الأهالي يمكن أن يلعبوا دوراً إيجابياً في حل قضايا الثأر في المحافظة، وغالبيتهم من أبناء عشائر: "البكّارة، البوسرايا، البكيّر، البوخابور، البورحمة، البوحسن، القرعان، الشويط، الحسون، الدميم"، ومعظمهم من الفئات العمرية: (36-45 وأكبر من 45) عاماً ومن المستويات التعليمية: (غير متعلم، ابتدائي، إعدادي، ثانوي، تعليم متوسط). بينما (20.4)% يعتبرون أن شيوخ العشائر والوجهاء والفاعلين الاجتماعيين دورهم محدوداً في حل تلك القضايا، وغالبيتهم من أبناء عشيرة "الشعيطات، البوسرايا، البوكامل، القرعان، البوحسن، البكيّر"، ومعظمهم من الفئات العمرية: (15-25 و 26-35) عاماً ومن المستويات التعلمية: (ثانوي، تعليم متوسط، جامعي). بينما (2.1)% لا يعتبرون أن الوجهاء

والفاعلين الاجتماعيين يمكن أن يلعبوا دوراً في حل تلك القضايا وهم من أبناء عشيرة "البوخابور، البوحسن، القرعان" من الفئات العمرية: (26-35) عاماً ومن المستويات التعليمية: (متوسط، جامعي).

أما فيما يخص القوانين المستخدمة في حل قضايا الثأر ومحاسبة المسؤولين عنه؛ فيختلف أبناء العشائر وفقاً للعوامل المدروسة، إذ يفضل (57.6)% من أبناء العشائر أن يكون العرف العشائري فقط هو من يحتكم إليه المتخاصمون في حل قضايا الثأر، وغالبيتهم من أبناء عشائر: "البوسرايا، البكّارة، البكيّر، البوحسن، البوكامل، الشويط، البورحمة، البو عزالدين"، ومعظمهم من الفئات العمرية: (36-45 وأكبر من 45) عاماً ومن كافة المستويات التعليمية. و(30.2)% أن تكون قوانين الدولة وقوانين العدالة الانتقالية هي من تفصل في قضايا الثأر، وغالبيتهم من أبناء عشائر: "البوخابور، البوحسن، القرعان، البكّارة، البوسرايا"، ومعظمهم من الفئات العمرية: (26-35) عاماً ومن المستويات التعليمية: (تعليم متوسط، جامعي)، بينما يرى (12.2)% من أبناء العشائر أن يكون حل قضايا الثأر بالاعتماد على العرف العشائري للمنطقة وقوانين الدولة والعدالة الانتقالية معاً، وغالبيتهم من أبناء عشائر: "البوسرايا، البكّارة، البكيّر، البوكامل، البو عزالدين، البوحسن"، من الفئات العمرية: (15-25 و26-35) عاماً ومن المستويات التعليمية: (غير متعلم، ابتدائي، إعدادي، ثانوي).

تعكس النتائج تأثير العمر والمستوى التعليمي داخل العشائر حيال الحوامل الاجتماعية المؤثرة، والقوانين المستخدمة لحل قضايا الثأر في محافظة دير الزور، ومن الواضح أن أبناء العشائر من الفئات العمرية (36-45 وأكبر من 45) عاماً هم الأكثر اعتباراً للقيم والأعراف العشائرية في مثل تلك القضايا، إذ كان لشيوخ العشائر و وجهائها دوراً إيجابياً في حل بعض قضايا الثأر في محافظة دير الزور قبل الثورة بتكليف من السلطات المحلية فيها، ناهيك عن أن أبناء العشائر في هذه الفئة العمرية تحديداً لا يثقون بقوانين الدولة مقارنة بالأعراف العشائرية بسبب الفساد والمحسوبية المتفشيين في محاكم الدولة، إضافة إلى سرعة حل قضية الثأر عن طريق العرف العشائري وتطويق ردات الفعل واستقرار الحل برعاية شيوخ و وجهاء العشائر سابقاً. بينما نجد أن تلك القيم والأعراف العشائرية أقل تأثيراً ما بين أوساط أبناء العشائر من الفئات العمرية: (15-25 و26-35) عاماً ومن المستويات التعليمية: (تعليم متوسط، جامعي)، وهذا ما يعكس عموماً حالة التمركز والاستقلالية نوعاً ما حيال المفاهيم والأعراف والقيم العشائرية بتأثير العمر والمستوى التعليمي.

تعكس نتائج الاستبيان اختلاف وجهات نظر أبناء العشائر وتفسيراتهم للأحداث في مناطقهم وفقاً لاعتباراتهم الشخصية وخلفياتهم الثقافية وخبراتهم الحياتية وانتماءاتهم العشائرية من جهة، ويلاحظ مدى تأثير القيم العشائرية في أحكامهم وخياراتهم حيال قضية الثأر في المنطقة وفقاً للعوامل المدروسة من جهة أخرى، إذ لا نجد اتجاهاً واحداً وفقاً لعامل واحد بشكل واضح، وإنما تبدو الخيارات ضمن نفس

العامل متناقضة ومتغيرة ويعزى ذلك إلى ارتباط التحديد ضمن كل عامل بمدى مساس القضية/السؤال المطروح بعشيرة المستجيبين من عدمه، وهذا يضيف إلى نتائج الصراع والاقتتال العشائري، وطرق التعامل معها المزيد من التعقيد والعديد من الاشكاليات، خصوصاً في ظل تبادل الاتهامات ما بين أبناء العشائر وتحميل بعضهم البعض مسؤولية الاقتتال والثأر الناتج عنه، بسبب غياب التوثيق الدقيق والموضوعي حول تلك القضية الحساسة والشائكة. ولكن من خلال نتائج الاستبيان، فإننا نستطيع أن نأخذ صورة أولية عن الدور الذي يمكن أن تلعبه العشائر، سواء كانت معنية أم غير معنية بقضايا الثأر، بالتنسيق لحل قضايا الثأر الناتج عن الاقتتال العشائري، خصوصاً أن بعض الوظائف الاجتماعية والعرفية ما تزال تحظى بقبول معقول لدى شريحة واسعة من أبناء العشائر في محافظة دير الزور.

<u>-التوصيات:</u>

1- ضرورة إجراء نقاشات عامة ما بين أبناء كل عشيرة من جهة، وما بين أبناء العشائر من جهة أخرى، في محافظة دير الزور، للبحث في آليات وأدوات بناء السلم الأهلي المحلي، وخصوصاً قضايا الثأر الناتجة عن الاقتتال العشائري وسياسات تنظيم "الدولة الإسلامية".

2- تصميم برنامج لدعم "السلم الأهلي" الخاص بقضايا الثأر في منطقة العشائر في محافظة دير الزور بما يتناسب مع طبيعة المشكلات والخصوصية الاجتماعية للمحافظة.

3- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار "البنى العشائرية" كموارد محلية رئيسية يمكن استخدام معاييرها وأدواتها التقليدية في عقد الصلح والتحكيم ببعض القضايا بما يعزز فرص السلم الأهلي في محافظة دير الزور.

4- ضرورة تحديد الحوامل الاجتماعية لبناء السلم الأهلي في المحافظة سواء من: "شيوخ و وجهاء العشائر، الفاعلين الاجتماعيين، الكفاءات، رجال الدين" المقبولين من قبل أبناء العشائر في المحافظة.

5- تمكين و رفع قدرات الموارد المحلية (أفراد، منظمات، تجمعات) المتخصصة بالسلم الأهلي في محافظة دير الزور من خلال الدورات التدريبية في حل النزاعات والتفاوض والوساطة.

6- البحث في إمكانية تشكيل لجان من أبناء العشائر تعنى بتوثيق القتلى جراء الاقتتال العشائري، والجرائم المرتكبة جراء سياسات تنظيم "الدولة الإسلامية"، وتوثيق المسؤولين المباشرين وغير المباشرين عنها بدقة، والتنسيق مع الأفراد والمنظمات والمجموعات التي تعنى بتوثيق انتهاكات حقوق الانسان في محافظة دير الزور.

JFL.ngo

منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice for Life Organization

JFL.ngo @JFLngo